وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق بودواو
قسم العلوم السياسية

الصعود الاستراتيجي لروسيا الإتحادية وأثره على التوازنات الدولية في عهد فلاديمير بوتين 2017/2000

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
تخصص: السياسة الخارجية.

إعداد الطالبين:

- شاشوة حمزة
- بوتمر بلعيد

إشراف الأستاذ:

- عميري عبد الوهاب.

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان:

نقدم خالص شكرنا و امتناننا

إلى

الأستاذ المشرف

عميري عبد الوهاب

خاصة

و إلى

كل من كان له علينا فضل

و ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد

خطة الدراسة:

1- الفصل الأول: تحليل السياسات الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين.

المبحث الأول: محددات و أهداف السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

المطلب الثاني: نظرية الدور.

المبحث الثالث: الإصلاحات المعتمدة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين.

المطلب الأول: سيكولوجية الرئيس فلاديمير بوتين.

المطلب الثاني: إستراتيجية بوتين في إعادة بناء روسيا.

الفصل الثاني: ملامح الصعود الروسي في النسق الدولي.

المبحث الأول: العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمنية العسكرية الروسية و الأمريكية

المطلب الثاني: التنافس على المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الاقتصادية الروسية مع التحاد الأوربي.

المطلب الثاني: تداعيات أزمتي جورجيا و أوكرانيا على العلاقات الروسية الأوربية.

المبحث الثالث: العلاقات الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: العلاقات الروسية مع إيران.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية مع سوريا.

الفصل الثالث: دور الصعود الروسي في إعادة بناء التوازنات الدولية.

المبحث الأول: التوازن الاستراتيجي الروسي الأمريكي من خلال الأزمة السورية.

المطلب الأول: الموقفين الروسي و الأمريكي من خلال الأزمة السوري.

المطلب الثاني: دوافع السياستين الخارجية الروسية و الأمريكية تجاه الأزمة السورية.

المبحث الثاني: التحكيم الروسي في أزمتي أوكرانيا و جورجيا.

المطلب الأول: تأثير التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية على التوازنات الدولية.

المطلب الثاني: تأثير دور روسيا في الأزمة الجورجية على التوازنات الدولية.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الروسي.

المطلب الأول: سيناريو عودة نظام الثنائية القطبية.

المطلب الثاني: سيناريو عودة نظام متعدد الأقطاب.

مقدمة:

شهد مطلع العقد الثاني من القرن الواحد و العشرون تغيرات جذرية كبيرة غيرت من وضعية خريطة العالم التي كانت شبه مستقرة من بداية تسعينات القرن العشرين تمثلت هذه التحولات في صعود بعض القوى الدولية التي حاولت إلى تقويض النظام الدولي أحادي القطبية، و كسر احتكار تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، و كان من أبرز هذه القوى الصاعدة الدولة الروسية، فقد بدأت معطيات الصعود الروسي تظهر جليا مع صعود **فلاديمير بوتين** على قمة رأس السلطة في روسيا مطلع الألفية الثانية و الذي تمكن بعد مدة وجيزة من السيطرة على أغلب مفاصل الحكم في روسيا و ليصبح المتحكم في سلطة أقطابها و في السياسة الخارجية قدم بوتين سنة **2000** عدة مبادئ ركز فيها على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لقوة عظمى واحدة و العمل على استعادة دور روسيا العالمي و عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، و أكد بوتين أن سنوات الضعف و المهانة بالنسبة لروسيا قد انتهت و طالب الولايات المتحدة و الغرب بأن تتعامل مع روسيا باحترام و كقوة لها مكانتها و دورها العالمي، لكن و رغم ما تحقق من انجازات فإن المسائل الداخلية مازالت تعتبر من المعضلات الكبرى التي تواجهها السياسة الروسية الخارجية، ما يتطلب بذل جهود اكبر لتجاوزها، و الانطلاق في تنفيذ السياسة الخارجية بحرية و سهولة أكبر، أما المعضلات الأخرى فهي نابعة من المحيط الذي تتحرك فيه روسيا التي تسعى إلى إبراز دورها و استعادة مكانتها العالمية، و هي متأكدة أن القوى الغربية تعارض ذلك بشدة و لا تكتفي بجعلها ضعيفة، بل تسعى بجد إلى عزلها و تطويقها في الوقت الذي هي تسعى إلى إثبات نفسها و مكانتها و إجبار الغرب على الاعتراف بذلك، و لهذا فإن التوسع الغربي و بخاصة الأمريكي في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق يشكل تهديدا لمصالح روسيا الاتحادية خاصة في منطقة أوراسيا.

و في الفترة الثانية من رئاسته و خصوصا خلال مؤتمر الأمن في ميونخ عام **2007**، كشف الرئيس الروسي بوتين بأن بلاده غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أهداف روسيا على الصعيد العالمي، حيث أكد أنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة و للانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم و في هذه المرحلة و خصوصا بعد ظهور كل من أزمة أوكرانيا و سوريا

أثبتت السياسة **"البوتينية"**ضرورة وضع خطة إستراتيجية لتطوير نفوذها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي و من خلال هذه الأزمات استطاعت روسيا الاتحادية استرجاع دورها العالمي و ذلك بترسيخ سياسة تعدد الأقطاب و مواجهة الردع الأمريكي في تغيير المنظومة العالمية.

المشكلة البحثية:

محاولة دراسة حالة الدولة و هي في صعود استراتيجي و مدى تأثير هذا الأخير عليها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و أيضا إبراز أهمية هذا الصعود في إحداث تحولات جذرية على أنماط التفاعلات الروسية بعدما كانت في حالة ضعف و أيضا مساهمة في إعادة إحياء الدور العالمي لروسيا الاتحادية.

الإشكالية: إلى أي مدى ساهم الصعود الروسي في إعادة بعث منظومة التوازنات الدولية من جديد؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم أهداف و محددات السياسة الخارجية الروسية؟
- ما هي الإصلاحات المنتهجة من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؟
- يعتبر العامل الطاقوي من بين أهم العوامل المتحكمة في العلاقات الخارجية لروسيا.
- تحضى روسيا بعلاقات تعاونية و تبادلات تجارية مع دول الشرق الأوسط.
- ما هي أهم الدوافع السياسية الروسية و الأمريكية اتجاه الأزمة السورية؟
- ما مدى تأثير الصعود الروسي على مستقبل النظام الدولي؟

الفرضية المركزية:

كلما كان هناك صعود استراتيجي لدولة ،كلما أدى ذلك إلى تغيير طبيعة النسق الدولي؟

و من خلال هذه الفرضية يمكن استخلاص فرضيات فرعية هي كالتالي:

- تعتبر السياسة الداخلية كقاعدة لترسيم أهداف و توجهات السياسة الخارجية.
- تشكل المصالح الطاقوية إحدى عوامل التنافس بين الدول.
- كلما كان هناك تدخل للقوي الكبرى في الأزمات زاد ذلك من تأثيره على نمط التوازنات الدولية

أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية:

لكون هذا الموضوع يخدم تخصصنا بدرجة الأولى فهو يندرج ضمن المواضيع التي يمكن أن يدرسها فرع العلاقات الدولية، و أيضا تأثرنا بشخصية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باعتباره شخصية كاريزمية حاول إعادة روسيا لسابق عهد الاتحاد السوفيتي، و أيضا رغبة منا لتحليل

شخصية الرئيس بوتين و كيف استطاع أن يؤثر في صناعة القرار السياسي في روسيا و توجيهه لما يخدم مصالح الأمن القومي الروسي.

- أسباب موضوعية:

محاولة منا دراسة ظاهرة الصعود الاستراتيجي الروسي و كيف تكون الدولة في حالة صعود استراتيجي، و أيضا دراسة أهم السياسات التي جعلت روسيا تستعيد دورها العالمي، و من جهة أخرى دراسة الدور الذي لعبه الصعود الروسي من اجل إعادة بناء نظام التوازنات الدولية في العالم و محاولة تجسيد سياسة تعدد الأقطاب.

- أهداف الدراسة: تستهدف الدراسة ما يلي:

- معرفة أهم السياسات المنتهجة من قبل روسيا لتحقيق التطور في شتى المجالات.
- اكتشاف التوافق بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية و الدور الذي لعبه فلاديمير بوتين من اجل إحياء روسيا.
- التعرف على الدور الذي لعبته الأزمات في التأثير على نظام التوازنات الدولية.
- محاولة استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل ظهور أقطاب جديدة.

الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

- الإطار الزماني: من تولى بوتين في نطاق السلطة سنة **2000** إلى غاية **2017**.

- الإطار المكاني: تتمحور الدراسة من الدولة الروسية إلى غاية أوربا الشرقية التي تتواجد فيها أوكرانيا و جورجيا، و من روسيا إلى منطقة شرق الأوسط التي تتواجد فيها روسيا.

- الإطار النظري للدراسة :

لقد قمنا بتوظيف عدة نظريات من اجل دراسة موضوعنا و منها النظرية الواقعية و نظرية الدور و النظرية الجيوبوليتيكية حيث تتجه في مجملها إلى البيئة و خاصة الجغرافيا كما اعتبرها **"ماكيندر"**من يتحكم في أوربا يتحكم في العالم ..."أي أن المنطقة الجغرافية و ما يميزها من ثروات و موقع هي التي تحدد السياسات العامة لدول المنطقة و القوى الأخرى تجاهها.

مناهج الدراسة: لقد اعتمدنا في دراستنا على مناهج تفسيرية و تحليلية لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية و من بين هذه المناهج:

1- المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها و المحيط الذي اكتنفها و ما يتضمنه من عناصر، و في ضوء هذا المنهج تطرقنا إلى معرفة أهم المحطات التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية خاصة بعد صعود بوتين إلى سدة الحكم سنة **2000** و

محاولة لاستعادة أمجاد روسيا الاتحادية خاصة من خلال الصعود الاستراتيجي الذي تشهده روسيا اليوم في الساحة الدولية[1].

2- منهج دراسة الحالة:

و هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، محليا أو مجتمعا عاما، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و في إطار هذا المنهج تطرقنا في دراستنا إلى جمع كل المعلومات المتعلقة بالإطار التطبيقي و المتمثل في الدور الروسي من خلال أزمتي جورجيا و سوريا و أيضا دراسة أهم المواقف الدولية تجاه هذه الأزمات و مدى تأثيرها على التوازنات الدولية[2].

أدبيات الدراسة:

- دراسة بعنوان تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط للكاتب أحمد متولي مسلم تناولت الدراسة أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي و التحديات التي تواجهه تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة **2011-2015** و تناول تداعيات الصعود الروسي على السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية **2011-2015**.

- دراسة بعنوان أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي و تداعياته **2000-2013** للكاتب محمود خليفة جوده محمد حيث تناولت هذه الدراسة تداعيات الصعود الروسي على علاقتها بالقوى الكبري في النظام الدولي و تناول أيضا تداعيات الصعود الروسي على أزمات النظام الدولي منها الأزمة السورية و الأوكرانية.

- دراسة بعنوان صعود الدور الروسي في المنطقة الدوافع والأبعاد للكاتبة نورهان شيخ تناولت هذه الدراسة دوافع و أبعاد الصعود الروسي تزايد الاهتمام عند الروس في المنطقة، العوامل الجيوستراتيجية و الأمن القومي الروسي، التغير في ميزان القوة الدولي مع تصاعد القدرات الروسية، أبعاد الدور الروسي في المنطقة و مستقبلها.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث و كل مبحث يتفرع إلى مطلبين وذلك حرصا منا على ضمان توازن الخطة سواء من الجانب الشكلي، أو المضمون ،فالفصل الأول يندرج تحت عنوان تحليل السياسة الخارجية الروسية في عهد

[1]. عبد المنعم الدسوقي الجميعي، **منهج البحث التاريخي، دراسات و بحوث،** (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، 1992) ص 16 و 17.
[2] محمد عارف، **مناهج وطرق البحث الاجتماعي،** (مصر: دون ناشر، 1990) ص52.

فلاديمير بوتين، و المبحث الأول ، محددات و أهداف السياسة الخارجية الروسية، المطلب الأول محددات السياسة الخارجية الروسية، و المطلب الثاني أهداف السياسة الخارجية الروسية، و المبحث الثاني النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية، المطلب الأول النظرية الواقعية، أما المطلب الثاني نظرية الدور، أما فيما يخص المبحث الثالث فيتركز على إصلاحات المعتمدة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين، المطلب الأول سيكولوجية الرئيس فلاديمير بوتين، أما المطلب الثاني يخص إستراتيجية بوتين في إعادة بناء روسيا.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد ركزنا دراستنا هذه على العلاقات الروسية في ظل الصعود الروسي و الذي يندرج تحت عنوان ملامح الصعود الروسي في النسق الدولي و هو أيضا يتكون من ثلاثة مباحث و بدورة يتفرع كل مبحث إلى مطلبين، المبحث الأول العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، المطلب الأول طبيعة العلاقات الأمنية العسكرية الروسية الأمريكي، أما المطلب الثاني التنافس على المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، المبحث الثاني العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي، المطلب الأول طبيعة العلاقات الاقتصادية الروسية مع الاتحاد الأوربي، أما المطلب الثاني تداعيات أزمتي جورجيا و أوكرانيا على العلاقات الروسية الأوربية، أما المبحث الثالث، العلاقات الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط، المطلب الأول العلاقات الروسية مع إيران ، أما المطلب الثاني العلاقات الروسية مع سوريا.

الفصل الثالث قد ركزنا عليه دراستنا حول دور الصعود الروسي في إعادة بناء التوازنات الدولية و هو أيضا يحتوي على ثلاثة مباحث كل مبحث يتفرع إلى مطلبين، المبحث الأول ، التوازن الاستراتيجي الروسي الأمريكي من خلال الأزمة السورية، المطلب الأول الموقفين الروسي و الأمريكي من الأزمة السورية، المطلب الثاني دوافع السياستين الخارجية الروسية و الأمريكية اتجاه الأزمة السورية، المبحث الثاني التحكيم الروسي في أزمتي أوكرانيا و جورجيا، المطلب الأول تأثير التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية على التوازنات الدولية، أما المطلب الثاني تأثير التدخل الروسي في الأزمة الجورجية على التوازنات الدولية، المبحث الثالث سيناريوهات مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الروسي، المطلب الأول سيناريو عودة نظام الثنائية القطبية أما المطلب الثاني سيناريو عودة نظام متعدد الأقطاب.

تمهيد:

مرت روسيا الاتحادية بعدة تغييرات،بنيوية، سياسية، اجتماعية و اقتصادية، فروسيا الاتحادية دولة بحكم عدة عوامل لها وزنها على مر العصور في الساحة الدولية و لعل أهم هذه التغيرات انهيار الاتحاد السوفيتي و ما مثل هذا الانهيار من تغيرات على الساحة الدولية بشكل عام، و هذا بالرغم من القوة العسكرية التقليدية و الترسانة النووية الضخمة التي يمتلكها إلا انه تزعزع مع بداية القرن الحالي فإن الضعف الذي حل بروسيا أثر عليها بشكل كبير على سياستها الخارجية و دورها الدولي، و لكن وصول القيادة الروسية في عام **2000**، الأمر الذي ترتب أولويات روسيا الداخلية و الخارجية حيث استطاعت روسيا و بقيادة القائد الروسي **فلاديمير بوتين** إلى صياغة أحداث واقعية قومية واضحة على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية و الداخلية و الخارجية و بالتالي فقد اقتنعت روسيا بأن منطق القوة العسكرية قد انتهى و أن الوقت الحالي ينبغي التعامل فيه بمنطق جديد و هو منطق الدولة الكبيرة التي تعتمد بالأساس على منطق القوة الناعمة و التنافس على الأسواق العالمية.

المبحث الأول: محددات و أهداف السياسة الخارجية الروسية

لقد تباينت الاتجاهات الأكاديمية في موضوع تعريف السياسة الخارجية و تعددت الآراء بالنتيجة فالمفكر **وليام تشيتيك :williamtchitick** يصنف هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع ، حيث يشير النوع الأول، السياسة الخارجية كمبادئ عرفها **"كورت"** أنها تعتبر من مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي تدار في ضلها علاقات دولة مع الدول الأخرى، أما النوع الثاني ، السياسة الخارجية كتخطيط يعرف الدكتور **بطرس غالي** السياسة الخارجية بأنها " المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، أما النوع الثالث ركز على صناع القرار إذ يعطي **" تشارلز هيرمان"** تعريفا لها يقول: "تتألف السياسة الخارجية من السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلوهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.

و في ضوء مفهوم للسياسة الخارجية واجهت روسيا مشكلة عويصة تتعلق بناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية، يضع في الاعتبار مكانتها في النظام الدولي الجديد، و بالرغم من الأوضاع الداخلية و الخارجية، لكن كان هناك إصرار في روسيا على إن تسترجع مكانتها و تأثيرها في الساحة الدولية حيث كانت هناك رغبة و إرادة لدى القيادة الجديدة بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها و في جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية، و لهذا ركزت هذه القيادة على السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا، و إعادتها إلى مكانتها العالمية، فأضفى **""بوتين"** على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغييرات و بتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع و الأدوار الملائمة التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية .

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية

1) المحددات الجغرافية لروسيا الاتحادية:

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة التي تساعد في رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى و على الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الاتصال و المواصلات المعاصرة، فإنه مازال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر.

تمثل روسيا ثمن مساحة سطح الأرض بما أنها تعتبر اكبر دولة من حيث المساحة التي تقدر ب**17075200 كلم^2**إلا أنها تعتبر حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية، فمعظم حدودها الجغرافية حدود برية، فهذه الممرات البحرية تزيد حركة الدولة من السفن التجارية و

الحربية و هذا ما سيعزز من قدراتها الاقتصادية و العسكرية ، و هذا ما يدفع بروسيا إلى تأمين حركة من السفن خلال إقامة علاقات مع الدول المطلة على هذه الممرات إلا أن مناخها شديد البرودة و الطبيعة الجبلية لأراضيها، يشكل عائقا لها لاستغلال مواردها الطبيعية، و هذا ما جعل روسيا تبحث عن الدول الأخرى لتلبية حاجياتها و هذا ما يؤثر على سلوكها اتجاه هذه الدول[1].

الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية:

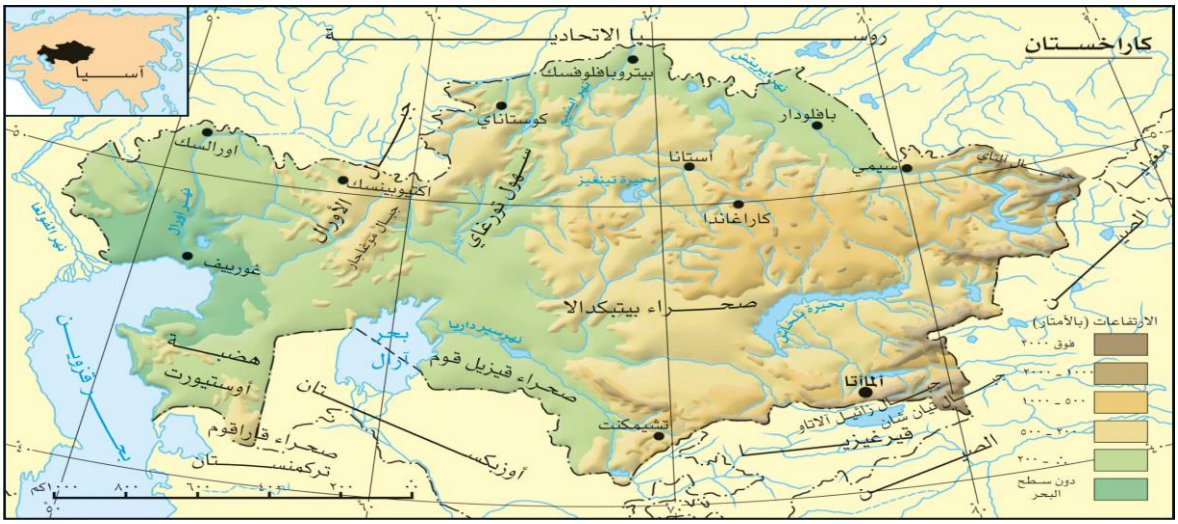

المصدر: https:/ar.wikipedia.org/wiki/ date : 23/05/2018 a 14.32

المحددات الاقتصادية:

يلعب الوضع الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في توجيه النشاط الاقتصادي الخارجي للدول فتأثيره هو ناتج تضافر مجموعة من التغيرات الفرعية و المتنوعة مثل وفرة الموارد أو نقصها و درجة النمو الاقتصادي للدولة.

ـ السياسة الاقتصادية الجديدة:

بعد الأزمة الاقتصادية سنة **1998** أ في بداية رئاسة **"بوتين"** عام **2000** استرجع الاقتصاد الروسي عافيته من الاضطرابات البنيوية و الاعتماد الكبير على تصدير المواد الاقتصادية و قلة الاستثمارات الخارجية المباشرة، و عدم وجود سياسة واضحة للتنويع الاقتصادي[2].

أ) الإستراتيجية الروسية المتركزة على الطاقة:

إن تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية و ارتفاع الدخل الوطني الخام ليبلغ **6880 دولار** الفرد، و كذا ارتفاع وتيرة الاستثمارات الحكومية الشيء الذي من شانه خلق جو ملائم للاستثمار الخارجي، أما النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة **2002** ما يعاد **4.7%**و سنة **2003** **7.20%**ما يسمح بالحديث عن الرجوع الروسي إلى الساحة الاقتصادية الدولية، غير أن هذا الرجوع يعود إلى ارتفاع أسعار البترول و الغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجيفي الصادرات كذلك تعتمد الإستراتيجية الروسية على هذه المادة الحيوية لتسديد الديون الخارجية، منه ترتكز الحكومة الروسية على محورين مهمين هما:- إصلاح القطاع المصرفي.- محاربة الآثار السلبية للبيروقراطية الاقتصادية الخانقة[3]

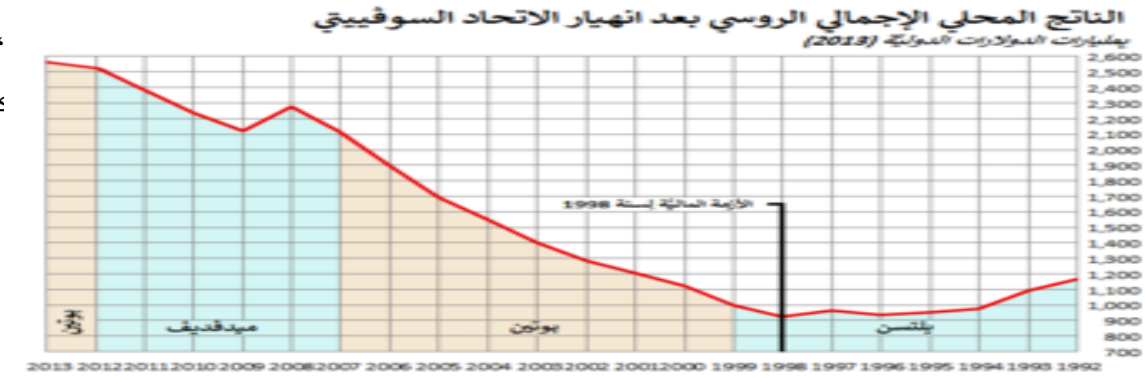

المصدر: https://www.marefa.org date : 23/05/2018 a 14.32

المحددات العسكرية: إن التغيرات التي شهدت النظام الدولي، إلا أنه لا يزال ثنائي القطبية في المجال العسكري لأن الترسانات الإستراتيجية الأمريكية و الروسية تتجاوز أكبر ثلاث قوى نووية في العالم و هي الصين، فرنسا و المملكة المتحدة ، حيث روسيا تحافظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ روسيا لا تزال إلى حد الآن الغريم الحقيقي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية لذلك فقد تم إطلاق مشروع الإصلاح العسكري في خريف عام **2008** حيث استغلت روسيا تورط الولايات المتحدة و حلف الناتو في حربين لا يمكن الانتصار فيهما، لإعادة هيكلة و استبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفيتية الشيخوخة، رغم تحررها من الأزمة المالية إلا إن مضت قدما في تحقيق هذا المشروع.

و تحتل روسيا وفقا لمعطيات عام **2011** المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية و تمتلك روسيا حاليا **11 ألف** رأس نووي من نوع التكتيكي و الاستراتيجي.
و في مقالة نشرتها صحيفة **"روسيكايا غازتيا"** الرسمية في شهر **فيفري 2012** أكد **" بوتين"** أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي مما يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا للردع الاستراتيجي و التي تشكل القاعدة الأساسية لأمننا[1].

محددات بيئة صنع القرار:

1) القيادة السياسية:

لقد كان للقيم الجديدة التي تبنتها القيادة السياسية أثر كبير في إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إظهار و تأكيد قطع علاقاتهم بالماضي الشيوعي و التخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة بما فيها الإيديولوجية الماركسية اللينينية ، كما استبدلت روسيا مفاهيم الصراع الإيديولوجي بمقربات فكرية تميل إلى الواقعية ،كالمشاركة و التعاون في كل المشكلات الدولية، و آخذت تفسر أسباب الصراع ليس باعتباره انعكاسا لتناقضات إيديولوجية بقدر ما يعود إلى عوامل و مسببات أخرى ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و اثنية.

لقد عمل الرئيس **"بوتين"** بعد توليه الحكم في **2000** على وقف التدهور و التخبط الذي عانت منها روسيا في حقبة التسعينات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا و بدلا من تراجع دورها دوليا عادت لتلعب دورا مؤثرا، و قد وصفت مجلة **التايمز** قيادة **بوتين** لروسيا بالقيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمد لم تعرف الاستقرار لحقبة طويلة، و نجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية، و منه يعتبر إدراكه لضرورة تطوير اقتصاد حديث في روسيا و استخدام القوة الاقتصادية كأساس لتدعيم مكانتها العالمية يمثل ابتكار هام في تاريخ روسيا، لقد ساهم كل ما قدمته **بوتين**، إعادة بناء روسيا في أن يكون السياسي الأكثر شعبية و نجاحا حيث بين الاستطلاع العام سنة **2007** أن شعبية **بوتين** وصلت إلى**80%**و هذا ما يجعله الرئيس الأكثر شعبية و مشروعية في روسيا منذ ستالين.

لذا فإن عودة **بوتين** إلى الحكم في **2012** تختلف كثيرا من فترة حكمه السابقة و يرجع إلى ثلاث عوامل رئيسية، فالفعل الأول يكمن في اكتمال عناصر القوة الروسية الاقتصادية و السياسية و

[1] بافل باييفا، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة: بوتين و البحث عن العظمة الروسية** ، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2010)، ص 218 و 237.

العسكرية، أما الثاني إرساء نظام متعدد الأقطاب تكون هي احد أقطابه، أما الثالث فيتعلق بشخصية **بوتين** باعتباره مؤسس روسيا الحديثة [1].

- النخبة السياسية:

يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية، داخل النخبة السياسية الروسية يمثلها كل من:

* **الليبراليون:** يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة لتحقيق مصالح الوطنية الروسية تتم خلال إتباع سياسة خارجية تعاونية من الغرب و لاسيما الولايات المتحدة.

* **القوميون و المحافظون و الشيوعيون:** فالقوميون يركزون على وحدة روسيا و يرغبون في العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية و يشككون في النيات الغربية، أما المحافظون فيفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد و يرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق.

* **اتجاه الوسط:** و ممثلوه يجمعون بين توجهات كل من اللبراليين و القوميين و المحافظين، و يحولون إيجاد التوازن بينهم، فهم لا يرفضون التجربة الغربية و يؤكدون فكرة التعلم منها و فكرتهم عن تحديث روسيا تعتمد على استيراد التكنولوجيا الغربية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنافس معهم.

- الأحزاب السياسية: تشهد الساحة السياسية في روسيا تعدد الأحزاب السياسية و اختلاف توجهاتها و برامجها، حيث وصل عددها حاليا إلى **77** حزب سياسي مقابل **7** أحزاب فقط سنة **2012.**

* **حزب روسيا الموحدة:** يهيمن هذا الحزب على المشهد السياسي الروسي منذ أكثر من عشر سنوات، و قد تأسس سنة **2001.**

* **حزب الشيوعي الروسي:** يعتبر الخلفية الإيديولوجية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي و تأسس عام **1993.**

* **روسيا العادلة:** يعتبر حزب روسيا العادلة الأصغر بين الأحزاب التي لها تمثيل في مجلس الدوما.

* **الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي:** يأتي هذا الحزب في المركز الثالث بمجلس الدوما، و يتخذ منحنى صريحا في معاداة الغرب[2].

- المحددات الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بالعوامل الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية بمختلف مكوناتها و التي تلعب دور لأنماط سلوكها ضمن هذه البيئة التي ستقوم بتحليل المحددات الإقليمية و الدولية التي كان لها الدور البارز و المؤثر في السياسة الخارجية الروسية.

- المحددات الإقليمية:

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة لعالم المعاصر تقع في وسط آسيا و شمالها، مما أدى إلى تقلص مجال روسيا الأسيوي و على هذا الأساس تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة في **ديسمبر 1991** رغبة في المحافظة على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد.

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجو رجي لأوستيا الجنوبية في **2008** مفاجئا للكثير من المحللين و المراقبين الدوليين، فلم يكن يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم و القوة و السرعة، حيث

---

[1] نجاة مدوخ، **السياسية الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(دراسة حالة سوريا 2010-2014)**، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر 2014،2015)، ص 62 و 65.

[2] نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 67 و 71.

اعتقدت روسيا بأن هذه الأزمة هي محاولة من لغرب لمحاصرتها و منع انتشار نفوذها فهي تدرك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة.

إن الإدراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية لم يفضل أبدا أهم تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية ، توسع الحلف الأطلسي و نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبا الشرقية، اللذين سيؤديان إلى احتمال تطويق روسيا و عزلها[1].

- المحددات الدولية:

تستمد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواتها الفاعلة، و بما أن الطبيعة الدولية في تحول أدى إلى ظهور قوة دولية أخرى تتنافس على الصعيد الاقتصادي و التكنولوجي و حتى العسكري، في المقابل تجاوزت الطبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، و أصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية دون استبعاد أهمية القوة العسكرية أن تؤثر في مجلات دولية واسعة.

لقد عكس السعي الأمريكي لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور واقع الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية كدولة عظمى، حيث لم تثني الجهود الغربية من عزيمة القادة السياسيين الروس من تطوير علاقاتهم الاقتصادية مع دول العالم، حيث كانت بدايات هذه التحركات بإنشاء منظمة **شنغهاي** بمشاركة الصين، إضافة إلى دول من آسيا الوسطى و التي جسدت رؤية روسية صينية مشتركة حول العالم متعدد الأقطاب[2].

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية:

تقوم السياسة الخارجية الروسية على تقوية و تعزيز أمنها و مكانتها سواء على المستوى الداخلي و الخارجي و ذلك من خلال ترسيم مجموعة من الأهداف و هي كما يلي:

- **حماية السيادة الإقليمية و دعم الأمن القومي**: حيث تسعى روسيا إلى المحافظة على أمنها القومي و وحدة أراضيها بعد انفصال كثير من الدول كانت تابعة لها في فترة ما قبل الحرب الباردة.

- **مكافحة الإرهاب**:يعد هدف مكافحة الإرهاب من الأطراف المهمة في السياسة الخارجية الروسية إذ تعتبر المنضمات الإرهابية كمحل تهديد الكيان الروسي خاصة بعد ظهور مجموعات إرهابية بعد الأزمة الشيشانية، حيث تبعت روسيا إستراتيجية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب منذ أحداث **2001/09/11**

- السعي إلى علاقات متميزة و تعاون استراتيجي مع الدول الصديقة السابقة للاتحاد السوفيتي

- الاتفاق مع الدول الجوار الإقليمية حول كيفية إقرار السلام و الاستقرار في المنطقة.

- **إحياء الاقتصاد الروسي:** محاولة تجاوز الصعوبات العديدة و ذلك بتدعيم و جلب الاستثمارات الداخلية و الخارجية.

- **تقوية الموقف الروسي كقوة اوراسية:** و توضح الإحاطة الجيوسياسية و الجيوستراتيجية حول الحدود الغربية الروسية التي تزايدت أكثر بتوسع حلف الناتو خاصة بعد انضمام بلغاريا و بولندا إلى حلف الناتو[3].

- **الحفاظ على المكانة و الهيبة الدولية**:يعد إظهار مكانة و هيبة روسيا هدف من بين الأهداف البعيدة المدى لسياستها الخارجية فروسيا تعبأ و تستثمر قدراتها في سبيل إظهار هيبتها كما يعكس أن السياسة

---

[1] فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**،(الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2011)، ص 256.

[2] خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، بيروت 2008، ص 48.

[3] أسماء بلجهم، **الدور الأمني لروسيا بعد ثورات الربيع العربي**، (جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر2016/2015)، ص 16.

الخارجية الروسية تسعى للعب دور أكبر في السياسة الدولية، و هذا أمر يوضح جانبا من الرؤية الروسية للنظام الدولي.

- **الأهداف الجيوستراتيجية:** بما أن روسيا دولة كبيرة تمثل قارتي أوروبا و آسيا يجب عليها الحفاظ على حريتها في رسم تنفيذ سياستها الخارجية و الداخلية و في هذا الأمر ينبغي أن يساهم موقعها كدولة أوراسية و أسيوية من بين مجموعة الدول المستقلة في تقوية مكانتها كدولة رائدة في تحديد نظام العلاقات السياسية و الاقتصادية داخل تلك المنطقة كنتيجة لذلك ستقوم روسيا بعد كل المحاولات الرامية إلى عرقلة التكامل الاقتصادي للمنطقة التي قد يكون مصدرها الاتحاد الأوربي.

- ونجد أيضا هناك أهداف **جيوستراتيجية** لروسيا في كل من منطقتي بحر قزوين و آسيا الوسطى و ذلك على غرار وجود مناطق عازلة لحماية أمن روسيا الذي أصبح مكشوف إلى حد بعيد و ضمان مصالحها **الجيوبولتيكية** و منه لضمان الاستقرار في المنطقة يكمن في تجنب التوترات العرقية[1]

المبحث 2: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية

تعد النظريات التي تفسر السلوك الخارجي للدول، إلا انه سيتم التركيز على النظري الواقعية الجديدة المفسرة للسلوك الروسي من خلال التحول في مفهوم الصراع من **الإيديولوجي** إلى **البراغماتي** و التعاون في حل المشكلات الدولية، و قد تم التركيز على مقترب الدور أيضا في تفسير الدور الذي تلعبه روسيا لإعادة إحياء دورها من خلال توجيهها نحو الدول السابقة للاتحاد السوفيتي سابقا و الدور العالمي و المتمثل في محاولة تغيير هيكل النظام الدولي للتقليل من الهيمنة الأمريكية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة (Néoréalisme)

ظهرت النظرية الواقعية الجديدة مع بداية التسعينات، خلال فترة الحرب الباردة في الولايات المتحدة الأمريكية، و يعتبر **كنيت والتز (Kenneth Weltez)** أهم منظري هذه النظرية من اجل إعادة هيكلة قيم و مبادئ الواقعية الكلاسيكية.

ترتكز النظرية الواقعية على افتراضين أساسين و المتمثل في فوضوية النظام الدولي و الذي يعني غياب تنظيم هرمي للسلطة كفيل بتنظيم العلاقات بين الدول و عقلانية الدول التي تنظر إلى العلاقات بين الدول على أنها قائمة عل القوة و الصراع الدائمين لتحقيق الأمن و مواجهة أي عدوان داخلي أو خارجي فحسب **والتز** النظام الدولي بقدر ما يكون فوضويا بقدر ما يحقق استقرار النظام الدولي.

فروسيا تسعى لإثبات نفسها كقوة مؤثرة في النظام من خلال تعزيز أمنها داخليا و خارجيا إلا أن روسيا لا تزال تفتقد إلى القدرات السياسة و الاقتصادية و العسكرية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فالنظام العالمي معرض لعدم الاستقرار بسبب هيمنتها على العالم و تدخلها في آسيا

[1] أسماء بلجهم، مرجع سابق، ص 22.

الوسطى خاصة الدول التابعة للاتحاد السوفيتي سابقا لمجال حيوي من خلال إقامة قواعد عسكرية أمريكية و عقد اتفاقيات شراكة اقتصادية مع هذه الدول[1].

إن روسيا ترتكز على مستوين في السياسة الخارجية:

أولا: المستوى العالمي:

من خلال إقامة علاقات تعاون بين الدول الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، من خلال سياسة استيعاب الخلافات للتحول من نظام الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.

فحسب **ألكس** النظام الدولي بعد الحرب الباردة بالأحادية القطبية معنى هذا سيطرة دولة واحدة مع وجود قوة كبيرة تتماشى مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية حيث رأى أن روسيا تعتبر من بين هذه الدول تدافع عن تعزيز موقعها داخل النظام العالمي.

و قد رفضت روسيا الاتحادية قيام نظام أحادي القطبية في كثير من المواقف كعملية حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو و حرب الولايات المتحدة الأمريكية في العراق و تجاهل الاعتراضات الروسية و حرمان موسكو حق المشاركة في اتخاذ القرار في شؤون العالم[2].

ثانيا: المستوى الإقليمي:

ركزت روسيا في مجالها الإقليمي على الدول التابعة سابقا للإمبراطورية السوفيتية من خلال وضع مجموعة من السياسات الروسية التي تهدف إلى الهيمنة على هذه الجمهوريات و فشل روسيا في مواصلة هذه السياسة، قد تفسرها القيود التي يفرضها موقف روسيا في هيكل النظام العالمي من إحياء الترابط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في المنطقة السوفيتية السابقة دون إحياء إمبراطورية سوفيتية جديدة أو ما يسمى بمفهوم الفضاء لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

إلا أن تركيز روسيا الاتحادية على نظام متعدد الأقطاب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي لافتراض أساس في النظرية الواقعية الجديدة . إن نظام ثنائي القطبية يؤدي إلى توازن و تحقيق الاستقرار الدولي لأن نظام الثنائية القطبية بهيمنة قوتين مسيطرتين على النظام الدولي يؤدي إلى زيارة قدرتها عل تحقيق الاستقرار الدولي[3].

المطلب الثاني: نظرية الدور

شهدت نظرية الدور توسعا كبيرا في توسيع سلوك السياسة الخارجية حيث ركزت على البعد العلائقي للأدوار من منظور نظرية التفاعل على الرغم من أن نظرية الدور تسعى لإيجاد إطارا لها في السياسة الخارجية، تعرف نظرية الدور على أنها مجموعة من المواقف التي تشكلها الآن وتغير توقعات المهام الوظيفية.

كما تعرف على أنها المواقف الاجتماعية التي شكلت من قبل الآن و تغيير التوقعات المتعلقة بالفاعل في أجهزة بيروقراطية.

أما بالنسبة للدور في السياسة الخارجية فيرى كل من **تشارلز كيجلي أوجين** و **ويتكوف** أن سلوكيات صناع القرار تتقيد بالمراكز الذي يشغلونه و الأدوار المؤسساتية مقيدة بسلوك الأفراد ففي العديد من الأحيان يلعب الفرد العديد من الأدوار في آن واحد حيث يتأقلم سلوكه حسب تصوراته لهذا الموقف فمثلا تحول دور الطالب إلى دور العامل أو حتى لعب دور سياسي يتصرفون بالطريقة التي يعتقدون

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 163.

[2] هنده رحمون، **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، إعادة إحياء الدور العالمي**، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2017/2016)، ص 45.

[3] Anderi p . tsygankov . pavel A. tsygankov , **« Russian theory of internationnal relations »**
https://www.online.SFSU.edu/…/compenduim % 20russian %20A ng09 …pp7.8 . 18/03/2018. 11 .13

أنها متوقعة، فتخضع كلماتهم و أفكارهم لتغيير دقيق و كذلك الأمر بالنسبة لنضرتهم المستقبلية و بالتالي فالأدوار المختلفة التي يؤديها الفرد في حياته تغير اتجاهاته و سلوكه و تمكن من التنبؤ بمساراته في المستقبل.

يعتقد كل من **تشارلز** و**ويكتوف**، أن صناع القرار الذين لهم نفس الدور نجدهم يتصرفون اتجاه المواقف بنفس الطريقة، و هذا ما ركز عليه أيضا **غرهام اليسون** في فكرته " أين يقف على أين يجلس"فهذه الفكرة قائمة أن سلوك صناع القرار يتغير بتغيير مسؤولياتهم .

إلا أنه بالشخصية القوية لصناع القرار يستطيع ترتيب دورها على مدى حدود السلوك المسموح به إذ أن كثير من الشخصية تميل إلى تبني أدوارا يرثونها و لا يفضلون التغيير أو الإبداع في سلوكياتهم، فالدور هو الذي يصوغ الأطراف و بالتالي تعديل السياسة الخارجية لأي دولة يعود إلى التغيير في الأدوار[1].

من جهته يركز **فيربا** على أنه لا علاقة بين عوامل الشخصية لصانع القرار و بين الأدوار التي يقوم بها لأن دوره يتحدد بالأجهزة البيروقراطية و ليس بتدريبه و مهاراته و تحليل المعلومات و استعمالها، بالإضافة إلى المصلحة القومية التي لها تأثير في صناعة الأدوار في السياسة الخارجية لأي دولة.

يتكون دور صانع القرار في السياسة الخارجية من عنصرين أساسيين هما:

1- المكانة:

تتمثل في مدى قوة و نفوذ الدولة و درجة تأثيرها في النظام الدولي و هو ما يقاس من خلال علاقات الدولة على المستوى الإقليمي و الدولي.

2- الهيمنة:

و هنا يمكن أن نضيف نوعين من الدول التي لها دور في السياسة الدولية و الدول التابعة للقوة الكبرى و التي ليس لسياستها الخارجية أي تأثير سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

يقوم مقترب الدور أيضا على العلاقة بين التغيرات البيئية العلمية المتعلقة بالأجهزة البيروقراطية، و تغيرات البيئة النفسية المتعلقة بالمتغيرات الإدراكية لصناع القرار.

إن توزيع القوة في النظام العالمي المتجهة نحو عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة، و سعى كل قطب في وضع حدود للإقليم الخاص به فيسعى إلى صياغة مكانة جيدة على المسرح الجيوستراتيجي المتغير.

و بالنسبة لروسيا فقد تزامن الدور الروسي بعد تولي **بوتين** للسلطة في **أفريل 2000** حيث اعتمد على سياسة خارجية تستهدف استعادة المكانة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، حيث طالب كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا بمعاملة روسيا باحترام و كقوة لها مكانة و دور عالمي، منه اتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين و الهند و إيران[2].

و كذلك السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي سابقا من خلال إقامة تعاون بين الدول، و منع انتشار الصراعات السياسية و العسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى، و من أهم الخطوات التي اتخذتها روسيا لإعادة دورها في النظام العالمي، اندماج روسيا في العديد من النشاطات السياسية الخارجية مثل: مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، و منتدى آسيا، و رابطة دول جنوب شرق آسيا، و مؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوربي.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 179 و 281.

[2] هنده رحمون، مرجع سابق، ص 47 و 48.

لقد أثرت المتغيرات الدولية و الإقليمية على السياسة الخارجية لروسيا خاصة بعد أعقاب نهاية الحرب الباردة و وصول الرئيس السابق يلتسن إلى الحكم إذ أن المتغيرات الخارجية و الداخلية زادت من تراجع الدور العالمي الروسي الذي تسعى إليه في النظام العالمي.

إلا أن وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى الحكم عام **2000** أدى إلى تغيير في السياسة الخارجية الروسية من خلال الإصلاح الداخلي عسكريا و سياسيا و اقتصاديا، حيث تزامن مع وصوله للحكم ارتفاع عائدات النفط الروسي، و هو ما مكنه من تحقيق قفزة نوعية في الإصلاح الداخلي، و انعكس ذلك على السياسة الخارجية الروسية اتجاه النظام العالمي من خلال التحول في سياسة خارجية قبيل الاعتماد على الإيديولوجية ثم تبني البراغماتية و الواقعية في اتخاذ القرار الخارجي، في إطار البحث عن هوية جديدة لروسيا.

كما أن شخصية الرئيس الروسي لعبت دورا كبيرا في محاولة إحياء الدور العالمي لروسيا من خلال رئاسته و تأثيره على الأجهزة البيروقراطية الخارجية و إصلاح الجيش الروسي من خلال التدخل في الشؤون العسكرية و تجاوز صلاحياته وفقا لدستور **1993**[1].

المبحث الثالث: الإصلاحات المتعددة من قبل الرئيس فلاديمير بوتن

إن شخصية القائد السياسي من العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية بحث تحدد إلى درجة كبيرة سلوك الفرد و قراراته، و بالتالي فإن دراسة الشخصية القيادية تفسر مالا يفسره العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: سيكولوجية الرئيس فلاديمير بوتين.

الظروف الاجتماعية لـفلاديمير بوتين: لكل فرد مميزات شخصية يمكن قياسها، ففعالية صنع القرارات في السياسة الخارجية تستمد بدرجات متفاوتة من الخصائص التي يكتسبها الفرد أثناء نشأته الاجتماعية، فالعوامل الاقتصادية و السياسية و التاريخية و الاجتماعية التي ترعرع فيها الطفل تؤثر على نمط شخصيته، فمركز عائلته الاجتماعي و علاقته الفردية تساعد تكوين نمط الشخصية مستقبلا، حيث يمكن دراسة الخصائص التي اكتسبها و كيف أثرت على شخصيته القيادية.

ولد **فلاديمير بوتين** الروسي الأصل في **07 ديسمبر 1952** في مدينة **" سان بترسبورغ"**العاصمة الشمالية لروسيا الاتحادية، و كانت عائلته متواضعة الحال، إذ كان والده يعمل في مصانع المدينة و منه قد أدرك بوتين منذ صغر سنه أن عليه أن يعتمد على نفسه في شق طريقه في الحياة.

إن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها الاتحاد السوفيتي أثرت بشكل كبير على شخصيته، و انطلاقا من إدراكه أن عليه الاعتماد على نفسه اضطر الرئيس بوتين إلى البدء بالعمل بنفسه و إلى إظهار قدراته على التحكم بعملية صنع القرار إذ كان عليه أن يتعلم فن الحكم، و كما يعتبر تدرب الرئيس بوتين للجودو وتعلمه السيطرة على مشاعره و عواطفه. إن المهارات و القدرات التي أبداها في السن المبكرة من حياته ساعدته ليكون منظما و أكثر إستراتيجية[2].

-جهاز العمل الاستخباراتي:

[1] المرجع نفسه، ص 51 و 52.

[2] لمي مضر الأمارة ،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2009)، ص173.

في مرحلة ما بعد الطفولة تبدو الصفات الشخصية بوضوح أكبر و تصبح مائلة إلى الاستقرار و بدراستها يتبين كم هي مؤثرة و دالة على شخصية القائد، سواء من حيث الشكل الخارجي، طبيعته الاجتماعية، الصفات السلبية و الإيجابية، فطبيعة العمل تؤثر على الشخصية و تكسبها خبرة، و تؤثر بعد ذلك على سياسة القائد في السياسية الخارجية.

و تعتمد فاعلية صانع القرارات إلى درجة كبيرة، على العوامل المكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة، و التي تشمل: الاهتمام بالشؤون الدولية، و خبرته في ذلك المجال المستمدة من دراسة الأوضاع السياسية السائدة، و درجة وطنيته، و شهرته العالمية، و الدوافع الشخصية، و مدى هيمنته في مركزه الرسمي و مدى تصميمه على تحقيق الذات، في هذا المنطلق نوضح العوامل المكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة عند الرئيس بوتين.

تخرج الرئيس بوتين في عام **1975** من كلية الحقوق بجامعة **لينين غراد** و التحق بجهاز لجنة أمن الدولة **(KGB)**و انخرط في سلك الاستخبارات الخارجية، وبالتحديد في فرعها بمدينة **لينين غراد** حيث شغل مناصب مختلفة إلى أن أرسل عام **1985** إلى مجموعة القوات السوفيتية في ألمانيا الديمقراطية[1].

و بشكل عام يتصف رجال الاستخبارات بصفات مشتركة أقرب الى الشروط الواجب توفيرها لينجح بعمله، بعضها موجود بالفطرة و بعضها الآخر مكتسب و متعلم، أي أن شخصية الفرد تؤهله للنجاح في العمل الاستخبارتي، و من أهم صفات ضباط الاستخبارات:

- الدهاء و الحيل و الخديعة و حسن التصرف و التمويه.
- الخبرة و المهارة ، معالجة للأمور و تقيم المعلومات.
- الصبر و المرابطة.
- حفظ الأسرار و الكتمان و يعلم متى يلزم الصمت.
- معرفة البيئة و تكييف النفس عليها.
- التقيد بالأوامر.
- قوة الذاكرة و القدرة على الملاحظة.
- أن يكون على دراسة بالعوامل السيكولوجية التي تحدد سلوك الإنسان.

لم يكن اختيار الرئيس **بوتين** اختيارا عفويا بل ظهر بعد استلامه الحكم سعيه إلى الإصلاح و إعادة مكانة روسيا الدولية حيث أثر العمل الاستخباراتي على إدراك **بوتين** و سياسته إذ أن عمليات الجاسوسية بالنسبة له لا تعد انحرافا، و إنما هو انجاز يجب تقديره و ذلك نتيجة لعمل **بوتين** سابقا كرئيس لوحدة المخابرات السوفيتية في المنيا التي يتركز عملها في جمع معلومات عسكرية و صناعية و أمنية عن الدول الغربية ، و أرجعت مجلة **foreign Policy** الأمريكية في تقرير لها، عملية تقارب أساليب عمل المخابرات الروسية السابقة بسابقتها السوفيتية الى التكوين الإيديولوجي **لفلاديمير بوتين**، إن الرئيس بوتين يبذل جهودا كبيرة لصالح تحقيق الإستراتيجية الاقتصادية و طموحاته الرامية إلى جعل المؤسسات الروسية تتبوأ مواقع متميزة في الخارج[2].

- الخبرة السياسية:

قال الرئيس **بوتين** عام **1998** عينوني نائب أول لمدير إدارة رئيس الجمهورية و كنت أهتم بالأقاليم و العلاقات مع الولاة و المحافظين، كان ذلك العمل أكثر متعة، أقمت فيه علاقات كثيرة من رؤساء المحافظات، و اتضح أن العمل مع قادة المناطق من أهم النشاطات في البلاد " و يعد وجوده في

[1] لمي مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 82.

[2] http://abcneuws.go.com/reference/bios/ 22 / 04/2018.h:23:15

الكرملين كبداية اكتساب الخبرة حول رئاسة البلاد و إزدادت هذه الخبرة بعد استلامه منصب رئيس الوزراء .

و في نهاية عام **1999** ، حققت الخطوات التي اتخذها الرئيس بوتين بصفته رئيس للوزراء على أنها عودة إلى الماضي السوفيتي، بدون شيوعية، و لكن مع شيوعيين، كان هناك شعور بأنك ترى أو تعيش ظرف عشته من قبل، بيد أن الوقت كان مبكرا جدا للاستخلاص استنتاجات نهائية بخصوص النظام الجديد، فحياة الرئيس **بوتين** كانت تتضمن فترة **سان بترسبورغ** مع الليبرالي **أناتولي سوبيتشاك** الأمر الذي لا يمكن إغفاله، لكن الأمر الذي بحاجة إلى النظر هو كيفية التي زاوج من خلالها الرئيس بوتين العادات السوفيتية و الخلفية الاستخباراتية، و بن المبادئ الليبرالية التي اكتسبها في **سان بترسبورغ[1].**

خلال الحفل الذي أعده الكرملين لتسليم بوتين الرئاسة عام **2000** و الذي راقبته روسيا كلها بدا الرئيس بوتين شاحبا و متوترا كان وجهه بلا تعابير و كانت نضرته عميقة، تلك الطريقة التي تعامل فيها مع الحدث الهام، شاب في سان بترسبورغ ، شخص عادي من أسرة عاملة، سياسي حديث العهد، كان يتسلم بلدا ضخما لحكمه.

لقد استطاع الرئيس بوتين توسيع رقعة جمهوره عن طريق دعوى من كل الطبقات الاجتماعية إلى الكرملين، و طرح الأسئلة عليهم بكل اهتمام، و الاستماع إلى أجوبتهم بكل مودة.

و فاز الرئيس بوتين بولاية رئاسية ثانية **(2008-2004)** إذ كانت الانتخابات الرئاسية لعام 2004 بمثابة اختبار لمدى التأييد و الشعبية التي يحظى بها الرئيس بوتين في الساحة السياسية الروسية. إذ مع انطلاق السباق الانتخابي على منصب الرئيس منذ أوائل عام **2004** بنى الرئيس بوتين دعايته السياسية في حملة الانتخابات الرئاسية على نجاحه في وقت ما أسماه بعدوان الإرهاب الدولي و إنقاذ البلاد من تهديد حقيقي، في إشارة إلى المسألة الشيشانية كما حرص قبل الانتخابات على قطع آخر علاقاته و روابطه مع فريق الرئيس السابق **بوريس يلسن** ، من خلال إقالة رئيس الحكومة **ميخائيل كاسيا نوف** في **شباط 2004** ، و يمكن تلخيص أسباب فوز الرئيس بوتين في الانتخابات الرئاسية عام **2004** بالآتي:

- ضعف الكاريزما السياسية لدى منافسي الرئيس بوتين.
- ضعف الإيديولوجية المطروحة بين الشيوعية و الليبرالية .
- تبني الرئيس بوتين نهجا إصلاحيا[2].

المطلب الثاني: إستراتيجية بوتين في إعادة بناء روسيا.

1) إصلاح نظام الحكم في روسيا الاتحادية:

ترتكز إعادة توزيع السلطة في روسيا على حزمة من الإصلاحات التي باشرها الرئيس **فلاديمير بوتين،** و التي تقوم على أسس و إرساء التعددية و مشاركة القوى الرسمية والغير الرسمية و اللامركزية، و التوفيق بين ثنائية الانفتاح و الرجوع إلى الماضي، و هذا ما يظهر فيما يلي:

1- الإصلاح الإداري:

الفيدرالية هي النظام السياسي الذي يعترف دستوريا بتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية و الوحدات الحكومية الإقليمية الفرعية ثم تكريس مبدأ الفيدرالية في روسيا في دستور **1993/12/12** ، و لكن طرق تنفيذ الفيدرالية في روسيا تزال محل تفاوض بين موسكو و باقي الأقاليم (المراكز

[1] فادي خليل، **دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية**، (جامعة دمشق: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،2014/ 2015)ص ص 89 .92.

[2] فادي خليل، مرجع سابق، ص 93.

والأطراف)، ففي عام **1994** تم توقيع اتفاقيات ثنائية تقسيم السلطات بين موسكو و بعض الأقاليم الاتحادية و في عام **1996** وافق ما يقارب نصف رعايا الاتحاد على إعادة النظر في تعيين رؤساء الأقاليم حين ينبغي بحلول سنة **1997** تنظيم اقتراع مباشر باختيار رؤساء الأقاليم من اجل شرعيتهم[1].
إن اتفاقيات سنوات **1996/1992** استفاد منها أفراد و جماعات لها مواقف من الدولة بدون أن تكون ذات صلة بالأعضاء المركزيين و الجزء الكبير من الاتفاقيات جرت تحت أنظار البيروقراطيات المحلية الإقليمية، ففي سياق التحول السياسي و الاقتصادي لسنوات التسعينات اهتمت النخب المركزية و الجمهورية بتقوية مواقفها و وضعياتها في الدولة، ففي بداية العشرية و انفتاح البلد على نظام اقتصاد السوق و دمقرطة المؤسسات، كل هذه المتغيرات أضرت سلوكيات النخب ثم عمدت تدريجيا على الإبقاء على المنافسة الاقتصادية و السياسية في العواصم الجمهورية، و أغلقت اللعبة و حمت النظام السياسي من التدخلات الخارجية[2].
أما فترة بوتين فقد تميزت بميزتين أساسيتين هما:

- إصلاح تنظيم الفيدرالية الروسية.

- توزيع جديد للسلطات الجهوية.

بمجرد انتخابه رئيسا لروسيا الاتحادية سنة **2000** أعلن الرئيس **بوتين** عن فوض موروثه عن سابقه يلتسن، و أعلن أن الإصلاح أصبح واحدا من أولويات الإدارة، فتم تنصيب لجنة إصلاح كانت تحت قيادة **كوزاك** و **موفيداف** و **شوفالوف تخضع لمراقبة الوزير الأول كاسيانوف** ثم لجنة خاصة (تقاسم المسؤوليات) لإصلاح الفيدرالية الروسية، كل هاته الأعمال ترجمت في إعادة تنظيم الوزارات الحساسة الداخلية و الدفاع إعادة تأسيس وزارة الدفاع في وثيقة عمل في **أكتوبر 2003** تحت عنوان الأعمال(الأولية لتطوير القدرات العسكرية للفيدرالية الروسية)، كما استعاد جهاز الأمن الداخلي الفيدرالي **(FSB)** المهام التي كانت موكلة ل **(KGB)** . على العموم يمكن القول أن الشعب الروسي يريد دولة نظام و امن، و سيكون رده ايجابيا إذا كانت الدولة و النظام الذي سيأتي قويا، فالشعب يريد أن تكون الحياة ميسرة، و الدولة في نظر بوتين بالنسبة للنخبة الجديدة كما قال (هي نحن)، أي السلطة و هذا يعني استرجاع السلطة و التأكيد على قوة المسار المركزي، لذا ركز بوتين كل جهوده منذ توليه الحكم على إخضاع كل من يراهم عائقا أمام ممارسته السلطة الرئاسية (الحكام، الإعلام، و المعارضين...الخ) فحسب "عمود الدولة"، و الردود التي اختارتها مجموعة بوتين في ربيع **2000** لمجابهة ذاتية الحكام كانت من خلال:
- إنشاء سبعة مراكز يجمع كل واحد منها من **(15-10)** محافظة
- تنظيم مجلس الفيدرالية و الحق في عزل الحكام المنتخبين.
- إنشاء مستوى بيروقراطي جديد (ممثلين متعددي المهام)[3].

الديمقراطية و حقوق الإنسان:

[1]La peine Jean –million, l'analyse des systèmes politique**, revue française de sociologique**, 16-04-1975, p 566 et 569.
[2]Marie mendras, ce de question de l'état : la recentralisation et possible, **revue critique internationale**, 12 juillet 2002,pp 146 et 147.
[3] Michel nazet, **la Russie et ces marges nouvel empire, perspective économiques et géopolitiques**, paris, ellipses édition marketing,2007, p 41 et 42.

قبل سنوات قليلة من إدخال الرئيس السوفيتي السابق **غورباتشوف** إصلاحات على نظام الحكم تمثلت في **البروسترويكا** و **الغلا سنوست** كان النظام الروسي يرفض مبادئ الديمقراطية و الليبرالية الغربية و حقوق الإنسان و غيرها.
في بداية التسعينات تغيرت كل هذه المعطيات القديمة و أصبحت حرية الإعلام و التعبير واضحة سواء من خلال الصحافة المرئية أو المكتوبة رغم بعض العراقيل إلا أن التجمعات سهلة الانعقاد دون اللجوء إلى اخذ الإذن من السلطة، لكن في أي عملية التحول نحو الديمقراطية في روسيا، ليس بالأمر الهين و ذلك لعاملين أساسيين:
- إنه لم يتاح لروسيا بعد انهيار النظام الشيوعي في التسعينات أن تنظم إلى حلف الناتو الذي كان يمكن أن يؤثر ايجابيا على عملية التحول نحو الديمقراطية.
- تختلف روسيا عن دول وسط شرق أوروبا في أن الذين حكموا هذه الدول برغم خضوعها للاتحاد السوفيتي يدينون لما يعرف بالشيوعية الجديدة.

ففي صحيفة **"كوميرسانت"**بعددها الصادر في **06 فيفري 2012** ، صرح الرئيس الحالي فلاديمير بوتين بان الديمقراطية الحقيقية لا تنشأ فورا، و لا تستنسخ باستخدام النموذج الخارجي، و من الضروري أن يكون المجتمع جاهز لاستخدام الآليات الديمقراطية، إن أسلوب الحكم الجديد الروسي هو ثمار ديناميكية أو حركية عالمية أو إدخال الديمقراطية **الغورباتشفية**، و يعد خلع الدولة السوفيتية سنة **1991** السلطة الجديدة أعلنت أن الغرض من روسيا الجديدة هو الديمقراطية على صورة الديمقراطية الغربية[1].
فبعد أن حاولنا إعطاء نظرة عن السياق جاءت فيه الديمقراطية، نحاول الآن التعرج على الإصلاحات الديمقراطية الأخيرة أو على الأقل أهمها، حيث تمثلت في:
- تقليل خطر التلاعب خلال عملية الانتخابات من خلال تنظيم الإجراءات المرافقة للانتخابات و استخدام بطاقات الاقتراع الإلكتروني.
- ضمان حصول جميع الأحزاب السياسية على مساحة متساوية في وسائل الإعلام الحكومية سواء على مستوى الفيدرالي و الإقليمي.
- الأحزاب التي تمتلك أغلبية المقاعد في البرلمانات الإقليمية حصلت على حق عرض مرشحيها لمناصب الحكام على الرئيس (أي رؤساء الجمهوريات و المناطق و الأقاليم).
- اتخاذ مجموعة إجراءات لحماية حقوق الأقليات.
- إعادة النظر في مستوى التمثيل في هيئات السلطة التنفيذية لأنه كان هناك (نائب لكل **10000** شخص في منطقة ما، مقابل نائب واحد لكل **300000** شخص في مناطق أخرى (و هذا غير عادل.
- تغيير مبادئ تمثيل الأقاليم في مجلس الاتحاد، فبإمكان النائب أن يصبح عضوا في مجلس الشيوخ في حال انتخابه في هيئات الحكم الإقليمية و الحكم الذاتي.
- تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية و إلغاء الحاجة لجميع التوقيعات للمشاركة في انتخابات الدوما و الهيئات التشريعية في الأقاليم[2].

- برنامج بوتين للإصلاح الاقتصادي:

ورث **فلاديمير بوتين** تركة اقتصادية ثقيلة للغاية عند توليه السلطة كرئيس حكومة في عام **1999**، ثم عند انتخابه رئيسا للبلاد في عام **2000** فكما رأينا شهدت مرحلة حكم بوتين خاصة مع اقتراب نهايتها

[1] الين لينش، روسيا بين الليبرالية و الديمقراطية، ترجمة: هدى عوض، **مجلة السياسة الدولية**، العدد، 167، جانفي 2007، ص 233.
[2] الين لينش، مرجع سابق، ص 234.

مؤشرات تدهور اقتصادي و مالي هدد بانهيار اقتصاد الدولة و إفلاسه و جرى التعبير عن رؤية **بوتين** للإصلاح الاقتصادي في البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء **ميخائيل كاسيانوف** أمام مجلس **الدوما** (البرلمان) في **26 مايو 2000**، عقب تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس **بوتين**.

و ارتكزت خطته للإصلاح الاقتصادي على تخفيف و تبسيط الضرائب من خلال استحداث قوانين في تعديل نظام الضرائب ,وانطوى هذا البرنامج على ضرورة رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين **3.5 و 4.5%** سنويا حتى عام **2005**، و لكن ما حدث على كل حال أن الاقتصاد الروسي حقق في عام **2000** نموا فاق كافة التوقعات، وصل إلى نسبة **07%** مستفيدا في ذلك من ارتفاع عائدات النفط و الغاز الطبيعي التي كانت قد ارتفعت بصورة غير متوقعة في ذلك العام، و منه فبرنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي ركز على العديد من العناصر الأخرى مثل، إصلاح القطاع المصرفي و زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و في الوقت نفسه استفاد الاقتصاد الروسي من التعاون الإيجابي من جانب مؤسسات التمويل الدولية في فترة ما بعد انتخاب بوتين رئيسا للبلاد و من ناحية أخرى، كانت الأسبقية الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي للرئيس بوتين تتمثل في إعادة النظر في عملية الخصخصة لان ذلك يمثل حلقة رئيسية في جهود مكافحة الفساد كضرورة سياسية و اقتصادية[1].

- نتائج إصلاحات بوتين و مؤشرات الاستقرار في أداء الاقتصاد الروسي:

أعلن الرئيس **فلاديمير بوتين** أن المهمة الأساسية للسلطات الروسية تتمثل في مضاعفة الناتج المحلي للبلاد بهدف تحسين أحوال الروس المعيشية بصورة ملحوظة، و في هذا السياق حققت روسيا الديناميكية العالية لتطويرها في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، إذن فهناك معلومات و بيانات إحصائية، توضح حجم النمو و التطور و دلالات الاستقرار في أداء الاقتصاد الروسي العام، و خلال عهدتي حكم **بوتين (2000-2004)** و **(2004-2008)** .

- ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي: سجل الناتج المحلي الإجمالي الروسي نموا قدره **6.7%**مقارنة بعام **2005** و بلغ **26.78 تريليون روبل** (أكثر من تريليون دولار) في عام **2006** ليرتفع نموه خلال سنة **2007** بنسبة **7.6%**

- تزايد حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية بروسيا: ذكر في التقرير حول الوضع الراهن في الاقتصاد الروسي الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية و التجارة الروسية وفقا لنتائج الربع الأول من السنة **2007** أن حجم الاستثمارات في رأس المال الأساسي في روسيا من كافة مصادر التمويل شكل خلال الفترة **يناير** و **مارس 2007** أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فقد أعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء أن حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا بلغ في أواخر سبتمبر **2006،130** مليار دولار.

- ارتفاع حجم التبادل التجاري و تحقيق فائض في الميزان التجاري: حيث أعلن البنك المركزي الروسي أن حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية لعام **2006** ارتفع بنسبة **27%** و بلغ **468.388 مليار دولار**.

- ارتفاع نسبة احتياطي الذهب و العملات الصعبة لروسيا: و احتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من ناحية حجم العملات و الذهب بعد اليابان و الصين[2].

و كخلاصة للفصل تطرقنا إلى مجموعة من الاستنتاجات و هي كالتالي:

---

[1] عبد الصادق علي، **روسيا و البحث عن الدور الجديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق و المتابعة، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، 2000)، ص 44.

[2] عبد الصادق علي، مرجع سابق، ص 45 و 46.

- اعتمدت السياسة الخارجية الروسية على مجموعة من المحددات لرسم أهدافها و توجهاتها على المستوى العالمي أو الإقليمي.
- التركيز على نظريات تحليل السياسة الدولية في دراسة دور الدولة و مكانتها العالمية.
-اهتمام روسيا بالقوة الناعمة و ما يعرف بالقوة الاقتصادية من اجل استعادة مكانتها و أمجادها.
- الاعتماد على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية من أجل تعزيز أمنها القومي.
- مواجهة الردع الأمريكي الغربي و تسريع أهدافها **الجيوستراتيجية** خاصة في منطقة اوراسيا.
- الشخصية الكاريزمية لفلاديمير بوتين و دوره في صناعة القرار الروسي.
- الإستراتيجية البوتينية في إعادة بناء روسيا الاتحادية من خلال مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية.
- مواجهة كل أشكال الإرهاب و التطرف و إقرار مبدأ الأمن و السلم العالمي.
- محاولة روسيا ترسيخ سياسة تعدد الأقطاب خاصة بعد تولي بوتين رئاسة الدولة.
- السعي إلى علاقات متميزة بين الدول السابقة والصديقة للاتحاد السوفيتي.
- تقوية الموقف الروسي لروسيا أنها قوة أوراسية و الحد من الخطر الغربي في المنطقة خاصة انضمام بعض الدول أوربا الشرقية لحلف الناتو.

تمهيد:

شهدت العلاقات الروسية تطورا ملحوظا منذ وصول الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** إلى الحكم و هذا و هذا راجع لإتباعه سياسة داخلية و خارجية قوامها براغماتية المصالح الروسية بالدرجة الأولى، فعلى المستوى الداخلي فقد ساهم بوتين في إعادة بناء الدولة الروسية و ذلك عن طريق إتباع إصلاحات سياسية و اقتصادية ما مكن روسيا أن تشهد صعودا استراتيجيا تلعب دورا مهما في التأثير على مسار التفاعلات الدولية، أما على المستوى الخارجي فقد عرفت فترة حكمه تقاربا مع الدول الغربية و العربية في مجالات عديدة، و لعل أهم ما ركز عليه هو تعزيز الجانب الاقتصادي و المعاملات التجارية مع الغرب ، و تطوير العلاقات الأمنية و العسكرية مع دول الشرق الأوسط، فروسيا تدرك أن العلاقات الاقتصادية التي تتبعها مع الدول الغربية يجعلها قوة اقتصادية تنحدر في مصاف الكبار، و أن ادراكاتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط و التحولات الراهنة التي تحدث في هاته المنطقة يفرض عليها إقامة علاقات مع دول الشرق الأوسط و ذلك لغرض ضمان استقرار المنطقة و عدم تحولها إلى مصدر تهديد للمصالح الروسية و خاصة بالدرجة الأولى حماية الأمن القومي الروسي من التهديدات الإرهابية، و لهذا فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي.

المبحث الثالث: العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط.

المبحث الأول: العلاقات الروسية الأمريكية:

ففي هذا المبحث سوف نركز على دراسة طبيعة العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و التي كانت غير متكافئة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و هذا راجع للضعف الذي شهدته روسيا في أواخر التسعينات ، و لكن بعد تولي الرئيس بوتين للسلطة سنة 2000 تغيرت المعطيات و أصبح يحسب لروسيا ألف حساب، فروسيا تحاول أن تستعيد دورها القيادي في العالم ، فهي لم تقبل يوما الأحادية القطبية الذي تتزعمه أمريكا باعتبار أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي و الذي كان من قبل يشكل ثنائية قطبية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و تدرك القيادة الروسية أيضا أنها إذا لم تستعد دورها القيادي على مستوى النظام الدولي فإنها سوف تكون دائما خاضعة للضغوطات الأوربية و الأمريكية كما كان عليه الحال خلال فترة حكم الرئيس **"بوريس يلتسن"** فدراسة التوجهات الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية يبين لنا أن الرئيس **فلاديمير بوتين** أعاد شيئا من هيبة و قوة روسيا على المستوى الدولي من خلال الإستراتيجية المتبعة من طرفه و هذا ما يظهر من خلال المطلب الأول تحت عنوان: طبيعة العلاقات الأمنية العسكرية الروسية و الولايات المتحدة الأمريكية، و المطلب الثاني بعنوان: التنافس على المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمنية العسكرية الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تميزت العلاقات الروسية الأمريكية الجديدة خاصة في السنوات الأخيرة بفعالية الحوار و التركيز على مشاكل الإستقرار الإستراتيجي العامل الأهم للأمن الشامل و دخلت الدولتان في تعاون قوي شمل:

1- مراقبة التسلح و منع الانتشار النووي:

فبعد انهيار الإتحاد السوفيتي في أواخر **1991** وتفككه إلى دويلات مستقلة مورست ضغوطات روسية و غربية على هاته الدول للتخلي عن الأسلحة النووية مقابل مكافئات اقتصادية، و من جهة أخرى نجد أن أهم عامل في التخلي عن هذا النوع من الأسلحة هو التكاليف المالية الباهظة المترتبة عن الحفاظ عليها لذلك بعد تطبيق الرئيس السوفيتي الأسبق **غورباتشوف** سياسة الانفتاح و التي استجابت لها

الولايات المتحدة لما لها من مصلحة للتحقيق الوفاق الدولي، تم عقد اتفاقية تاريخية بين الدولتين في **1987** عرفت بإسم "**IRNF**"و هي اتفاقية ذات طابع تقني عسكري التي تتمثل في منع كل أعمال العنف و الحروب الإقليمية و حل الأزمات بالطرق السليمة[1].

و تم عقد اتفاقية سارت الأولى من اجل تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية إلى حد **8500** و **6000** رأس نووي و تم التوقيع عليها في **جويلية 1991**، و في **جانفي 1993** وقع الرئيس **يلتسن** و **بوش** الأب معاهدة سارت الثانية لخفض الأسلحة النووية إلى **3500** و روسيا إلى **3000** رأس نووي، و قد صادقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في **جانفي 1996** أما البرلمان الروسي فلم يصادق عليها لحد اليوم، إذ تعتبر سنة **1995** تاريخا هاما لمنع انتشار النووي، أين عملت الولايات المتحدة و روسيا معا من اجل توسيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و تمديدها إلى مالا نهاية و قد انضمت إليها **178** دولة، و في شهر نوفمبر **1996** وقعت روسيا على نظم الرقابة المتعددة القوميات لتكنولوجية الصواريخ بين نائب رئيس الأمريكي السابق **"غور"** و الوزير الأول الروسي **"شيرنوميردين"** للتحديد أسلحة الدمار الشامل.

و في السنوات الأخيرة من الألفية الثانية تحاول أمريكا دفع روسيا للخضوع لضبط التسلح من خلال:

أولا: افتراض تعديل اتفاقيات المفاوضات و الدعوة إلى تصديق أمريكا و اعتمادها على خطة بناء نظام دفاع قوي.

ثانيا: دعوة مجلس الدوما إلى التصديق على سارت الثانية و تم رفض ذلك بسبب الهجومات الأمريكية على العراق و يوغوسلافيا[2]

ثالثا: تجديد المفاوضات حول سارت الثانية، فقد اقترحت أمريكا تخفيض **30%**إضافة إلى كل المصادر النووية للأمم المتحدة إلى **2000** رأس، و ذلك لتعجل من إضعاف القوة النووية الروسية.

رابعا: فرض عقوبات على الكيانات المتورطة في نقل التكنولوجيا النووية الحساسة إلى إيران و خاصة روسيا ، فروسيا ترفض التصديق على معاهدة سارت الثانية التي تنص على تهديم مخزون الأسلحة و يقول الزعيم السياسي **" بريماكوف"** أن المصادقة لا تعني الشروع الآني بإتلاف الصواريخ الروسية الثقيلة و يقر بأنه حال وزارته الاتفاق في مؤتمر هلسنكي و بعد توقيع اتفاقية في نيويورك حول تمديد فترة إتلاف الصواريخ الروسية التي شملتها معاهدة سارت الثانية حتي **ديسمبر2007** .

و يضيف بريماكوف لقد تصرفت على الطريقة الامريكية حيث يعرضون السلعة بسعر **99** بدل دولار واحد أي مددت أجل الإتلاف حتى **2008** أو حتى لمدة خمس سنوات أخرى[3].

2- حفظ السلام و مكافحة الإرهاب:

ظهرت ثلاث ثورات غير طبيعية الأمن و هي الثورة الجيوستراتيجية ، ثورة المعلومات و الثورة الحكومية و نتيجة لهذه الثورات تعقدت بيئة الأمن الحالي بشدة و أصبحت التهديدات على نسق واسع من عدة مصادر:

- تهديدات ترد من قوى منافسة للولايات المتحدة مثل إثارة مشكلات أمام مصالح أمريكا.
- تهديدات نابعة من النزاعات الإقليمية حيث تواجه الدول صعوبات داخلية تهدد مصالح أمريكا.

---

[1] شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد، ملامح و مخاطر** (لبنن: دار العلم للملايين، 1992) ص 40.

[2] سهام حروري ، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة** ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر العلوم السياسية، 2003-2004) ص 71، 73.

[3] سهام حروري، مرجع سابق، ص 74،73.

- تهديدات نابعة من الدول المضطربة ومن المشكلات العابرة للحدود و القوميات مثل الإرهاب و نظرا لأزمة الهوية التي تعرفها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و الصراعات المصلحية لها ، جرت اتصالات على أعلى مستوى بخصوص القضايا الأمنية بين الولايات المتحدة و روسيا و انتهت بتوقيع الطرفين على المذكرة التاريخية للتعاون في مجال الدفاع بين السكرتير الأمريكي **"اسبين"** و الوزير الروسي **"كراشيف"** و يعد هذا اللقاء فرصة لتعديل الحوار و تبادل وجهات النظر بين مسؤولي الدفاع و الجيش في كثير من مساحات هذا المجال أهمها الاستقرار الاستراتيجي و تغيير الدفاع...الخ.

و قد تم الاتفاق على إجراء تجارب للتحسين التنظيمات و ردود الأفعال و القوى المستعملة لعمليات حفظ السلام الأمريكية و الروسية في المستقبل بعد أن كانتا ندا للند أصبحتا تعاملان لحفظ السلام و القيادة العسكرية و مناقشة عقيدة حفظ السلام و النظر في الدول التي تستطيع إنماء قوات حفظ السلام.

لقد شاركت روسيا قوات حفظ السلام في طاجاكستان و مولدا فيا و غيرها ذلك التغيير الذي الحصل في العالم أدى بعمل إحداهما مع الأخرى لتقوية حفظ السلام للأمم المتحدة و المنظمات الأمنية الإقليمية، مؤتمر التعاون الأمني و التعاون في أوربا لتكون عملياتها جد فعالة[1].

هناك مجال آخر لتعاون و هو مكافحة الإرهاب و هو مجال كانت فيه لروسيا و الولايات المتحدة مصالح للتحرك معا لمحاربة الإرهاب و لو كان أداة للسياسة الوطنية أو في المصالح الصناعية الداخلية أو النزاعات الداخلية لأن روسيا لا تستطيع حتى حماية نفسها بسبب قوة الشرطة الشيوعية المساندة للإرهاب في الخفاء كالدول الديمقراطية لذا يجب التحرك مع دول أخرى للتقريب السياسات الوطنية و إجراء التحقيقات و التعاون الفعال ضد الدول المدعمة للإرهاب، و هناك أيضا مصالح مشتركة ضد الإرهاب النووي المرتقب مستقبلا بدليل التجارب التي أجرتها الهند و باكستان و تضاف إليها كوريا الشمالية ما يجعل الأمر لا يستبعد استعمال الأسلحة النووية في العمليات الإرهابية[2].

بعد زوال الخطر الشيوعي الذي عوض بالصراع الحضاري بين الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية اكتشفت الولايات المتحدة و روسيا أنهما في تيار واحد، أنهما تبحثان في سبيل التصدي لما سمياه بالإرهاب الإسلامي، فبعد التفجيرات التي حدثت في الولايات المتحدة بتاريخ **11 سبتمبر 2001** أعلن الرئيس بوش الابن الحرب على مسماه بالدول المارقة الإرهابية، و الحرب على أفغانستان لتمثل المحطة الأولى في هذه الحرب، ومن جهة أخرى روسيا لم تخف من مساندتها للغرب في هذه الحرب الأمريكية الأفغانية بسبب تحسن العلاقات بين الطرفين و دخول روسيا في هذه الحرب وضعت ضمن جهة الدول المكافحة للإرهاب و تعتبر أول مرة قامت فيها العلاقات الأمريكية الروسية على الثقة لاعتبار الإرهاب خطرا يهدد الدولتين.

لقد تبني الرئيسان صداقتهما على حماية دولتيهما من الظاهرة الجديدة لهذا توجهت أمريكا إلى العراق من أجل الحصول على النفط و إحداث توازن عسكري سياسي جيد للقوى في منطقتي الخليج و الشرق الأدنى يقتضي بتجريد العراق من أسلحته و الإبقاء على دولة واحدة في المنطقة تملك الأسلحة النووية المتقدمة و هي إسرائيل و روسيا اتجهت إلى الشيشان للحصول على مأربها هناك.

و اتجهت الولايات المتحدة إلى بناء قوة عسكرية بعد الانسحاب من معاهدة الصواريخ البالستية

[1] Tomas mc namara ,prospects of u.s,Russian security cooperation**, in comparative, strategy**,v :13,n 3 (julY-1994)°P 305.

[2] Tomas mc nomara, op,cit,p 306.

و التي بإمكانها التصدي لنزاعين إقليميين الأول في الخليج الفارسي (إيران و العراق) و الثاني في آسيا (**كوريا الشمالية**) و هو ما تحاول تطبيقه في حرب الخليج الثالثة (**مارس 2003**)، كما اتجهت إلى بناء نظام دفاع الصاروخي لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية لأراضيها من أية تهديدات محتملة و رأت روسيا أن هذا البرنامج فيه اختراق للمعاهدة المصادقة للصواريخ الباليستية عام *1972*، لذلك تريد باختبار ما إذا بالإمكان التوصل إلى اتفاق دولي مع الإدارة الأمريكية لهذا لم تصادق على سارت2[1].

المطلب الثاني: التنافس على المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ترفض موسكو الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، من خلال إستراتيجيتها التي تفرضها على منظمة الأمم المتحدة و هو ما أدى إلى قيام تنافس كبير شمل كثير من القضايا بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية كالقضية الأوكرانية و القضية السورية التي كادت أن تتحول إلى حرب باردة جديدة و ربما إلى حرب ساخنة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تنافسها الشديد على مصادر الطاقة للمحافظة على أمنها الطاقوي من جهة ، و من جهة أخرى حماية روسيا لأمنها القومي و مصالحها في المنطقة خوفا من السيطرة الأمريكية، حيث يعتبر الموقع الاستراتيجي لأي دولة مصدرا للتنافس بين القوى الكبرى، لما يمتلك الموقع الجغرافي من أهمية في السياسة الخارجية و دليل ذلك استمرار النظرية الجيوبوليتكية إلى غاية يومنا هذا، و هذا ما حدث مع أوكرانيا و روسيا، و في البداية سوف نبدأ بالقضية الأوكرانية حيث سنستعرض فيها أهم مظاهر التنافس بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك في إطار علاقاتها الخارجية:

- تعتبر منطقة **أوراسيا** موطن معظم الدول الساعية للتطور السياسي و الاقتصادي بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتواجد بها أقوى اقتصاديات و أكثر الدول إنفاقا على التسلح العسكري و النووي موجودة في هذه المنطقة كروسيا و الصين كما أنها منطقة ذات كثافة سكانية في العالم وبالتالي فإن قوة أوراسيا تفوق القوة الأمريكية.

لذلك فان هناك تنافس كبير بين واشنطن و موسكو على هذه المنطقة، حيث تسعى موسكو إلى السيطرة عليها من خلال أوكرانيا كحل وحيد بعد انضمام كثير من دول أوربا الشرقية إلى الغرب بينما واشنطن تسعى للسيطرة على أوكرانيا من خلال ربطها بشراكة مع الاتحاد الأوربي و الحلف الناتو لتقليص القوة الروسية .

- لقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية و المؤسسات المالية الدولية إلى دعم الحكومة الأوكرانية الجديدة لتشجيعها على الالتزام بالإصلاحات، و قد تلقت في **ماي 2014** ما قيمته **17 مليار دولار** كدفعة أولى من قرض صندوق النقد الدولي، يهدف تثبيت الوضع القائم على التوجيهات نحو الغرب و بالمقابل قامت روسيا بإثارة الفوضى داخل الشارع الأوكراني بهدف التركيز على الإصلاح الداخلي دون التفكير في التوجه نحو الغرب[2].

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بفرض مجموعة من الأحداث ضد السياسات الروسية:

- عقوبات اقتصادية و مالية على موسكو، فضل عن طردها لروسيا من مجموعة الدول الثمانية الصناعية و تعرف هذه العقوبات بالعقوبات من المستوى الثالث التي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروسي.

[1] سهام حروري ، مرجع سابق، ص 77 و 78.
[2] هنده رحمون، مرجع سابق ص 55 و 56.

حيث أن العقوبات الأولى مست المقربين للرئيس الروسي فلاديمير بويتن و مست العقوبات الثانية اغني رجال الأعمال في روسيا الذين يمتلكون شركات كشركة "**غرنروف** "و مجموعات استثمارية **"قولف جروب"** التي لها حصص في قطاع الطاقة و النقل.

- تجديد التحالف الأمريكي السعودي إذا قام الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** في **2014** بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لمعالجة قضايا بين الطرفين و تجديد علاقاتها مع الدول حزام المحيط الذي حاصره الاتحاد السوفيتي سابقا و احتواه.

- تجديد التحالفات الغربية في جنوب آسيا و شرق آسيا مثل: باكستان، الفيليبين، كوريا الجنوبية، اليابان على الرغم من أنه تربطها اتفاقيات أمنية منذ الحرب الباردة ، لكن التخوف الأمريكي من روسيا خلال الأزمة الأوكرانية جعلها تؤكد على هذه الاتفاقيات.

- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استقطاب الهند إذا أن فوز حزب الشعب الهندي في انتخابات **ماي 2014** بأغلبية مقاعد مجلس النواب و في ضوء إعادة صياغة السياسة الخارجية الهندية تعمل الولايات المتحدة على استقطابها كشريك أو على الأقل احتواءها لكي لا تتضامن مع روسيا[1].

و من جهة أخرى فمن بين أهم مظاهر التنافس بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية يظهر على مستويين:

1- على المستوى السياسي و الدبلوماسي:

تقوم المقاربة الروسية على ضرورة إيجاد صيغة للتعاون الدولي بعيدا عن نظام القطب الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول في محيطها القومي من خلال تشكيل تحالف محلي و إقليمي و دولي لمكافحة الإرهاب ، ثم إيجاد حل سياسي لمشاركة الحكومة السورية من دون أن يكون لها دور في مستقبل سوريا السياسي أو على الأقل تقليص هذا الدور ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتمد على مقاربة إطالة أمد الأزمة من اجل القضاء على موقع سوريا الاستراتيجي في معادلات المنطقة خصوصا تلك المتعلقة بإسرائيل، فاستمرار المعارك فرصة لأمريكا لإضعاف من مكانة سوريا الإقليمية و استنزاف قوة إيران و حزب الله و تقليص فرص تورط إسرائيل بشكل مباشر ، فهو ما يمكنها من تحقيق مصالحها دون التدخل المباشر المكلف، و تمثيل النشاط الدبلوماسي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا على المستوى الموضوعي و الشكلي في مؤتمرات جنيف ، و كان آخرها مؤتمر **جنيف** المنعقد في **23 فيفري 2017** لإيجاد حل سلمي للقضية السورية، فعلى المستوى الموضوعي تسعى روسيا جاهدة للمحافظة على النظام السوري عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى الإطاحة بالنظام السوري أما على المستوى الشكلي فيتجلى في طريقة جلوس وفد النظام إلى جانب وزير الخارجية الروسي بالمقابل جلوس وفد الائتلاف المعارض إلى جانب وزير الخارجية الأمريكي[2].

2- على مستوى الدعم اللوجستيكي:

يعود الدعم الروسي لسوريا منذ عام **2007** بصواريخ بحرية مضادة للسفن نوع (**ب – 800**) حيث طالبت كل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية روسا بعدم تزويد سوريا تلك الصواريخ ، و السبب يعود إلى تزويد سوريا حزب الله في حربها عام **2006** بنوع مماثل صينية الصنع مكنت حزب الله من إصابة إحدى المدمرات الإسرائيلية لأن هذا النوع من الصواريخ الروسية له مميزات قاتلة خطيرة يصل مداها إلى **300 كلم** و يبلغ وزن نسيفة حوالي **200 كلغ** و لها القدرة عل الطيران على

[1] عمارة قدوره، محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب، أوكرانيا بؤرة للصراع، **مجلة سياسات عربية**: العدد 9، جويلية 2014، ص 12و 13.

[2] هنده رحمون، نفس المرجع، ص 64 و 65.

ارتفاع منخفض جدا لذا لا يمكن اعتراضها أو اكتشافها بسهولة و تزويد النظام السوري في خضم الأزمة بصواريخ (**س س 200**) معلنة ذلك انه تم بناء على اتفاقية موقعة مسبقا بين الطرفين و هي ملزمة التنفيذ ، فضلا عن العروض العسكرية البحرية و المناورات في البحر المتوسط، قابلها مناورات أمريكية، إسرائيلية، و تجارب إطلاق صواريخ ضمن سياق إظهار القوة و التلويح باستخدامها بالإضافة إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية البحث في الموضوع الدرع الصاروخي الذي يهدد الأمن القومي الروسي و منظومة الصواريخ **الباتريوت** التي تنشرها الولايات المتحدة في الحدود التركية السورية في ظل قيام أي تهديد من طرف النظام السوري[1].

*** التنافس على أمن الطاقة:**

إن المصادر الطاقوية أصبحت تشكل حافز كبير للدول في الدخول في صراع لجلب هذه المصادر فهي ليست أداة للتحكم الاقتصادي فقط و لكن تعتبر الطاقة المشكل الأساسي للميدان العسكري، و في هذا السياق يقول **بيل ريتشارد سون** و زير الطاقة الأمريكي السابق لعام **1999** أن النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية و الامنية للدول لعقود عديدة[2].

و تولي روسيا أهمية كبرى لضمان إمدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أكد **فلاديمير بوتين** في العقيدة العسكرية لعام **2000** على أن وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق شروط لجعل امن النشاط الاقتصادي و حماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية، و قد كان انهيار الاتحاد السوفيتي السبب المباشر في ظهور بحر قزوين ذو الثقل السياسي و الاقتصادي و قد كان هذا البحر تابعا للاتحاد السوفيتي سابقا و إيران، حيث تبلغ احتياطات منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي بـ **48.2** تريليون قدم مكعب، و النفط **285 مليار برميل**، و بحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن يصل حجم التصدير من دول المنطقة إلى **4.6** ملايين برميل يوميا عام **2035** من النفط، أما الغز الطبيعي حيث التقديرات الى **260** مليار مكعب في عام **2025** ثم يزيد إلى **315** مليار متر مكعب في عام **2035** لهذا قامت كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكي بمجموعة من السياسات اتجاه المنطقة في ظل العلاقات لتنافسية بين الطرفين إذا سعت روسيا إلى ربط هذه الدول بمصالحها الاقتصادية و السياسة و الأمنية حيث أن الدول المطلة على بحر قزوين ما عدا إيران كانت ضمن الدول المنخرطة في الاتحاد السوفيتي لهذا عمدت روسيا على:

- التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لأمريكا و مد جسور التعاون الروسي الإيراني و تدعيم علاقاتهما.
- العمل على وضع خطط للتعاون و التقارب إلى الدول المطلة على بحر قزوين .
- تشجيع دول المنطقة لجعل أنبوب الطاقة يمر عبر الأراضي الروسية و تعطيل أي محاولة لنقل موارد الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية.
- العمل على حفظ استقرار المنطقة للتجنب التوترات العرقية التي تسببت في حدوث ثورات على الحدود[3].
- و في المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد إستراتيجية محكمة في المنطقة لتقليص الدور الروسي و ذلك من خلال الدعم و التعاون العسكري مع دول بحر قزوين لأنها لم تكتفي بالتواجد السياسي من خلال محاولة الحفاظ على استقلال هذه الدول الديمقراطي و التواجد الاقتصادي في

[1] هنده رحمون، مرجع سابق، ص 64 و 65.

[2] Mary kaldor, terry tynn kart, and others**, oil wars**, london :Pluto presse, 2007, p 7.

[3] عمر عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2014) ص 193.

المنطقة بل دعمه بالتدخل العسكري في دول بحر قزوين مبررة ذلك بحماية أمنها الطاقوي بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية في كل من كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان و هي الدول المطلة على بحر قزوين، و في الجنب الاقتصادي قدمت أمريكا للدول منطقة بحر قزوين مساعدات بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية و السياسية بين تركيا و الدول الثلاث (أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان) على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل نقل النفط من باكو إلى أذربيجان إلى الميناء التركي السيحان شرق البحر المتوسط [1].

المبحث الثاني: العلاقات الروسية مع الإتحاد الأوربي

سوف نتناول في هذا المبحث طبيعة العلاقات التي تربط بين روسيا و الإتحاد الأوربي خاصة في المجال الاقتصادي و على وجه الخصوص تبيان تأثير العامل الطاقوي في سيرورة العلاقات الروسية، حيث أن روسيا توظف الطاقة من أجل التأثير على سياسات الإتحاد الأوربي اتجاهها، و من جهة أخرى جعل أمن الطاقة في أوروبا كورقة ضغط من أجل الحد من المهمة الأوربية و الأمريكية على مناطق النفوذ، و محاولة روسيا استعادة مناطق النفوذ التي خسرها الإتحاد السوفيتي بعد انهياره و تفككه سنة **1991**، و ذلك لغرض استعادتها للدورها العالمي و لا يكون ذلك إلا إذا استعادت روسيا لمجالها الحيوي الذي كانت تنشط فيه من قبل الإمبراطورية السوفيتية، و لا يجب أن ننسى أن السياسات الروسية الطاقية المنتهجة نحو أوروبا هي محاولة منها لمنع توسع حلف الناتو إلى شرق أوروبا، لأن روسيا تعبر ذلك تهديدا مباشرا على الأمن القومي الروسي، كل هذا سوف نتناوله في المطلب الأول المعنون تحت عنوان: طبيعة العلاقات الاقتصادية الروسية مع الإتحاد الأوربي، و أيضا سوف نتطرق في هذا المطلب الثاني إلى تأثير و تداعيات ألأزمتي جورجيا و أوكرانيا على العلاقات الروسية الأوربية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الاقتصادية الروسية مع الإتحاد الأوربي:

تتحدد نظرة روسيا للإتحاد الأوربي على صعيد العلاقات الاقتصادية بالانطلاق من طبيعة التحولات الداخلية التي عرفتها روسيا منذ انهيار الإتحاد السوفيتي، و تم الاعتماد في بناء دولة روسيا الجديدة بالانطلاق من ركائز الاقتصاد الحر كركيزة أساسية للتحقيق التطور و النمو الداخلي، و مع إعلان روسيا عن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر كنهج لتطويرها يتجسد في إدخال إصلاحات هيكلية داخلية على مستوى مؤسساتها الاقتصادية و المالية[2].

و قد عرفت علاقاتها الاقتصادية و التجارية تحولا ملحوظا مع الدول الرأسمالية الغربية، و على رأسها دول الإتحاد الأوربي خاصة مع وصول الرئيس **بوتن** للحكم و الذي أكد أن نهج روسيا الاقتصادي قد اكتمل و اتضحت ركائزه الليبرالية الرأسمالية التي أسفرت عنها سياساته الإصلاحية[3].

و مع دخول روسيا إلى الأسرة الأوربية من بوابة منظمة الدول الصناعية الكبرى حكم فكرها السياسي الذي جعلها تعيد صياغة الحياة بها على الطريقة الأوربية حتى تلتقي معها في منظومة إستراتيجية جديدة لا تعتمد في المواجهة من السلاح سبل و إنما ترتكز على الاقتصاد منهجا، و قامت في سبيل ذلك سلسلة متصلة من المفاوضات بين موسكو و العديد من عواصم الدول الأوربية الراغبة في بناء كتلة اقتصادية أوربية قوية تعطيها حرية الحركة في العلاقات الدولية استنادا على استقلالية القرار السياسي، و قد جاء اتفاق الشراكة و التعاون في سنوات التسعينات بين روسيا و الطرف الشريك

---

[1] عمر عبد العاطي، نفس المرجع، ص 174.

[2] إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة** (جامعة باتنة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2008-2009) ص 213.

[3] إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق، ص 214.

التجاري الأول لها، الإتحاد الأوربي معبرا عن هذا التوجه، حيث كونا معا عقد صداقة في جوان **1994** تمحورت حول **ميكانيزمات** التجارة و تدعيما للاتفاق الموقع في **1989** حول تنمية الحوار السياسي الثنائي و قد اتفقا الطرفان على فترة **10** سنوات قابلة لتجديد في اتفاق الشراكة و التعاون[1].
و لم يرفع العمل إلى أعلى مستوى إلا إن جاء اجتماع الطرفين في بروكسل في 3 أكتوبر **2001** أين تم الخروج بقرارات مهمة كان أهمها، الاجتماع مرتين في السنة و إيجاد حلول للعلاقات بين الشريكين و تقارب التشريعات و دعم التكامل الاقتصادي ليتوصل فيما بعد إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوربي مشترك[2].
و قد أبدى الرئيس الروسي **بوتين** عن الرغبة في إنشاء أوروبا كبرى دون حدود فاصلة و ذكر بأن ديناميكية التقارب السياسي اتجاه الإتحاد الأوربي بين حركة الاندماج في الاقتصاد العالمي، و أن روسيا تنظر باستمرار إلى الإتحاد على أنه شريك و تطمح بأن تصبح عضوا فيه في المستقبل، حيث أدت هذه السياسات الجديدة لروسيا إلى بروز الإتحاد الأوربي كأكبر شريك اقتصادي و تجاري لروسيا، حيث تشير الإحصاءات أنه اعتبارا من عام **2000** ازداد التداول التجاري بين روسيا و الإتحاد الأوربي بحوالي **5** مرات و بلغ **230 مليار دولار**، فيما تبلغ حصة للإتحاد الأوربي الآن **53%** من التجارة الخارجية الروسية و **70%** من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا، كما تزداد أهميته بالنسبة للإتحاد الأوربي حيث احتلت المرتبة الثالثة بين أكبر شركاء أوربا التجاريين بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و في سنة **2002** أعلن رئيس المفوضية الأوروبية **" دوماتو برودي"** في موسكو بأن الإتحاد الأوربي سيمنح روسيا رسميا وضع اقتصاد السوق ليصب في صالح تدعيم العلاقات الاقتصادية و اندماج روسيا أكثر في الاقتصاد الأوربي.
و تشير مصلحة الجمارك الفيدرالية أن الإتحاد الأوربي يبقى أكبر شريك اقتصادي لروسيا إذا كانت حصته عام **2006** تشكل نسبة **53.2%** من تبادل روسيا التجاري، و و تتميز ألمانيا بمكانة خاصة في تعاملات روسيا التجارية بحيث تعتبر أكبر شريك تجاري لروسيا وسط بلدان العالم الأخرى و هذا راجع لأهميتها و وزنها داخل الاقتصاد الأوربي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها و بين روسيا في الفترة من أوائل يناير و أواخر نوفمبر **2006** إلى **38.1 مليار دولار (بلغت نسبة النمو 28.6%)** و جاءت هولندا بالمركز الثاني بعد ألمانيا بنسبة 35.5 مليار دولار **(46.9%)** و من ثم **ايطاليا** بـ **27.9 مليار دولار (34.1%)**[3].
و تعد اتفاقية الشراكة و التعاون الأساس القانوني لعلاقات روسيا و الإتحاد الأوربي و التي تم توقيعها من طرف الرئيس **" بوريس يلتسن"** و القادة الأوربيين عام **1994** في **كرفو** و دخلت حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات من الاتفاق و ذلك في **1997** و كان من المقرر تمديدها إلى غاية **2007** أو يكون ذلك تلقائي و يتم تجديدها سنويا بموجب أحكام المعاهدة و الهدف من هذه الاتفاقية هو مساعدة روسيا في عملية التحول من اقتصاد الدول المخطط إلى اقتصاد السوق و دعم مرحلة ما بعد الشيوعية التي تمر بها روسيا، و كذا تشجيع الحوار السياسي بين الإتحاد الأوربي و روسيا في كافة المجالات و خاصة

[1] سهام حروري، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**، (جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2004، 2005) ص 108.
[2] سهام حروري، نفس المرجع، ص 109.
[3] إبراهيم بولمكحل، مرجع سابق، ص 214 و 215.

المجال الطاقوي، و من أهدافه أيضا تهيئة الظروف اللازمة في المستقبل من اجل إقامة منطقة تجارية حرة بين الطرفين و وضع تسهيلات تجارية للسلع الروسية تجاه السوق الأوربية[1].

و خلال قمة الإتحاد الأوربي، روسيا في **سونتشي** في **ماي 2006**، تم إعادة التفاوض بين الطرفين بشأن اتفاقية الشراكة و التعاون و ذلك لدراسة القواعد المؤسسة للاستثمار في قطاع الطاقة و التجارة و انتهى مرتين بالرفض الروسي لمناقشة أو البحث في أمر احتكار تصدير الغاز الطبيعي الروسي من قبل شركة **"غاز بروم"** و قضية إيجاد طرف ثالث ليمكنهم من الوصول إلى شبكات التوزيع، أن السماح للشركات الروسية ببلوغ الأسواق الأوربية يتماشى بشكل واسع و رغبة الإتحاد الأوربي في تشجيع المنافسة و تحرير السوق، و برغم ذلك خلقت المنازعات حول كيفية القيام بالتحرير معيقات كبيرة، و من جهة أخرى وجدت موسكو صعوبة في إقناع دول الإتحاد بشراء شركة **" غاز بروم"** البنية التحتية داخل أوربا، و هنا وجدت موسكو أنه من الأفضل أن تتعامل مع دول و شركات أوربية بشكل فردي و لهذا وقعت اتفاقية ثنائية مع كل من رومانيا، بلغاريا، أوكرانيا ، ألمانيا وهنغارية و كذلك النمسا و فلندا، و قد أدت هذه الاتفاقيات الثنائية التي تفاقم حدة صعوبة إيجاد سياسة طاقوية مشتركة لدول الإتحاد و هو من أبرز التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوربي في هذا المجال كما سبق ذكرها[2].

جدول يمثل مرتبة روسيا من حيث إنتاج البترول:

Table 2: **Oil Production by Countries: Daily Output in thousands of Barrels (* Opec)**

Country	Daily Production	Country	Daily Production
1. Saudi Arabia*	8,680	11. United Arab Emirates	2,270
2. Russian Federation	7,698	12. Iraq	2,030
USA	7,698	13. Nigeria*	2,013
4. Mexico	3,585	14. Kuwait*	1,871
5. China	3,387	15. Algeria*	1,659
6. Iran*	3,366	16. Brazil	1,500
7. Norway	3,330	17. Libya*	1,376
8. Venezuela*	2,942	18. Indonesia*	1,278
9. Canada	2,880	19. Kazakhstan	989
10. United Kingdom	2,463	20. Angola	905
Total World	73,935	of which OECD	21,516
		of which OPEC	28,240

Source: BP 2003 Statistical Review of World Energy

المصدر: https://www.marefa.org date : 23/05/2018 a 14.32

في الواقع أن الرئيس **"بوتين"** أوجد ما يمكن أن نطلق عليه الدرع الأقوى على غرار الدرع النووي و على النقيض من ذلك الأسلحة النووية يمكن أن يجد سياسات تنفيذية لهذا الدرع دون أن تكون هناك إبادة، حيث يتم استخدام احتياجات الطاقة الحيوية في الاقتصاد العالمي بما يتواءم و يتكيف مع الدول المعنية لذلك، و ترسانة في ذلك هي الاحتياجات، حجم الإنتاج و نظم التصدير، فروسيا تملك احتياطات ضخمة من النفط و الغاز، و هذا فضلا على سيطرتها على نظام الصادرات الكومنولث الدول المستقلة على المستوى الإقليمي و هذا ما مكنها من أن تكون فاعل رئيسيا في سوق الطاقة العالمي، و منذ توليه منصب رئيس الوزراء في **1997** إلى غاية أن أصبح رئيس الدولة أكد **بوتين** في

[1]Tugce varol, **the Russian foreign energy policy**, republic of Macedonia .european scientific institute, 2013, p 202.

[2]جفري مانكوف، أمن الطاقة الاوراسية، **دراسات عالمية:** العدد 89، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2010) ص 26و 27.

أكثر من مناسبة على أن الموارد الأولية الطاقوية تعد فاعل أساسي في التطوير الاقتصادي و لا بد من استغلالها حتى تكون روسيا في مصاف الدول الكبرى[1].

و بذلك تشير إستراتيجية الطاقة الروسية إلى أن أمن الطاقة عنصر مهم في الأمن القومي الروسي، و تؤكد الحكومة بلعب دور نشط في قطاع الطاقة حتى تحمي روسيا من التهديدات الداخلية و الخارجية، قد سعت إلى استخدام صادراتها الهائلة من الطاقة إلى أوربا كطريقة جديدة تكون طرفا فاعل على الساحة الدولية، حيث شهد عصر **بوتين** استخدامات متكررة لشركات غاز و نفط تسيطر عليها الدولة جميعا و علاقتها المميزة بالكرملين لكسب مراكز متزايدة الهيمنة داخل أسواق الطاقة في الإتحاد الأوربي و ساعدتها على ذلك أجندة تحرير الطاقة التي ينتهجها الإتحاد الأوربي ذاته[2].

و لقد دعا **فلاديمير بوتين** قادة أوربا في العديد من المرات و ذلك منذ **2000** إلى الاندماج في سياسة الطاقة لكنهم تعاملوا مع جميع المبادرات من طرف واحد، حيث أبدوا كل ما فيه مصلحة للإتحاد الأوربي ، أما ما كان يستوجب تنازلات متبادلة فما كان يجب إجراءه إلى ما بعد ، و أكد الإتحاد الأوربي و مبادرة من هولندا " ميثاق الطاقة الأوربي" عام **1991** وضع المبادئ الأساسية في اتفاقية ملحقة بالميثاق عرضت على التوقيع في **1994** و كان هدف هذا الميثاق توجيه أموال المستهلكين في أوربا الغربية للاستثمار في حقول البلدان المنتجة للغاز، و وقعت روسيا إلى جانب **50** بلدا آخر على الميثاق إلا أنها لم تصادق عليها الأصول القانونية و قد ذكر نائب وزير الطاقة الروسي **"أتانولييانوفسكي"** أن روسيا وقعت على ميثاق الطاقة من أجل كسب استثمارات ضخمة و تقنيات لتفعيل قطاع الطاقة لكن لم تحصل روسيا على شيء، بل إقترح الطرف الأوربي في إطار بروتوكول **" التراتنيب"** أن تفتح روسيا أنابيبها لكل من يرغب فيها لم يسمحوا لها بالدخول إلى أي مكان، و مع مرور الوقت لم تتقارب الموافقة الروسية حول ميثاق الطاقة و طريقة سيرورته ، قرر الكرملين اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه قادة دول الإتحاد و بهدف دفعهم للاعتراف بروسيا شريكا متساوي الحقوق حيث قدمت روسيا منهجا لأمن الطاقة في لقاء قمة الثماني الكبار في **"سان بترسبورغ"**في **2006** تقوم مبادئه الأساسية على الاعتماد المتبادل بين موردي و مستهلكي الغاز، حيث يسعى الكرملين إلى توحيد الجهود مع الإتحاد الأوربي في مجال الغاز الطبيعي.

رغم كل هذه المحاولات الجادة التي سعت روسيا إلى تحقيقها إلا أن مواقف الطرفين لا تزال بعيدة على التوافق حيث أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة **"غاز بروم" ألكسندر مدفيدف** على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي الروسي في لندن عام **2006**، بأن ميثاق الطاقة في حقيقته و وصيغته الحالية هو وثيقة موجهة ضد روسيا، و روسيا لن تصادق عليه قبل إجراء تعديلات حقيقية و يضيف أنه " يجب توقيع وثيقة جديدة تقدم صيغة مختلفة للعلاقات بين روسيا و الإتحاد الأوربي في مجال أمن الطاقة[3].

المطلب الثاني: تداعيات أزمتي جورجيا و أوكرانيا على العلاقات الروسية و الإتحاد الأوربي

فقد تميزت مرحلة **1999** إلى يومنا هذا بالتعاون تارة خاصة في السنوات الاولى الدول من حكم الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** و تارة أخرى يدعم الاستقرار حول العديد من المسائل الأوربية في عهدته الثالثة، إذا قام صناع القرار الروسي بإتباع سياسة تقوم على مجموعة من الاعتبارات السياسية

---

[1]thomas gomart .politique étranger russe.l etrange inconstance **.conflict studies research centre** .russian series(united king dom .march 2006) p3.p 4.

[2]خوله بوناب ، **تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي**، (جامعة المسيلة، كلية الحقوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، 2015-2016) ص 117.

[3]خوله بوناب، نفس المرجع، ص 118، 119.

و الاقتصادية و بناء سياسة براغماتية من خلال بناء علاقاته مع الدول الأوربية ضمن حلف الناتو و الانضمام إلى مجموعة الدول الثمانية الصناعية عام **2002**، و استطاع بناء تعاون تجاري مع أوربا و استقطاب الاستثمارات الأوربية التي وصلت إلى نسبة **75%** من مجموع الاستثمارات العالمية، و مثلت منطقة شرق أوربا أهمية خاصة للأمن القومي الروسي، و لم تفقد هذه المنطقة أهميتها على اعتبار أنها المنطقة العازلة بين روسيا و غرب اوروبا فقد قضت العقيدة الروسية بحق التدخل بل و المواجهة العسكرية حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة[1].

و في عام **2003** قامت روسيا بعقد القمة الروسية الأوربية في مدينة **بيترسبورغ** بشأن صيانة و إنشاء الفضاءات الأربعة المشتركة بين الطرفين و هي، الفضاء الاقتصادي، فضاء الأمن الداخلي و الخارجي، فضاء القضاء و العدالة و فضاء العلوم و التعليم و الثقافة، حيث تهدف هذه المبادرة إلى إضفاء طابع استراتيجي في العلاقة بين الطرفين، و ذلك لتجاوز الخلاف بين الأطراف بتوقيع اتفاقية جديدة للتعاون بدلا من الاتفاقية التي ينتهي سريان مفعولها عام **2007**، أما المبادرة الثانية التي قامت بها القيادة الروسية للشراكة من اجل التحديث انعقدت في **31 ماي 2010** لكن كلا المبادرتين تعطلتا، و تعد أسباب تعثر هذه المبادرات للتوتر بين الطرفين جراء حرب القوقاز و الأزمة المالية العالمية لسنة **2008** التي كانت دافعا في التقارب الروسي الأوربي لتغطية انعكاسات هذه الأزمة من خلال إنشاء مبادرة **"أوربا الكبار"**و الذي يضم الدول الأوربية ذات العضوية القديمة في الإتحاد الأوربي و المتنازعة مع روسيا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق نجاح و قبول خاصة بعد ترأس التشيك للإتحاد الأوربي الموالية للنظام الأمريكي و التي وافقت على نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في أراضيها في الوقت لا تحبذ فيه فكرة الروسي، الأوربي[2].

و زادت حدة هذا الصراع بين روسيا و الإتحاد الأوربي أواخر عام **2013** وقت قبول جورجيا ، أرمينيا و أوكرانيا على توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي و من أهم الأزمات التي شهدتها الدول الأوربية و روسيا حدثت فيها مشدات على الرغم من وجود علاقات اقتصادية قوية بين الطرفين هي الحرب الجورجية و الأزمة الأوكرانية.

1- الحرب الجورجية:

بينت هذه الحرب مظاهر توتر العلاقات الأوربية الروسية حيث أثرت هذه الأزمة على سير العلاقات بين الحلف الأطلسي و روسيا عام **2008**، بإدانة حلف الشمال الأطلسي قيام روسيا بالاعتراف باوستيا الجنوبية و ابخازيا كدولتين مستقلتين عن جورجيا، حيث جاء هذا الاعتراف كرد فعل على اعتراف الغرب بإقليم كوسوفو و استقلاله عن صربيا، و هنا تدخلت روسيا كقوة عسكرية في كل من آوستيا الجنوبية وابخازيا لقد توترت العلاقات بين الطرفين في **ماي 2009** عندما تم طرد دبلوماسيين روسيين من حلف الشمال الأطلسي بسبب اتهامات الجيش، و إعلان الحلف الأطلسي بنية إجراء مناورات عسكرية في جورجيا.

أضف إلى ذلك النزاع بين روسيا و دولة بولندا و التشيك على وقائع موافقة على منظومة الصواريخ الدفاعية الأمريكية والذي اعتبره بوتين تهديدا للأمن القومي الروسي و هذا ما جعله يتخذ قرار تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بردود فعل عسكرية مما أدى إلى إلغاء هذا المشروع في كلتا الدولتين، لكن رومانيا توصلت لاتفاقية نشر هذه الصواريخ عام **2015**[3].

---

[1] نايف حطاب السليم، **بداية التاريخ، المتغيرات الدولية الراهنة و المستقبلية**، (الأردن: دار المعتز للنشر و التوزيع، د، س، ن) ص 91.

[2] هنده رحمون، *نفس المرجع* ص 80 و 81.

[3] هنده رحمون، المرجع السابق، ص82.

و قد أدى التدخل الروسي في جورجيا إلى إثارة مواقف رفض من طرف الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دعا الاتحاد الأوربي روسيا لوقف العمليات العسكرية في الأراضي الجورجية لتتحول هذه القضية إلى نقطة خلاف جوهرية بين روسيا و الاتحاد الأوربي مما دفع الكثير من طرح تساؤلات حول وضع و مستقبل هذه العلاقة بين روسيا و الغرب خاصة في ظل تصاعد مظاهر الصدام المتضمن في سلوك الطرفين و التصريحات الرسمية للمسؤولين التي توحي بعودة و لو نسبية للهجة الصراع التي سادت خلال الحرب الباردة.

فقد كان لهذه الأزمة تداعيات مباشرة على العلاقات الأوربية التي بدأت تعرف في الآونة الأخيرة مصاعب دبلوماسية و إستراتيجية عديدة نظرا للتعارض الجذري بين مصالح الحيوية بين الجانبين، خاصة بعد إقدام الولايات المتحدة على إقامة مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية و كذا محاولة توسيع الناتو[1].

حيث تعتبر **منطقة القوقاز** ذا مكانة إستراتيجية ترتكز فيها مصالح روسية أساسيةً، مما يدفع الروس لحمايتها و مواجهة مختلف القوى لإثبات و فرض دورها في المنطقة ، في هذا الإطار يمكن تفسير و فهم الأهداف السياسية الروسية في حربها ضد جورجيا ، فروسيا تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق أهداف سياسية إستراتيجية تتمثل في منعاقترابه من الحدود الروسية، هذا من جهة و من جهة أخرى تسعى روسيا للحفاظ و حماية مصالحها المرتبطة بموارد الطاقة في المنطقة و ممرات نقلها والتي تزايد أهميتها بالنسبة في اتخاذ قرارات السياسة الداخلية و الخارجية بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، فروسيا الاتحادية أصبحت مستخدم دائم لأداة الطاقة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه أوربا ، و انطلاقا من كون جورجيا التي يحكمها **ساكشفيلي** المناوئ لروسيا . واقعة في منطقة حاكمة تعرف بممر الطاقة الجنوبي لروسيا و الذي يربط منطقة بحر قزوين الغنية بالغاز و البترول بالأسواق العالمية دون المرور بالأراضي الروسية حيث يمر بالمنطقة خط أنابيب نقل البترول المعروف بخط **باكو تبلسي جيهان** ، فإن الروس يبدون حرصا شديدا على التواجد الفعال بالمنطقة و إيجاد الظروف السياسية و الأمنية التي تتلاءم مع خدمة أهدافهم و سياستهم الخارجية.

و قد عكست هذه الأزمة تشكيل واضح ملامح سياسية روسيا البراغماتية في التعامل مع الاتحاد الأوربي، فمن جهة يبدو واضحا تمسك روسيا بالدفاع عن أولويات مصالحها القومية المرتبطة بالقضايا التي تشمل المجال الأمني و العسكري و المجال **الجيوبوليتيكي** المحيط بها.و تمسكها في هذا الإطار بمواقف عكس وجود تناقضات و خلافات واضحة بين الطرفين، لكن في المقابل يحاول القادة الروس في الوقت نفسه الحفاظ على علاقة اقتصادية متوازنة و غير مضطربة مع الاتحاد الأوربي و التعامل معه من منطق الشراكة الإستراتيجية نظرا لحجم المصالح الحيوية التي تربط روسيا بالاتحاد الأوربي على مستوى العلاقات الاقتصادية .

و كما تزودنا وقائع الحرب الجورجية بنموذج واقعي عكس في مضمونه تبلور سياسة روسيا جديدة حاولت إثبات الذات الروسية في المنطقة ضد أي تهديد من الناتو أو الغرب عموما كما أنها تحمل دلالات استمرارية السياسة الخارجية الروسية التي وضع مبادئها الأساسية من طرف بوتين و استمر في تطبيقها خلفيته الرئيس الجديد **"مدفيديف"** [2].

الأزمة الأوكرانية:

[1] إبراهيم بولمكال، مرجع سابق، ص 210.

[2] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق، ص 210،211.

حيث بدأت ملامح التوتر في العلاقات بين روسيا و الاتحاد الأوربي تظهر بوضوح في الأزمة الأوكرانية الروسية حول أسعار الغاز الطبيعي و إمداداته و تبعاته الاقتصادية و السياسية على دول الاتحاد الأوربي و خاصة في مجال أمنها الطاقوي، حيث طفت إلى السطح مشكلة أسعار الغاز بين روسيا و أوكرانيا مجددا و التي يمكن القول بأنها أصبحت أزمة دورية، تعد جذورها إلى أزمة **2006** إلى **2009**، و الأزمة المالية التي بدأت في **2014** التي برزت في بعدها السياسي ثم تطورت لتصبح ذات أبعاد مركبة، أبعاد اقتصادية و عسكرية و ديمغرافية، تشكلت جميعها مداخل التأزم في الأزمة الأوكرانية الحالية و هو ما أثر بشكل كبير على العلاقات الروسية الأوربية في مجال الطاقة و بالأخص تهديد أمني لشبكات نقل الطاقة لدول الاتحاد الأوربي[1].

لقد أصبح الوضع في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي امتحانا حاسم لصلابة التحولات الإيجابية التي حدثت في العلاقات بين روسيا و الغرب، و أضحى هذا واضحا عام **2004** خلال الأحداث المفاجئة و المثيرة التي صاحبت تغير نظام الحكم في أوكرانيا، و التي عرفت باسم **"الثورة البرتقالية"**

حتى وقت قريب بدى أن الغرب قرر دعم مصالح روسيا في الخارج القريب إدراكا منه أن تهديدا حقيقيا بعودة ظهور الإمبراطورية القديمة لم يعد قائما، و لكم ما إن أصبحت روسيا أكثر قوة اقتصاديا و سياسيا في ظل **بوتين** حتى بات الغرب حذرا على نحو متزايد في رغبة موسكو المتنامية في تقوية مركزها في ساحة الكومنولث الدول المستقلة و خاصة الدول التي لها حدود و مصالح عليا مشتركة فيما بينها.

و تأتي كل من المجموعة الاقتصادية المشتركة التي أسست عام **2000** و معاهدة المنطقة الاقتصادية المشتركة التي تم التوقيع عليها في **2003** من بين الآليات التي وظفتها روسيا من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة **"الخارج القريب"** و حماية مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، لكن أوكرانيا باعتبارها ضمن هذه المنطقة لم ترحب بتوجهات روسيا في المنطقة خاصة لدى النخبة الليبرالية الموالية للغرب، التي تميل و تسعى للتكامل و الاندماج مع الاتحاد الأوربي، و كان الهدف الأساسي وراء قرار أوكرانيا البقاء عضوا مراقبا و ليس عضوا كاملا في المجموعة الاقتصادية الاوراسية هو المحافظة على فرصها في الاندماج في الاتحاد الأوربي[2].

تدخل روسيا في الشأن الأوكراني ساهم في تعقد العلاقات الروسية الأوربية حيث عملت روسيا على إلغاء إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي و أوكرانيا، حيث كان من المفترض أن تقوم الاتفاقية بتسيير حركة التجارة معه و مع أوكرانيا بسبب أهمية السوق الأوكراني للإتحاد الأوربي ، فأوكرانيا بموقعها نقطة التقاء القارة الأسيوية مع الأوربية و معبر للتبادل بينهما، فجاءت رغبة الاتحاد الأوربي في ذلك منذ عام **2007** عند التصريح بتعزيز العلاقات الأوكرانية تحت عنوان **اتفاقية التعزيز الجديدة"** التي يتم من خلالها رسم العلاقات بينهم خصوصا الجانب الاقتصادي، عن طريق إقامة **"منطقة للتجارة الحرة"** و تم بالفعل اتخاذ إجراءات رسمية مع الحكومة الأوكرانية و ساعدهم في ذلك انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية سنة **2008**[3].

فقد زاد التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا و ضم روسيا لجزيرة القرم من تؤثر العلاقة بين الجانبين الروسي و الأوربي حيث أدانت أوربا هذا العمل و فرضت عقوبات اقتصادية على روسيا، و قامت بريطانيا بتعليق تعاونها العسكري في روسيا، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشارك فرنسا و

---

[1] سهيل الفرح، **الحضارة الروسية أسئلة الهوية و الأخر- العربي،** (سوريا:دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ،2010) ص75.

[2] فيتالي نومكن ،**العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي،**(الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2006)ص ص13 14 .

[3] خولة بوناب، مرجع سابق، ص 148 و 149.

الولايات المتحدة الأمريكية و تواجد سفن حربية بريطانية في روسيا، و في نفس الوقت أعلن الرئيس الروسي الحظر على استيراد الأغذية من الدول الأوربية عام **2015** مما أدى ذلك إلى زيادة حدة الأزمة الزراعية في الاتحاد الأوربي، و في فيفري من عام **2017** قام بتمديد هذا الحظر إلى غاية ديسمبر من نفس السنة[1].

المبحث الثالث: العلاقات الروسية مع بعض دول شرق أوسط

ففي هذا المبحث سوف نحاول أن نركز دراساتنا في الشرق الأوسط على استعراض أهم العلاقات التي تربط روسيا ببعض الدول من منطقة الشرق الأوسط، و التي تظهر لنا فيها روسيا تحالفا و تعاونا مع هاته الدول، و أيضا من خلال دراستها لهذه العلاقات سوف نحاول أن نبين طبيعة هذه العلاقات و أهم المجالات التي تختصر فيها ، فروسيا اليوم تدرك جيدا أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إليها، فهي بهذا المنظور تحاول إقامة أكبر قدر ممكن من العلاقات مع اكبر عدد ممكن من الدول و تعزيزها بما يخدم مصالح الطرفين، و ذلك لضمان استقرار المنطقة، لأن عدم استقرار المنطقة يعتبر بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي الروسي بالدرجة الأولى على مشارف حدودها. و من جهة أخرى تحاول روسيا الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية على دول منطقة الشرق الأوسط و منافستها على مناطق النفوذ، و منعها من التوسع نحوها، فالسياسة المنتهجة من طرف روسيا في إطار علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط هدفها هو تقليص دور أمريكا في هاته المنطقة، و أن تكون هاته الأخيرة تابعة لها تخدم مصالح روسيا حتى هذه المنطقة، و هذا ما يظهر لنا من خلال المطلب الأول تحت عنوان: طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية، و المطلب الثاني المعنون تحت عنوان: طبيعة العلاقات الروسية السورية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية

شهدت العلاقات الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط تفعيل ملحوظا، حيث استطاعت إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة و خاصة إيران:

- التعاون الأمني و العسكري مع إيران:

لقد وصف أحد رموز وزارة الدفاع الروسية ضرورة التعاون الأمني مع إيران بقوله: " إن مصالح الأمن القومي الروسي لا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تعتمد على علاقاتها بجرانها، لذا فإن نظرة روسيا لإيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة في محيطها تتطابق رؤيتها معها **حول قضية الإرهاب** و التي تختلف جذريا عن نظيرتها الأمريكية و الأوربية من حيث[2]:

- أن روسيا تدرك بان القضاء على الإرهاب لن يكون بالحرب، و لكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات و اكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها، و إن الإرهاب تهديد عالمي يجب أن تتضافر لمقاومته و القضاء عليه كل دول العالم و في مقدمتها إيران.

- آن مكافحة الإرهاب لابد أن تأتي في إطار الشرعية الدولية، و يجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في ذلك، و قد أكد وزير الدفاع الروسي (السابق) **سيرجى ايفا نوف** في كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس **روسيا الناتو** دور العسكريين في مكافحة الإرهاب أن على الأمم المتحدة أن تؤدي دور المنظم و المنسق للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، و أن الانتقال إلى أعمال أحادية الجانب في مكافحة الإرهاب يمكن أن يؤدي إلى انهيار التحالف المناهض للإرهاب، و

[1] هنده رحمون، مرجع سابق، ص 82.
[2] نجاة مدوخ، مرجع سابق ص 125.

أن أية أعمال من جانب الدول و المنظمات الدولية ضد الإرهاب، بما في ذلك الأعمال العسكرية يجب أن تقوم على مبادئ و أعراف القانون الدولي.

- أن روسيا لا ترى في إيران راعيا للإرهاب، و أن إثبات تورط أي دولة في دعم الأنشطة الإرهابية هو مسؤولية الأمم المتحدة و ليس أي دولة في العالم منفردة، كذلك لا تندرج كل من حزب الله في لبنان و منظمة حماس بفلسطين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، على عكس الولايات المتحدة التي تعتبرها كذلك ، و قد رحبت موسكو بحكومة حمس و استقبلت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة مرات عدة في موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية[1].

لقد توج هذا التقارب بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني بين طهران و موسكو بعد زيارة سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي إلى طهران في أكتوبر **2014** في لقائه مع نظيره الإيراني، خاصة و أن لدى البلدين أزمة مع الغرب (إيران حول ملفها النووي و روسيا حول أزمة أوكرانيا) كما أن لكل الدولتين تحفظات فيما يتعلق بالتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، حول هذا يقول سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي ستبقى إيران أحد الشركاء الأساسيين لروسيا و نحن مستعدون للتعاون معها لمحاربة الإرهاب، و تعتبر مواجهة المجموعات المتشددة يجب أن يكون وفق **القوانين الدولية و بموافقة** الحكومات الشرعية التي تجري خلالها مواجهة الإرهاب[2].

و توجد أفاق أكبر للتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية بين البلدين حيث بلغ حجم التبادل التجاري السنوي عام **2005** بين روسيا و **إيران** نحو **2 مليار** دولار بذلك تعد هذه الأخيرة مصدرا هاما من مصادر العملة الصعبة ، كما يمكن اعتبارها ممرا محتملا للتصدير الحصة الروسية من نفط قزوين إلى موانئ بحر العرب مباشرة في طريقها إلى **إفريقيا** أو **شرق الأقصى**، فضل عن إن البعد النووي في العلاقة الروسية الإيرانية يضفي بعد آخر على انتقاء إيران كأحد طرفي شراكة مستقبلية و تعد العلاقة ما بين روسيا و **إيران** ذات انعكاسات متداخلة و ساعد إيران في اقتناءها للأسلحة و التكنولوجية النووية الروسية، في الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري الروسي و قسم الطاقة الذرية كما عمل على توفير الوظائف لآلاف المواطنين الروس[3].

و في الفترة ما بين **1990** و **1996** كانت مبيعات روسيا لإيران من الأسلحة تقدر بأكثر من **5 مليار** ثم أوقفت روسيا الصفقات بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في عام **2000** عادت روسيا لبيع السلاح لإيران في أكتوبر **2009** باع الجانب الروسي **لإيران** صواريخ أرض جو بقيمة **700** مليون دولار،و لذلك فمشتريات **إيران** من العملة الصعبة تلاقى ترحيبا واسعا ما بعد المرحلة السوفيتية، في ظل انهيار الاقتصاد و تعطل الصناعة الروسية، و نفس السبب التجاري كان وراء الاتفاق الذي عقده الطرفان في عام **1989** من أجل بناء مفاعيل بوشهير النووي، و قد تعززت هذه العلاقة نسبة للإستراتيجية بين الدولتين من خلال معارضتهما لتوسيع حلف الناتو شرقا، و قلقهما المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد أحداث **2001/09/11** إضافة إلى امتلاكها قواعد عسكرية في المنطقة[4].

و في زيارة قام بها الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى إيران عام **2007** مع الرئيس الإيراني الأسبق **محمود** *أحمدي* جاه و مرشد الجمهورية الإسلامية **آية الله الخميني** ، قام الرئيس الروسي بإعطاء دفعة قوية

---

[1] سعد الحمداني، العلاقات الروسية، الإيرانية، 2003-2010، **المجلة السياسية والدولية** (العراق، العدد 21، 2012) ص 31 و 32.

[2] نجاة مدوخ، نفس المرجع، ص 127.

[3] .فيض اللاييف، **إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب، مجلة شؤون الأوسط**، (مركز الدراسات الإستراتيجي، العدد 128، 2008) ص 57.

[4] شاهرام تشويت، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007) ص 173

للعلاقات الثنائية حيث كللت بالموافقة على استيراد **إيران 82 طن** من **اليورانيوم** المخصب إلى مفاعل بوشهير النووي مع ضمان عقود صفقات السلاح الروسي بالمقابل، و العمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي[1]

أما التعاون حول الملف النووي الإيراني، فالبرغم من روسيا هي الطرف المعني أساسا فيه لكونها الشريك الأساسي لإيران، مصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، و ذلك منذ أن وقع البلدان اتفاقين عام **1992** للتعاون في مجال الإستخدامات السليمة للطاقة الذرية،و بناء محطة **بوشهير** النووية (**جنوب إيران)** لإنتاج الطاقة الكهربائية، و رغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب **اليورانيوم**، إلا أن هذا لم يكن عدولا عن موقفها الداعم لإيران، فقد حاولت روسيا أن توازن في موقفها بين **إيران** و الغرب و انتقدت سلسلة العقوبات المتخذة من قبل الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة سنة **2002** في استكمال العقوبات التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 9291، كما مضت قدما في إتمام بناء المحطة و **التي يتم افتتاحها في 12 سبتمبر 2011**، بحضور وزير الخارجية الإيراني و وزير الطاقة الروسي، كما توصل البلدين إلى اتفاق مبدئي لبناء مفاعل أخرى في محطة **بوشهير** النووية و ذلك بعد توقيع اتفاق جنيف المرحلي بين **إيران** و مجموعة **(1+5)** في **24 نوفمبر 2013**، حيث يقضي بتخفيض العقوبات المفروضة على **إيران** و عدم إصدار قرارات بعقوبات جديدة ضدها مقابل قيام **إيران** بتقليص حجم تخصيبها **لليورانيوم** إلى نسبة لا تتجاوز **5%** و تحديد الكمية التي تملكها من **اليورانيوم** المخصب بنسبة **20%** خلال **6 أشهر**[2].

و من ناحية أخرى تستفيد روسيا في تعاونها مع **إيران** في المجال الدفاعي و تطوير التكنولوجيا النووية في الحصول على العملة الصعبة، بحجة أن هذا التعاون يتم لأغراض سلمية فقط، و من ناحية أخرى تساوم من أجل تمرير مصالحها من قبل المجتمع الدولي و على رأسها الولايات المتحدة، التي قد تقدم على المزيد من المساعدات لروسيا من اجل ثنيها عن التعاون مع الدول التي ترى فيها واشنطن أنها دولا مهددة لمصالحها و للسلام العالمي و ذلك كجملة من الأولويات التي تتخذها روسيا و هي:

- الحفاظ على المصالح الروسية السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية مع إيران حيث يهدد بتصعيد الأزمة النووية هذه المصالح.
- الحفاظ على استمرارية العوائد المالية و الاقتصادية التي تحققها روسيا من الملف النووي الإيراني.
- تحديث الصنعة النووية الروسية من خلال عوائد البرنامج النووي الإيراني و حمايتها من التدهور.
- معارضة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة باعتبارها السبب في كل المشاكل الروسية.
- الرغبة في مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط و استعادة مكانتها الدولية، من خلال اعتماد البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط على أمريكا بشأن الدرع الصاروخي الأمريكي و الذي قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار العالمي[3].

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الروسية السورية

منذ الحرب الباردة و العلاقات السورية مع الإتحاد السوفيتي السابق ثم روسيا تعرف تطورا ملحوظا حيث تعاون البلدان في مجموعة من المجالات أهمها العسكرية و الاقتصادية:

---

[1] خديجة لعريبي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (جامعة بسكرة: كلية الحقوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2013-2014) ص 144.

[2] نجاة مدوخ، نفس المرجع، ص 127 و 128.

[3] خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 147 و 148.

1- التعاون العسكري الاقتصادي الروسي السوري:

بدأت فرص تشكل علاقات ودية بين الإتحاد السوفيتي السابق و سوريا مع نهاية الحرب العالمية لثانية عندما شجب السوفيات الاعتداء الفرنسي على سوريا في **1945** و تكرر التأييد السوفيتي لسوريا عندما طالبت بالاستقلال و جلاء القوات الفرنسية و البريطانية عن أراضيها، و هو ما ترك أثر طيبا و ايجابيا لدى الأوساط الرسمية و الشعبية السورية[1]، و بعد انهيار الإتحاد السوفيتي بحثت سوريا عن مصادر أخرى لتامين حاجياتها العسكرية، فلجأت إلى شركات السلاح الغربية، التي طالبت بتوفير الضمانات المالية لسداد قيمة مشترياتها الباهظة الثمن قياسا بأسعار الأسلحة الروسية، فضلا عن الاعتبارات السياسية التي كانت تحد من تجاوبها مع المطالب السورية، و هو ما دفع بالقيادة السورية إلى أن تتجه نحو موسكو من جديد في نهاية عقد التسعينات، و ذلك بالتزامن مع بدء مرحلة استعادة العافية الروسية على اثر وصول **فلاديمير بوتين** إلى السلطة، فعقدت في شهر **ماي 1999** بعد انقطاع طويل محادثات عسكرية بين الطرفي تداولا فيها كيفية توسيع التعاون العسكري بينهما، و اتفقا على بيع الأسلحة الحديثة إلى سوريا و إعادة جدولة الديون السابقة، و تم إبرام صفقة تقدر قيمتها مليار دولار حينها طلبت سوريا تزويدها بمقاتلات (**سوخوي 27**) و نظام دفاع جوي المتطور (**ا س 300**) إلا أن روسيا عرضت على سوريا أسلحة أقل تكلفة و من نظام الدفاع الجوي (**تور أم 1**) منذ ذلك الحين عادت موسكو لتصبح مصدرا رئيسيا لتسليح الجيش السوري، فيما يعد أبرزت حرب جويلية **2006** فعالية الأسلحة المستخدمة فيها و أدت إلى تحفيز سياسة موسكو الشرق أوسطية، فكان لابد من الالتفات إلى الحليف السوري القديم، و العمل على تفعيل العلاقة معه من دون أن تتحول موسكو إلى طرف في صراع المنطقة[2].

وكما تم تجاوز الخلافات حول حجم الديون المستحقة على سوريا، و مطالبتها بالحصول على تعويضات عن عقود مع السوفيت لم تنفذ، و لم تعد هذه المسائل تعوق التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية و العسكرية فقد دعمت روسيا استئناف المفاوضات الروسية الإسرائيلية عند النقطة التي توقفت عندها، مؤيدة بذلك وجهة النظر السورية، و أبرمت معها صفقات أسلحة جديدة منها صفقة صواريخ حديثة مضادة للدبابات ، و أعلن السفير الروسي في سوريا أن دعم القوة العسكرية الدفاعية السورية مسألة مهمة للتحقيق الاستقرار في المنطقة و أكد وجود خبراء روس بأعداد كبير في سوريا و أن وحدات سورية و روسية قامت بتمرينات حربية مشتركة في روسيا.

و تعتبر سوريا **أحد أهم الشركاء** التجاريين لروسيا، حيث تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبة **20%** من إجمالي التجارة العربية الروسية، و ارتفعت التبادلات التجارية بين البلدين إلى **1.92** مليار دولار عام **2011** بزيادة تصل إلى **58% عن** عام **2010** كما يبلغ حجم الاستثمارات الروسية في سوريا حوالي **20** مليار دولار خاصة في قطاع الطاقوي[3]

و تمثل قاعدة طرطوس مرفقا روسيا استراتيجيا طويل الأمد، فبموجب اتفاقية بين البلدين عام **1971** يستضيف ميناء طرطوس قاعدة روسية للإمداد و الصيانة من الفترة السوفيتية تم تشييدها أثناء فترة الحرب الباردة لدعم الأسطول السوفيتي بالبحر الأبيض المتوسط، و تسعى روسيا منذ سنوات قليلة و حتى اليوم غالى توسيع و تطوير (قاعدة) هذه القاعدة حتى تزيد من حضورها في البحر المتوسط، في الوقت الذي تخطط فيه واشنطن لنشر درع صاروخية في بولندا، ووافق الرئيس السوري **بشار الأسد** عام **2006** على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثانية للسفن النووية الروسية في الشرق الأوسط و

[1] أديب صالح اللهيبي، **العلاقات الروسية السوفيتية 1946-1967 دراسة تاريخية**، (عمان: دار عيداء للنشر و التوزيع، 2001) ص 173.
[2] محمد خواجة، **الشرق الأوسط: تحولات إستراتيجية**، (لبنان، دار الفارابي، 2008) ص 141 و 142.
[3] خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 151-153.

منذ **2009** ظلت روسيا تقوم بتحديث القاعدة و توسيع الميناء حتى يستطيع استقبال سفن عسكرية أكبر حجما[1]، و كما ذكرنا سابقا أن الاستثمارات الروسية في سوريا بلغت حوالي **20** مليار دولار سنة **2009** و أهم المجالات الاقتصادية التي تخدم المصالح الروسية في سوريا مجال التنقيب عن النفط و الغاز و إنتاجها، حيث نجد شركتي" تاتنفت **سويوز فنغاز"** الروسيتين تقومان حاليا باستخراج النفط في سوريا، و أبرمت تاتنفت عقد عام **2004** و تم حفر بئرها الأول عام **2010** في حقل **كشما الجنوبية**، و شيدت **"سويوز فنغاز"** أنبوبا لنقل الغاز الطبيعي و مصنعا لمعالجته، و تقوم حاليا ببناء مصنع آخر بالقرب من الرقة التي تبعد مائتي كيلومتر شرق حمص يستطيع معالجة 1.4 مليار متر مكعب من الغاز، كذلك حصلت مجموعة **ذا نورث ويسترن غروب** على مناقصة عام **2007** لتشييد مصنع لمعالجة البترول بالقرب من دير الزور، كما تخطط شركة **جيوريسرس** المتفرعة من شركة **غازبروم** الروسية العملاقة للمنافسة على مناقصات للتنقيب عن النفط[2].

و تنخرط الشركات الروسية في تنفيذ مشروعات أخرى في مجال الطاقة بما في ذلك المخطط التي أعلنتها شركة **روسا توم** في 2010 لبناء أول معامل لإنتاج الطاقة النووية، و الخدمة المستمرة من شركة مكسبورت الروسية لمرافق إنتاج الطاقة التي أقامتها في سوريا و تشارك شركات روسية أخرى مثل"سوفترفود و رسغيدرو" أيضا في مشروعات للري في سوريا، فقد وقعت **ريسغيدرو** عقد التصميم مجمع الري على نهر الدجلة و تلعب شركات التصنيع الروسية أيضا دورا في الاقتصاد السوري فشركة **أورالماش** أبرمت عقدا عام 2010 لتزويد شركة سورية بمعدات التنقيب عن النفط و في سبتمبر 2011 وقعت شركة" توبوليف اندا افياستار اسلي" مذكرة تفاهم لتزويد الخطوط الجوية السورية بثلاث طائرات ركاب **طراز تي يو 204 أس أم** و بمركز لخدمة هذه الطائرات، و أعلنت **تراكتوربي زافودي** خططا لاستثمارات مشتركة مع شركة سورية لبناء وحدة معدات زراعية، و تقوم مجموعة "ستارا غروب" الروسية ببناء مجمع فنادق باللاذقية، كما وقعت شركة "سينروينكس" عقدا عام 2007 لتشييد شبكة لاسلكية لروسيا، و لشركة "رسكمى تافيغيشني" تكنولوجي خطط لتركيب معدات ملاحة معتمدة على نظام **غلوناس**[3]

و من جهة أخرى فان العلاقات الروسية السورية في شقها التعاون هي ذات طبيعة سياسية و إستراتيجية، عسكرية و اقتصادية في جوهرها، و رغم انه من المؤكد أن لدى روسيا مصالح تجارية مع سوريا إلا أن قيمة هذه المصالح تعتمد على قدرة الحكومة السورية التي تستمر عوائدها المالية وقدرتها على الدفع في التناقص، حيث أنه تحمل هذه المصالح المشتركة بين روسيا و سوريا خدمة المصالح الروسية بالدرجة الأولى هي ضمان الأمن القومي الروسي، فعلى حسب قول وزير الخارجية الروسية **سيرغي لافروف** أن مبيعات بلاده من الأسلحة لسوريا تهدف إلى تعزيز الاستقرار و الحفاظ على الأمن في المناطق القريبة من الحدود الروسية و بلغت قيمة عقود سوريا مع روسيا عام 2011 أربعة مليارات دولار حيث تمثل سوريا المرتبة السابعة في ترتيب الدول التي تشتري أسلحة من روسيا، فالعلاقات الروسية السورية تخدم الجانب الروسي بالدرجة الأولى و ذلك من جانبين الأول: إبقاء سوريا دولة حليفة و تابعة لروسيا و ذلك لمنع الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل نحو الحدود الروسية عن طريق الهيمنة على دول الشرق الأوسط ، ثانيا: إقامة علاقات تعاونية مع الدول الإقليمية

[1] ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، (ب ب ن، ب د ن، ب س ن) ص 470.
[2] ممدوح عبد المنعم، نفس المرجع، ص 471.
[3] ممدوح عبد المنعم، نفس المرجع، ص 472.

في الشرق الأوسط يمكن روسيا من تنفيذ مشاريعها في هاته المنطقة، و هي مرتبطة بمبدأ استقرار المنطقة، و بالتالي ضمان عدم المساس بالأمن القومي الروسي[1].

خلاصة الفصل الثاني:

- تمثل قضية مكافحة الإرهاب و الحد من الأسلحة النووية من بين أهم القضايا التي تشترك فيها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية من اجل إيجاد حلول لها.
- تعتبر مناطق النفوذ التي تحتوي على المصادر الطاقوية من بين أهم الدول التي تنشأ من خلاله التنافس بين الدول الكبرى.
- تتميز العلاقات الروسية الأمريكية بالازدواجية ما بين التعاون المشترك تارة و تارة أخرى بين التنافس من اجل الهيمنة على مناطق على مناطق النفوذ و السيطرة على الموارد الطاقوية.
- تعتبر اتفاقية التعاون و الشراكة المبرمة بين روسا و الإتحاد الأوربي دافعا قويا من اجل تعزيز العلاقات الروسية الأوربية من اجل إنشاء فضاء اقتصادي متبادل.
- يشكل العامل الطاقوي أهمية كبيرة في تحديد طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي و خصوصا في إطار علاقتها الخارجية.
- لعبت أزمة جورجيا و أوكرانيا دورا فعالا في توتر العلاقة ما بين روسيا و الإتحاد الأوربي و ذلك من اجل إسقاط ورقة الضغط الروسية في المنطقة و المتمثلة أساسا في الغاز الطبيعي.
- تعتبر دولة إيران في الشرق الأوسط من أهم الحلفاء الاستراتجيين لروسيا لكونهما يشكلان تحالفا من اجل التعاون على مكافحة الإرهاب في المنطقة.
- تمثل روسيا أهم المدعمين للملف النووي الإيراني كون إيران من الدول المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة وأيضا لمواجهة سياسة الدرع الصاروخي الأمريكي.
- عرفت العلاقات الروسية السورية تطورا ملحوظا منذ وصول الرئيس **فلاديمير بوتن** إلى الحكم في روسيا من خلال الدخول في عقد اتفاقيات عديدة و في جميع المجالات.
- تعتبر قاعدة طرطوس أهم نقطة في تفاعل العلاقات الروسية السورية و ذلك لكونها آخر قاعدة عسكرية روسية مطلة على بحر قزوين.

[1] ممدوح عبد المنعم، نفس المرجع، ص 479.

تمهيد:

في زمن بدأت تظهر فيه تحديات جديدة تفوق قدرة روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي على التصدي لوحدها لتلك التحديات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ظل التحالفات و التكتلات و المصالح التي ألقت بظلالها على واقع النظام العالمي، وجدت روسيا نفسها أمام تحديات و تهديدات أمنية واقتصادية و سياسية، و في الوقت الذي أطلقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مشروع خاص بدور الناتو الجديد، بل و إحياء دور الناتو في تامين الحماية و الأمن للتحالف الأمريكي، الأوربي و تأثير ذلك الدور على التوازن الدولي و الأمن العالمي، و منه تجد روسيا نفسها أيضا أمام تحديات تؤثر على مصالحها و أمنها القومي خاصة مع تلك المهام الجديدة لحلفاء الناتو، و التي ترسم أنماط للعلاقة مع روسيا الاتحادية حيث سعت روسيا مع تولي الرئيس **بوتين** السلطة تأكيد دورها على الساحة الدولية كدولة كبرى معتمدة بذلك على عوامل ذاتية و موضوعية تؤهلها للتوسع في محيطها **الجيوسياسي** و **الجيوستراتيجي.**

المبحث الأول: التوازن الجيوستراتيجي الروسي الأمريكي من خلال الأزمة السورية.

يعد التوازن الجيوستراتيجي الروسي الأمريكي من خلال الأزمة السورية كنقطة فاصلة في عودة توازن القوى خاصة في منطقة الشرق الأوسط و هذا بالخصوص لأهم الأهداف و المصالح المتماثلة بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك من خلال تبني استراتيجيات مختلفة من اجل فرض السيطرة على أهم مناطق النفوذ في العالم من جهة و الحفاظ على الأمن القومي من جهة أخرى.

المطلب الأول: الموقفين الروسي و الأمريكي من الأزمة السورية.

1) الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية:

لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بالتحفظ الحذر، و عدم وضوح الرؤية و التوجهات و هي غير قادرة على اتخاذ مواقف محددة وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية وصولا إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة آخذا في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ربما كان التحفظ في اتخاذ موقف محدد لسرعة التحولات و تداعيات غير متوقعة في ظل تنافس العديد من القوى الإقليمية و الدولية الطامحة لإعادة التموضع، لكن مع تحول الأزمة السياسية إلى سوريا بدأت روسيا

تتخذ موقفا مؤيدا و داعما للنظام السوري في تعامله مع الأزمة و ذلك رغم السلوك القمعي الذي كان يستخدم من قبل أجهزة الأمن وما لقي من إدانة عربية و غربية واسعة على مستوى الأنظمة الشعوب و قد بررت روسيا استخدامها لحق النقض الفيتو وفقا لمصالح و اعتبارات إقليمية و دولية كونه يتعلق بمفهوم الدولة و حقها و سيادتها، و الذي لا يجيز للدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لأن يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ **" احترام سيادة الدول و وحدة أراضيها"** يعود

هنا استخدام روسيا للفيتو لعدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف، و لان القرار لا يحمل المعارضة مسؤولية العنف إنما اقتصرت المسؤولية على نظام فقط، لذلك ترى روسيا أن المعارضة الروسية هي التي تمارس العنف ضد المدنيين و مؤسسات الدولة، كما اتجهت روسيا لاتخاذ العديد من الإجراءات الإستراتيجية في محاولة لدرع محاولات التدخل العسكر، في سوريا من خلال إرسال وحدات من الأسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية و تقديم الدعم المادي و العسكري للنظام[1].

خريطة تمثل الحدود الجغرافية لسورية:

المصدر: 14.35 18/03/2018 a www.djazeera.net/programs/

يمكن القول هناك العديد من المحددات التي لعبت دورا في بلورة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية و تتمثل في:

[1] سهام فتحي، **الأزمة السورية، من خلال التحول التوازنات الإقليمية و الدولية** ,(شهادة مكملة لنيل الماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2015، ص 137 و 138.

- حسابات الدور و المكانة:

فروسيا ترى في النظام السوري، شريكا استراتيجيا مهما يمنحها التعاون معه مزايا مهمة في تنافسها مع الولايات المتحدة و الغرب على مكانتها و دورها في المنطقة العربية سياسيا و عسكريا و تعتبر سوريا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح لروسيا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها لذلك تهدف روسيا من دعم النظام السوري استعادة مكانتها والحفاظ على دورها في الشرق الأوسط و القوقاز من خلال احتواء التحديات الأمريكية و الناتو خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحيوية لأمنها القومي.

- الخوف من الإسلام السياسي و تأثيرات التحولات العربية: فقد خشيت روسيا من تزايد نشاط الحركات الإسلامية بعد دعم أمريكا تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي و عدم ممانعة وصلها إلى السلطة، مما وضعها في موقع الخائف من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية و هي لم تنسى بعد تجاربها في أفغانستان و الشيشان، كما تخشى روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح السياسي و الاقتصادي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة و التنمية.

- تداعيات الأزمة السورية على روسيا:

لقد ولازالت سوريا بالنسبة لروسيا الخط الأحمر الذي لا يمكن لأي دولة أن تتجاوزه، و هذا لعدة أسباب:

* خشية روسيا أن يسمع سقوط النظام السوري في تهديد النفوذ الاستراتيجي الروسي في الشرق الأوسط مما يؤثر على هيبتها و نفوذها الدولي.

* تخوف روسيا من زيادة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع إستراتيجية لمحاصرة مجالها الحيوي خاصة في كل من منطقتي أوربا الشرقية و غرب آسيا.

* خشيت روسيا إن يسهم إضعاف المحور السوري -الإيراني الذي يشكل جزءا أساسيا في إستراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي.[1]

2-1- الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية:

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات و التحولات التي شكلت تحديا للولايات المتحدة الأمريكية أربكت حساباتها و مصالحها باعتبار أن سقوط تلك الأنظمة الموالية لها تشكل تهديدا لسيطرتها و وهيبتها على المنطقة العربية لذلك اتسم سلوك الولايات المتحدة تجاه هذه التحولات بالتفاوت وفقا لتحقيق مصالحها بناء على عاملين هما إسرائيل و النفط، لكن من الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي يعد من أهم المواقف في المعادلة السورية، حيث اتسم ذلك الموقف بداية الأمر بالارتباك و التردد الحذر و مراقبة سلوك النظام السوري و ردود الفعل الشعبية، و من ثم المراهنة

[1] سهام فتحي، مرجع سابق، ص ص: 138-139.

على قيام النظام بتقديم تنازلات و إجراءات إصلاحية تتضمن الحد من مركزية احتكار السلطة و تلبية احتياجات الشعب السوري و إنهاء العنف و فتح ممرات للمساعدات الإنسانية، و منه نظرا لعدم امتلاك الإدارة الأمريكية الصورة الحقيقية للمجتمع السوري و توجهاته السياسية، و عدم رصد إي حراك سياسي حقيقي، داخل سوريا خلال عهد حزب البعث، لذا فقد بقي الداخل السوري مبهما لديها مما حذا إلى الاستعانة بتركيا التي تمتلك أدوات الضغط و التأثير في كل من النظام و المعارضة، لقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إنهاك النظام السوري أمنيا و عسكريا و تفكيك منظومته الخاصة في الداخل من اجل دفع إلى الانهيار والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران و منع تشكيل قوس نفوذ إيراني بتمديد من غرب أفغانستان إلى ساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الوسط.

2- هناك العديد من العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه أزمة سوريا و التي تتمثل في:

-خصوصية الحالة السورية: بموقعها الإستراتيجي و ارتباطاتها التحالفية ضمن محور نفوذ في المنطقة مناهض للسياسية الأمريكية، فواشنطن تستطيع تحميل مشاهدة القمع و التنكيل في سوريا مهما اشتدت لكنها لا تستطيع تحمل تبعات التدخل التابع في قراءة للمسألة من زاوية النتائج و ما يمكن إن يترتب عليها من تأثير في مصالحها[1].

* **الدروس و العبر من غزو أفغانستان و العراق**: لعبت الخسائر الجسيمة التي تسببت بها الولايات المتحدة أثناء غزوها أفغانستان و العراق ، و تداعيات الأزمة المالية العالمية دورا كبيرا في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسر على استعداد لتدخل محتمل تجاه الأزمة السورية وهذا تبين أن الرئيس الأمريكي **أوباما** قد اتبع سياسة الاكتفاء عن التدخل المباشر في الأزمة و انتهاج إستراتيجية معاكسة لسياسة المحافظين بعد الخسائر التي منيت بها في العراق.

* **الموقف الإسرائيلي**: للموقف الإسرائيلي من القضايا الإقليمية وزنا كبيرا داخل أروقة صنع القرار في الولايات المتحدة و التيار العام لدى الإسرائيليين باستثناء بعض الشخصيات مع بقاء نظام الأسد كضمان تاريخي لمصالح إسرائيل.

* **التوجهات السياسية و الإيديولوجية للمعارضة**: رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في حسم المسار المسلح للمعارضة خشية تأثيره على البيئة الداخلية و يكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية للأزمة خاصة فيما يتعلق بآمن إسرائيل.

3- تداعيات الأزمة السورية على الولايات المتحدة الأمريكية:

تداعيات الأزمة السورية على الولايات المتحدة الأمريكية يتأثر على مكانتها و علاقتها داخل النظام الدولي و الإقليمي و تتمثل هذه التداعيات في:

[1] أيفودالر و آخرون، **هلال الأزمات**، تر، حسان البستاني(لبنان دار العربية للعلوم، ناشرون، 2006) ص 99.

- تزايد تأثير نفوذ الجماعات المتطرفة على الاستقرار في سوريا و النظام الإقليمي حيث تجد هذه الجماعات في مناطق الاضطرابات بيئة ملائمة لممارسة نشاطها، كما سيتيح الفراغ الأمني نتيجة تصاعد العنف أو سقوط النظام لهذه الجماعات مكانة مؤثرة بفضل تنظيمها الذاتي.
- أن يسهم انهيار السلطة المحلية في قيام حرب أهلية ذي خلفيات دينية و أثنية عرقية تتمدد خارج سوريا.[1]

المطلب الثاني: دوافع السياستين الخارجية الروسية و الأمريكية تجاه الأزمة السورية.

1- دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية:

لم تتخذ روسيا مواقف "ناشطة" من حروب إسرائيل على لبنان و غزة و لا في مرحلة مبكرة من الربيع العربي، ما أضعف الصدقية الروسية كقوة كبرى لها مصالحها و دورها التاريخي في المنطقة في عقود الحرب الباردة، لذلك قررت موسكو انتهاج سياسة ناشطة ايجابية في سورية، لأن الموقف من الأزمة السورية يوجد فرصا اكبر و مجالا أوسع لحركة خارجية روسية، لا تتيحها قضية أخرى في المنطقة.

إن الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية يقيد دور روسيا في الأزمة السورية، فإن تراجعت موسكو عن دعم النظام السوري، فإن الولايات المتحدة هي من سيحدد نتائج سقوطه، و في هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن روسيا رسخت صورتها كقوة ذات صدقية في دعمها للنظام السوري خلافا للولايات المتحدة التي تذبذبت مواقفها بين آراء ليبرالية و يمينها المحافظ في انقسام داخل المعسكر الواحد من جهة، و تعارض إرادات واشنطن و عواصم الإتحاد الأوربي من جهة أخرى.

تحرص روسيا على ألا تتحول الأزمة السورية إلى مواجهة بين قوة كبرى تريد كل منها إرهاق الأخرى إرغاما على قبول حل لا ترضى به، خلافا لما حصل في أفغانستان، و لا يتعرض الرأي العام في روسيا على إدارة موسكو لهذه الأزمة، إذ يدرك ما لها من أبعاد سلبية على الأمن القومي الروسي[2].

أتاحت الأزمة السورية لروسيا فرصا ميدانية كي تعرض إرادتها في الأمم المتحدة، و تحشد وراءها رأيا عالميا و دوليا يعارض المنهج المتبع في السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة و ما أدى إلى

[1] عادل الجوجري، **المؤتمر الصهيونية على سوريا**، (القاهرة: المركز العربي لخدمات الصحافة و النشر مجد، 2012) ص ص 119-120.

[2] كاظم هاشم نعمة، **روسيا و الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2016) ص 102 - 105.

صوغ قواعد جديدة للعبة الدولية غير التي أرستها الولايات المتحدة الأمريكية حيث افترضت أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

- قيدت المبادرة الروسية حرية الحركة الأمريكية، فعجز **أوباما** بعدها عن طرق باب الكونغرس للحصول على تفويض يقوم مقام التفويض الأممي، و هذا كان أمام **أوباما** طريق واحد للعودة إلى نفس العلاقات الروسية الأمريكية كطرفين أساسين في تحديد طبيعة المبادرة و كيفية تنفيذها.

- تذرعت روسيا بالأزمة السورية لترفع درجة وجودها البحري في المتوسط، من دون أن يفسر ذلك بأنه منافسة الولايات المتحدة في منطقة شديدة الأهمية على المستوى الجيوسياسي[1].

2- دوافع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية:

تتحكم في موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في سوريا مجموعة من الدوافع و الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها فالتصور الإستراتيجي الجديد للولايات المتحدة اتجاه المنطقة يعمل على توظيف عنصر الاهتزازات العنيفة في البنية الاجتماعية و السياسية لتلك النظم الإقليمية بما فيها النظام السوري لخلق واقع سياسي و استراتيجي جديد، كما يعتبر الدافع الأول في سوريا هو إعادة الخريطة السياسية في المنطقة، فعلى الرغم من أن تقييم سايكس بيكو السابق استطاع تفكيك المنطقة إلا انه لم يستطع القضاء على مقومات التضامن الإقليمي[2].

إن الولايات المتحدة الأمريكية حركت مشروع الشرق الأوسط الجديد في سياق ما يعرف بأحداث **"الربيع العربي"** خاصة بعد انطلاق الأحداث في سوريا مما أتاح للولايات المتحدة فرصة لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد و الذي يتم من خلاله تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات صغيرة وهي:

الدولة العلوية :تقع غرب سوريا و تتألف من محافظتي طرطوس و اللاذقية بالكامل و مناطق مصايف و الصقلية و محردة التابعة لمحافظة حماه و مناطق تلكع و القصير و الرسن تمتد الدولة العلوية حسب ما جاء في التقرير من حدود لواء **اسكندر ونة** التابع لتركيا حاليا.

الدولة الكردية: تمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا، مرورا بالحسكة، درباسة، كوباني، و صولا إلى عفرين و تنتهي بمضيق سلمى الساحلي.

الدولة السنية: و هي تظم دمشق و حلب و قسم من حمص و تدمر و الرقة و دير الزور وصولا الى الحدود الكردية.

دولة االدروز:و تشتمل مناطق تواجد الدروز وصولا إلى الحدود اللبنانية[3].

---

[1]كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 107، 109.

[2]عبد السلام زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد** (الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2003) ص 90-92.

[3]رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة** (دمشق: دار الكتاب العربي، 2011) ص 153.

لتطبيق مشروع التقسيم الجديد، عملت الولايات المتحدة على اتخاذ موقفها اتجاه الأزمة السورية من خلال إعلان دعمها للمعارضة السورية المعتدلة و التفاوض عن إدخال السلاح اليها من قبل القوى الإقليمية (تركيا، السعودية) من اجل محاصرة النظام السوري و إضعافه بشتى الوسائل و قد كانت أولى بوادر التقسيم في سوريا حين حصل أكراد سوريا على حكم ذاتي نتيجة الأزمة، إذا فالموقف الأمريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكيك النظيف بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية و السياسية ليس فقط في سوريا بل منطقة الشرق الأوسط ككل، و تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على مجموعة من الدوافع و ذلك خلال تطبيق السيناريوهات الجاهزة وإطلاق العنان للقوى التغير الداخلي بأن تأخذ فرصتها في تقوية عناصر الفعل المؤثر الذي يهدف إلى حدوث التغيير داخل الأنظمة السياسية و هذا ما تجلى بوضوح في الحالة السورية: أما الدافع الثاني الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه في سوريا فهو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابيين (حزب الله، حماس).

فالأسلحة التي توجه من إيران عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله، و الأسلحة التي تهرب عبر الأراضي السورية للعراق، سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري، بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به[1].

المبحث الثاني : التحكيم الروسي في أزمتي أوكرانيا و جورجيا.

يعد رفض موسكو للهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، ذلك من خلال إستراتيجيتها التي تفرضها على منظمة الأمم المتحدة و هو ما أدى إلى قيام تنافس كبير شمل كثير من القضايا بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية كقضية أوكرانية وجورجيا التي كادت أن تتحول إلى حرب باردة جديدة.

المطلب الأول: تأثير التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية على التوازنات الأولية

يعد الموقع الإستراتيجي لأي دولة مصدرا للتنافس بين القوة الكبرى، لما يمتلك الموقع الجغرافي من أهمية في السياسة الخارجية، و دليل ذلك استمرار النظرية الجيولوتيكية إلى غاية يومنا هذا ، و هذا ما حدث مع أوكرانيا.

1- **الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا:** أوكرانيا هي ثاني أكبر دولة في أوربا الشرقية، تحدها روسيا من الشرق، و بيلاروسيا من الشرق، و بيلاروسيا من الشمال بولندا و المجر من الغرب، رومانيا و مولدوفا في جنوب الغربي، و البحر الأسود و بحر أزوف إلى الجنوب[2].

[1] حيدر علي حسن، مرجع سابق،ص 243.

[2] أوكرانيا، http://ar.wikipdia.org/wikil بتاريخ 2018/05/12 على الساعة 23:20.

خريطة تمثل الموقع الجغرافي لأكرانيا:

المصدر: https:/ar.wikipedia.org/wiki/ date : 23/05/2018 a 14.50

2- جذور الأزمة الأوكرانية:

ترجع جذور الأزمة الأوكرانية إلى بعد استقلالها عن الإتحاد السوفيتي عام **1991**، حيث انقسمت أوكرانيا بين توجهين أساسيين، يدور أولهما حول كون أوكرانيا جزء من الإرث الروسي عليها أن تستمر في توثيق علاقتها بروسيا، بينما الثاني هو سعي أوكرانيا للدخول في شراكة مع الإتحاد الأوربي و رفض التحكم الروسي المطلق، ففي عام **2004** عندما تم إجراء الانتخابات الرئاسية بين المرشحين **فيكتوريا نوكوفيش** الروسي الأصل و **بتروبور وشينكو** الأوكراني الأصل، و التي فاز فيها فيكتوريا نوكوفيتش بفارق **3%** لكن بعد الإعلان عن وجود تزوير في العملية أدى إلى قيام بالاحتجاجات في العاصمة **"كييف"** مما سميت بالثورة البرتقالية[1].

تمثل أوكرانيا بالنسبة للإتحاد الأوربي سوق المواد الغذائية كما أنها في نفس الوقت معبر مرور الغاز الروسي للإتحاد الأوربي، و نتيجة لذلك قام الإتحاد الأوربي بتقديم وعود بموافقة على قروض لأوكرانيا عن طريق الصندوق النقد الدولي، و في نفس الوقت قامت روسيا بتقديم قروض بقيمة **15** مليون دولار، بالإضافة إلى بعض التسهيلات: مثل تخفيض أسعار الغاز الموجه إلى أوكرانيا.

إن التوجه الأوكراني نحو روسيا آثار غضب الشارع الأوكراني الذي طالب بالتراجع عن التعاون مع روسيا، و عقد اتفاقية الشراكة مع أوربا، و نتيجة الاحتجاجات في يوم **21 فيفري 2013**، قام الرئيس **يانكوفيتش** بتجميد اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الدول الأوربية، و توقيع اتفاق يقضي بإنشاء اتحاد جمركي مع روسيا، لكن تفاقم الوضع في أوكرانيا أدى إلى تدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي و عزل الرئيس الأوكراني **يانكوفيتش** و تشكيل حكومة جديدة.

[1] القرم، http://www.bbc.com/arabic/wordneux/ بتاريخ 2018/05/12 على الساعة 23:30

3-السياسات الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية:

تبنت روسيا سياستين تجاه الأزمة الأوكرانية و هما الاستيلاء على شبه جزيرة القزم و العمل على إثارة الفوضى داخل أوكرانيا.

* الاستيلاء على شبه جزيرة القزم :لقد تعاملت روسيا مع هذه الأزمة على أنها تهديد داخلي مباشر لها و لمصالحها في القرم على وجه الخصوص أهمها مخاوف روسيا بشأن رغبة الغرب في القضاء على القواعد الروسية العسكرية في ميناء **سيفا تول بالقرم**، لكن من خلال تدخلها العسكري المباشر، نجحت في استيلائها بعد الاستفتاء و ضمها لروسيا في **18 مارس 2014**.

* العمل على إثارة الفوضى داخل أوكرانيا: حيث عملت روسيا على إثارة الفوضى في داخل أوكرانيا، بهدف انشغالها بمحاولة السيطرة و الاستقرار الداخلي بدلا من الانشغال باتفاق الشراكة الأوربية الذي تسعى إليه الدول الغربية[1]

4- دوافع الاهتمام الروسي بأوكرانيا:

- تحتل أوكرانيا مكانا مهما في أوربا لأن روسيا لا تشكل إمبراطورية بدون أوكرانيا.
- العمق الجيوبوليتيكي الواسع و العالمي لأوكراني يشكل رابط بين الفضاء الأوربي و الأسيوي.
- سعي الولايات المتحدة الأمريكية الحد من النفوذ الروسي و ذلك من خلال ضم أوكرانيا و بيلاروسيا إلى الإتحاد الأوربي.
- إن السيطرة الغربية على أوكرانيا يسمح للغرب بالوصول إلى الحدود الروسية و إسقاط نظرية قلب العالم **"لماكيندر"** أن من يملك منطقة **أوراسيا** يملك العالم.

5- مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في أوكرانيا:

تعتبر منطقة **أوراسيا** موطن معظم الدول الساعية للتطور السياسي و الاقتصادي بعد الولايات المتحدة، حيث تتواجد بها أقوى الاقتصاديات و أكثر الدول كبيرتين واشنطن و موسكو على هذه المنطقة، حيث تسعى موسكو إلى السيطرة عليها من خلال أوكرانيا، بينما واشنطن تسعى السيطرة على أوكرانيا من خلال ربطها بشراكة مع الإتحاد الأوربي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بفرض عقوبات و إجراءات ضد السياسات الروسية:

- عقوبات اقتصادية و مالية على موسكو، فضلا عن طرد روسيا من مجموعة الدول الثمانية.

[1]عبير عبد الفتاح محمد الغايش، **مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية 2013-2015**، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات و العلاقات الدولية، ص 10 متحصل عليه http://democraticac-de/p36472

- تجديد التحالف الأمريكي السعودي إذ قام الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** في **أفريل 2014** بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لمعالجة القضايا بين الطرفين.

- تجديد التحالفات الغربية في جنوب آسيا و شرقها مثل، باكستان كوريا الجنوبية، اليابان[1].

ومن ناحية أخرى ارتباط دوائر القرار في الدول الأوربية **بالو.م.أ** و هذا الوضع كان شديد الوضوح في ظل الأزمة الأوكرانية، و يلاحظ أيضا أن روسيا في علاقاتها بدول الإتحاد الأوربي تتبع الإستراتيجية تقوم على مجموعة من الاعتبارات و الركائز منها:

- **الواقعية:** تتجسد هذه السيمة في القيادة السياسة الروسية إلى بناء سياسة برغماتية عن طريق الابتعاد عن الحجج الإيديولوجية التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي و السياسي السوفيتي في الماضي القريب و من هنا سعت روسيا إلى إقامة علاقات سياسية و اقتصادية و تجارية واسعة مع الإتحاد الأوربي.

- **الديناميكية:** تظهر ديناميكية أو فعالية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يتضمن بعودة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الإيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الإيديولوجية الشيوعية حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحاكم للخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة و حرية الأسواق .

- **المنافسة:** و هي هدف جديد على السياسية الروسية و لأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية.

- **حرية الحركة:** و تتجسد في أن تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبها في شروط على روسيا، أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها على الأقل مجبرة لموقف الدول الكبرى، سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجه[2].

المطلب الثاني: تأثير دور روسيا في الأزمة الجورجية على التوازنات الدولية

لقد شكلت هذه الأزمة علامة فارقة في العلاقات الروسية الأمريكية و الروسية الغربية لما لهذه الأزمة من دلالات و أبعاد إستراتيجية تلقي بظلالها على واقع العلاقات الدولية و على الأجندات المختلفة لكل الأطراف و على وضع روسيا و علاقتها بالناتو حيث اعتبر المحللين أن هذه الأزمة مؤشر على التصعيد المحتمل و التوتر في العلاقات الروسية الأطلسية و حملت في طياتها رسائل مختلفة من كل الأطراف أهمها ردة الفعل الروسي القوية على جورجيا، ففي **نيسان 2008** أعلنت روسيا بأنها ستقيم علاقات رسمية مع ابخازيا و آوستيا الجنوبية، الأمر الذي يعد دلالة على اعتراف موسكو باستقلال

---

[1] هندة رحمون، مرجع سابق، ص 55 و 56.

[2] علي *بن* سلمان ، **الأزمة الأوكرانية...الإتحاد الأوربي يحاول إيقاف التمرد الروسي**، (وكالة أنباء براثا، العراق) على الرابط: http://www.burthanews.com/247189.ttn(Hbr-catonsel. 14/5/2018)23 :10

الإقليمين و الذي ترفضه جورجيا، حيث طلب الرئيس الجورجي في تلك الفترة **"ميخائيل ساكشفيلي"** الذي تربطه علاقات مع الولايات المتحدة و الغرب بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لحث روسيا على التراجع عن موقفها، و ذهب رئيس وزرائه إلى حلف شمال الأطلسي لنفس الغاية، حيث أعلن حلف الناتو دعمه لجورجيا و رفضه للموقف الروسي.

في **08 أوت 2008** قامت القوات الجورجية بمهاجمة إقليم أوستيا الجنوبية مما جعل روسيا تقوم برد عنيف مستخدمة القوات العسكرية، حيث انطلقت بهجومها من **ابخازيا** و قامت القوات الروسية بإخراج الجورجيين من أوستيا الجنوبية و **ابخازيا**، و بعد يومين قرر الرئيس الجو رجي سحب قواته من الإقليم في ظل التصعيد العسكري الروسي وسط دعوات من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي و حلف الناتو بوقف القتال و مع تصاعد العمليات العسكرية زاد تدخل الدولة و تحديدا من حلف شمال الأطلسي لإنهاء الأزمة و وقف الحرب[1].

يشير المحللين أن الغضب الروسي و التصعيد الروسي في هذه الأزمة دل على الموقف الروسي الحازم ضد انضمام جورجيا إلى حلف الشمال الأطلسي الذي تعتبره روسيا إستراتيجية لأمنها القومي و لقواتها العسكرية.

و من أجل توضيح هذه الأزمة و أبعادها فان روسيا تربطها بهذه المنطقة علاقات إستراتيجية، حيث يوجد عدد من المواطنين **الأوسيتين** يحملون جوازات سفر روسية ، و قدمت روسيا مزيدا من الجوازات لسكان الإقليم ودعم عسكري وسياسي للمطالبين بالإنضمام لروسيا و ذلك ردا على وعد حلف الناتو استمرت العمليات العسكرية و التصعيد الروسي ردا على اجتياح القوات الجورجية لمناطق أوستيا حيث اخترقت القوات الروسية الأراضي الجورجية و وصلت إلى خط البترول الذي يصل من باكو في أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي. و سهو ذلك الخط الذي يمد الدول الأوربية بالطاقة ويمثل تهديدا مباشرا للاقتصاد الأوربي كما جاء موقف روسيا في المحافل الدبلوماسية ليؤكد أن روسيا لن تقبل بأي تهديد من حلف الناتو و أن وقف القتال و انسحاب القوت الجورجية من أوستيا و توقيع تعهد بعدم استخدام القوة ذلك قبل البحث في أي ترتيبات سياسية و عسكرية ، و أعلن الرئيس الروسي في تلك الأزمة أن روسيا مستعدة لقطع العلاقات مع حلف شمال الأطلسي، و أن الناتو و أعضائه هم من يحتاجون للتعاون مع روسيا.

يرى الكثير من الخبراء و المحللين أن الموقف الروسي من هذه الأزمة ينطلق من أهمية جورجيا وموقعها الاستراتيجي لها و للغرب، و باعتبار جورجيا ممر حيوي للطاقة من بحر قزوين إلى تركيا ثم

[1] Henrik Larsen&*, the Russo –georgian.war and beyond : towards a European. great. power concert,domihinstitute for international.studies (diis) 2009, retrieved.june 16.2010.http://www.diis.dk/grapàhicss/publication/w
P 2009/W+23YJP2009 the messogeorgian.georgianwar and beyond web.pdf.

إلى أوربا، فأرادت روسيا أن توجه رسالة واضحة و قوية للغرب ردا على توسيع الناتو و ردا على تجاهلها من قبل الغرب، حيث كانت روسيا تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أولها توسيع النفوذ الروسي في تلك المنطقة و تحديدا في جورجيا و يتمثل الهدف الاستراتيجي في إعاقة حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في ضم جورجيا للحلف، كذلك رفض إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية و محطات الرصد في جورجيا[1].

خريطة تمثل الموقع الجغرافي لجورجيا:

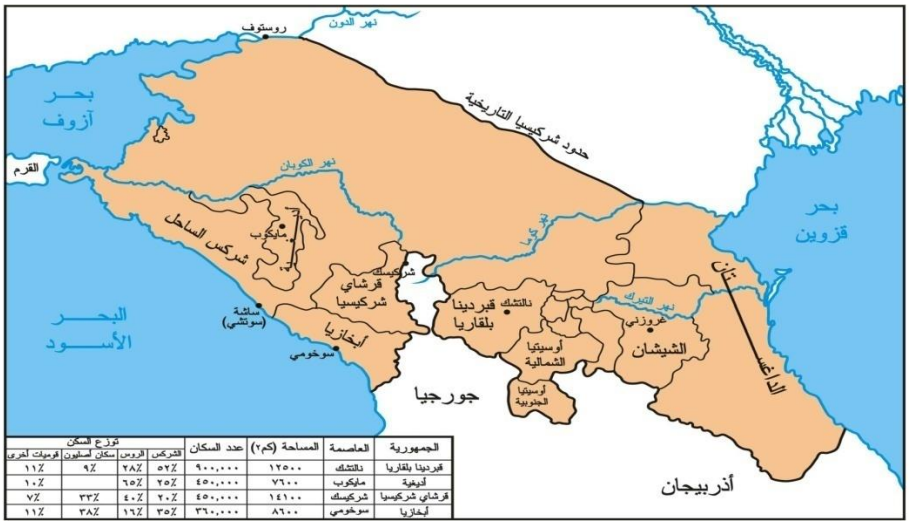

الجمهورية	العاصمة	المساحة (كم٢)	عدد السكان	توزع السكان			
				الشركس	الروس	سكان أصليون	قوميات أخرى
قبردينا بلقاريا	نالتشك	١٢٥٠٠	٩٠٠،٠٠٠	٥٢٪	٢٨٪	٩٪	١١٪
أديغية	مايكوب	٧٦٠٠	٤٥٠،٠٠٠	٢٥٪	٦٥٪		١٠٪
قرشاي شركيسيا	شركيسك	١٤١٠٠	٤٥٠،٠٠٠	٢٠٪	٤٠٪	٣٣٪	٧٪
أبخازيا	سوخومي	٨٦٠٠	٣٦٠،٠٠٠	٣٥٪	١٦٪	٣٨٪	١١٪

المصدر: https:/www.georgianet .org/georgian-map.html.date 23/05/2018 a 15.00

[2]الأزمة الجورجية و عودة الحرب الباردة:

لقد شكل رد الفعل الروسي على إقدام جورجيا لضم اوستيا الجنوبية بالقوة العسكرية بداية لمرحلة جديدة في النظام العالمي الجديد و إعادة الموقف الروسي إلى الأذهان مرحلة الحرب الباردة بشكل ما مثله من تنافس و صراع، و بنية القوة الفاعلة في النظام الدولي في معركة تقسيم القوة في النظام الدولي وكيف يمكن أن يؤثر سلوك روسيا تجاه جورجيا على سلوك باقي الدول على الساحة الدولية و تحديدا الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي، حيث أن هذه الأزمة دلت على إصرار روسيا على المضي في إعادة التوازن للنظام الدولي الذي يحفظ لها مكانتها و مصالحها في ظل التهديدات الماثلة أمامها من حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة و في ظل الأزمة الجورجية وقعت الولايات المتحدة و بولندا اتفاق لنشر جزء من النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي، ومع هذا التوجه الأمريكي نحو الهيمنة فإن العديد من المحللين يرون بأن العالم يعود إلى أجواء الحرب الباردة أو أننا أمام حرب باردة جديدة، و إن كانت بأشكال و أدوات جديدة و أيضا يرى الخبراء أن للأزمات الداخلية و الخارجية دورها في السلوك الأمريكي و التي باتت تتلخص في الحفاظ على النظام العالمي لأطول فترة ممكنة و

[1]Susan c, the impact of the Russian- Georgian war on sino-russien relation : n longitudinal Anlysisgeorgeémasonuniversity, (retrieved may toé,2011) http://digilib.gov.edn:880/handle/1920/5859z

[2]

في التحديات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأخلاقية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها الإمبراطوري بشتي الطرق والوسائل و لعل أهمها هو منع أي قوى أخرى من المنافسة،هنا تأتي روسيا الاتحادية تشكل قوة سياسية و اقتصادية و عسكرية و أخلاقية قادرة على أن تساهم في صياغة النظام العالمي من جهة و تدافع عن مصالحها من جهة أخرى[1] .

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الروسي

حيث أننا في هذا المبحث سوف نحاول أن نركز على تحديد طبيعة النظام الدولي في ظل تنامي الدور الروسي سواء كان على الساحة الإقليمية أو الدولية، ففي الحرب العالمية الأولى والثانية، كان النظام الدولي متعدد الأقطاب، و بعد نهاية الحربين الأولى و الثانية، حدث تحول في طبيعة النظام الدولي إلى نظام الثنائية القطبية في الحرب الباردة، الذي كان طرفاه المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، و لكن بعد سقوط هذا الأخير و شهد العالم الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فالروس اليوم التي هي وريثة الإتحاد السوفيتي تحاول إعادة نمط التوازنات الدولية من جديد و الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على العالم، و هذا ما يظهر من خلال المطلب الأول تحت عنوان، سيناريو عودة نظام الثنائية القطبية والمطلب الثاني بعنوان سيناريو عودة نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: سيناريو عودة نظام الثنائية القطبية

بدا المنافس الأمريكي، منتشيا بسقوط القطبية الثنائية و ما كان يحدث في روسيا من فوضى عارمة بحيث شاء أن يقطع كل الشكوك حول تفرده بالهيمنة على إدارة الشؤون السياسية و الاقتصادية والعسكرية و الثقافية في المسرح الدولي، حين بدأ شكلا من أشكال استعراض القوة، مرسل أسطوله البحرية و الجوية الى ابعد المواقع و أخطرها، و هذا ما شاهدناه في العراق و أفغانستان و الصومال ويوغوسلافيا و رواندا، دون أن يخفف من حدة أساليب سياسيته في مسارح دولية أخرى متأزمة مثل كوريا و منطقة القوقاز و دول آسيا الوسطى و لبنان و **إيران**، بل أنه خطى خطوة تحمل من المعالم الشيء الكثير، حينما بدأ بالتعدي على مناطق النفوذ الإتحاد السوفيتي السابقة، مفككا المواقع الإستراتيجية للوجود الروسي، من خلال إغراء تلك الدول بالإنظمام لحلف الناتو[2].

[1] محمد الصواف **"روسيا و أمريكا: صدقات الحضارة تمحو عادات الماضي"** 06-09-2010، استرجعت بتاريخ 20-02-2011/ 01 ,201 h: 06 http://org/ubanews/

[2] فيتالي نومكن، مرجع سابق، ص 114.

و طوال أكثر من عقدين فقد انكفأت روسيا من ممارسة دورها و استحقاقها الدولي، راضية بالنتائج المتحققة على الأرض ، تاركة الأمريكان للممارسة الإفراط في القوة و في اي موقع كان لهم تماس مباشر معه ، مما عرضهم للإستنزاف في بقاع عديدة من العالم، هذا المتغير العميق دفع روسيا التي عاشت حالة من الذهول و الفوضى مما رافق ذلك من انتصار اقتصادي و اجتماعي و أخلاقي و بروز مافيات تعرض كل شيء للبيع، بما في ذلك البشر التاريخ والإنجازات العلمية، خلال العقد الأخير من القرن الماضي، لكن شعبها سرعان ما استعاد وعيه، بعد أن عرف حجم الكارثة و عمقها و من حسن حظه أن يترافق في تلك الرحلة مجيء الرئيس **فلاديمير بوتين** في الموقع الرئاسي، و من خلال اعتماده على السلك الأمني و العسكري و الإستخباري في إدارته لمؤسسات الدولة التنفيذية القضائية و التشريعية التي وقعت فيها أثناء حقبتي الرئيسين **"غورباتشوف و يلتسن"** و في هذا الجانب و تأكيدا على الدور العالمي لروسيا فإن "بوتين" و من جاء بعده يسعون و بإصرار عنيد من اجل العمل لبناء و خلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة و المتجددة، كما أن السياسية الجديدة لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد و ثروات جمهوريات **القوقاز** و آسيا الوسطى لصالح آية قوة كبرى لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة منطق نفوذ لها ترتبط ارتباطا وثائقيا بأمنها القومي و مصالحها الإقتصادية و الإستراتيجية[1] .

إن الدب الروسي لم يطل غفوته، خاصة بعد مجيء **"بوتين"** لموقع الرئاسة الذي بدى زعيما نشطا يعيد للتاريخ الروسي حضوره على الساحة الدولية و هذا ما بان في العديد من القضايا الرئيسية مثل العدوان الأمريكي على العراق و استمرار التعاون مع طهران في استكمال برنامجها النووي **بشهير**، أو في تحديث المكانة الصناعية و العسكرية الروسية، من خلال إنتاج احدث مقاتلة في العالم أو في تصنيع صاروخ عابر للقارات بقوة دفع ذاتي و قادر على حمل رؤوس نووية، و الكثير من القضايا الأخرى ، إن عودة روسيا للمسرح الدولي بات حاجة عالمية إزاء الاندفاع و الغرور و الانفلات الذي طبع السلوك الأمريكي منذ هيمنتهم على المسرح السياسي الدولي، و ذلك بعد أن وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية التفرد و الهيمنة على النظام الدولي كقطب واحد[2].

و من جهة أخرى يظهر جليا للعيان منافسة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم من خلال التحدي الروسي الحقيقي لواشنطن الذي برز خلال أزمة أوستيا الجنوبية سنة 2008 التي صمدت خلالها روسيا في وجه الضغوط الأمريكية، و تعمق تحديها لواشنطن خلال الأزمة السورية منذ عام 2011 التي جاء الموقف الروسي منها مغايرا للتوقعات، و أقرب للمواقف السوفيتية زمن الحرب الباردة عندما كانت موسكو تقف بحسم في مواجهة واشنطن حماية مصالحها و حلفائها، و

[1] أيمن طلال يوسف، روسيا البوتنية بين الديمقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتكية الخارجية ، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت، العدد 347 ديسمبر 2008) ص 87.

[2] أيمن طلال يوسف، نفس المرجع، ص 88.

كانت المبادرة التي أطلقتها موسكو لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية و عقد مؤتمر جنيف، و اعتبار عالمية أعضاء قمة عشرين لها ضد واشنطن ناقوس خطر بالنسبة للنفوذ و الهيمنة الأمريكية حيث بدت روسيا و كأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت القوى الدولية و الإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية و احتواء تداعياتها الكارثية، و تظل الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نوفمبر **2013** هي الكاشفة و المؤكدة لهذا التغيير، و كان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم صفعة قوية للغرب أدرك على إثرها ما أصبحت عليه روسيا من قوة و مكانة و ما تطلع إليه في المستقبل[1].

و في محاولة أمريكية للضغط على روسيا لتغيير موقفها من الأزمة الأوكرانية قامت بخلط ما هو سياسي بما هو اقتصادي و عسكري، حيث قام الغرب بفرض حزم متتالية من العقوبات على موسكو لم يسبق لها مثيل منه الحرب الباردة استهدفت قطاعات رئيسية من الاقتصاد الروسي هو الطاقة و صناعة الأسلحة و القطاع المالي، و طالت شخصيات روسية سياسية و اقتصادية.بارزة و شركات و بنوك، كما أعلن البنتاجون بتجميد التعاون العسكري مع روسيا و تم تجميد اجتماعات مجلس روسيا، الناتو و التعاون بين الجانبين و استبعدت روسيا من حضور قمة "الثماني الكبار" الأخيرة لتقود مجموعة "السبع" مرة أخرى و من الواضح أن الهدف من العقوبات ليس المساعدة في تسوية الأزمة الأوكرانية و إنما النيل من قوة روسيا الصاعدة و وضعها كعملاق للطاقة يؤكد ذلك أن العقوبات الغربية الجديدة ضد روسيا تعيق عمليات تطوير و استخراج النفط من الحقول الصعبة، كما إنها تقوض عددا من المشاريع في قطاع الطاقة خاصة مشاريع التنقيب في القطب الشمالي و أيضا تضيق الخناق على قوتها البحرية التي من المتوقع أن تتنامى بعد ضم القرم و حصول روسيا على منفذ دائم على المياه الدافئة[2].

فالولايات المتحدة تحاول أحكام الخناق على روسيا و رغم أن العقوبات يتم فرضها تحت غطاء مغلق و هو ضلوع موسكو في الحرب في أوكرانيا، فإن الأمر يتجاوز الأزمة الأوكرانية إلى الصراع حول مكانة الدولة القائد في النظام الدولي، و التي تحاول واشنطن باستماتة الحفاظ عليها دون منازع في مواجهة الطموح الروسي المتزايد الذي أصبح واقعا يهدد الإنفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي و الإقليمي، و يطرح مصالح و مواقف مختلفة و ربما متناقضة مع تلك الأمريكية تعرقل أجندتها الدولية و تحد من حرية حركتها، و في خطوة لم يتوقعها الغرب اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات ردا على العقوبات الغربية تضمنت حظر استيراد المنتجات الزراعية و المواد الخام و الأغذية من الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي و كندا و النرويج و أية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو

[1] نورهان الشيخ، **البحث عن المكانة، نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر**، (جامعة القاهرة، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2015) ص 4.

[2] نورهان الشيخ، نفس المرجع،ص 5.

شخصيات روسية، و يظل الإتحاد الأوربي هو الأكثر تضررا من هذه العقوبات، و من المتوقع أن تبلغ الخسائر الأوربية من العقوبات الروسية ما قيمته **12 مليار يورو** سنويا، إلى جانب تردي أوضاع العاملين بقطاع الزراعة و ما لذلك من تدعيات اجتماعية [1].

المطلب الثاني: سيناريو عودة نظام متعدد الأقطاب

يجدر بنا الانتباه إلى أن قراءة التاريخ تؤكد أن انبثاق نظام دولي جديد يرتبط في الغالب بحوادث مفصلية، تحمل في رحمها ملامحه و القوى الصاعدة فيه، و تهيئ الانتقال بشكل حاسم من وضع عالمي إلى آخر، هكذا كان التاريخ الإنساني يتمثل في سقوط إمبراطوريات و صعود أخرى و هي مشاهد اعتاد النظام الدولي التعامل معها في الانتقالات الحادة في مجرى التاريخ الإنساني.

و الذي يتوجب علينا ملاحظته و كنت بصدد مناقشة سيناريو انتهاء عصر الأحادية القطبية، و هو أن الطابع الإيديولوجي و اختلاف المذاهب الاقتصادية قد حكم الصراع بين العملاقين في أثناء مرحلة الحرب الباردة، هذا الطابع الإيديولوجي و انشطار العالم على أسس العقائد السياسية لن يكون له مكان في علم متعدد الأقطاب لأن كل القوى الصاعدة اقتصاديا و المهيأة للتنافس مع الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد ملتزمة باقتصاد السوق المفتوح و بالديمقراطية و حقوق الإنسان و رغم بعض التفاوت في ماهية هذه المفاهيم الدولية و كيفية تطبيقها من نظام إلى آخر[2].

و يمكننا أن نرصد من خلال احتمالية نمو القوى المهيأة لمنافسة القطب الواحد و خلق علم متعدد الأقطاب القوى الآتية:

الإتحاد الأوربي من خلال التعاون المتعامل بين قوتيه الأساسيتين و هما ألمانيا و فرنسا مع ما يساندها ن قوى أخرى متطلعة للخروج من عالم الهيمنة و التفرد، و في المقدمة من ذلك بلجيكا دون إن تسقط من الحساب النفوذ الاقتصادي لعملة " **اليورو**" و النمو الاقتصادي الجيد للقوى الفعالة في هذا الإتحاد و التي لم تتأثر إزاء الأزمة المالية الأخيرة، بالقدر الذي حصل في مجمل قطاعات الاقتصاد الأمريكي و التي أفقدته الكثير من فعاليته و نموه المتسارع في عموم الساحة العالمية[3].

أما روسيا هي أكثر القوى تطلعا لإنهاء مرحلة الأحادية القطبية، خاصة و أن هذا التطلع فقد توازن معه جملة من النشاطات و الإجراءات التي أعادت لروسيا دورها و مكانتها العالمية السابقة و حجم من تأثير التدخلات الغربية التي كانت مؤثرة في وضع روسيا الضعيف أيام مرحلة الرئيس "**غورباتشوف ويلسن** " فروسيا تعد نفسها حصار قائمة بذاتها، فهي ليست جزء ممتدا للحضارة الأوربية كما أنها ليست حضارة أسيوية بل هي حضارة فريدة فيها خليط من التنوع الثقافي، الذي مكنها من إنشاء مرجعية حضارية روسية خاصة، غنية بكل مفردات الحياة.و في أقصى الشرق تسجل

---

[1] نفس المرجع، ص 6.

[2] برهان عليون، **عصر المواجهات الكبري**، (لقاهرة: مكتبة مديولي، ط3، 1993) ص 153.

[3] حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، **دراسات دولية**، (العدد 42) ص 9.

الصين قفزات نوعية في أدائها الإقتصادي و تطور من أدائها العسكري و تنشط بقوة في غزو الفضاء و تتعدى الإدارة الأمريكية في عدد من المحاور و تنبأ الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي بأن القوة الاقتصادية الصينية سيتكافأ مع مثيلتها الأمريكية في حدود عام **2025** مما يعني بلا شك أن هذه القوة في طريقها لأن تكون قطبا دوليا قويا، و هذا بلا شك أمر يزاحم الولايات المتحدة و ينافسها في الساحات السياسية العالمية[1].

ومن جهة أخرى تندفع الهند بقوة نحو بناء قوتها الاقتصادية و العسكرية و اذا كان السلاح النووي في الماضي هو البوصلة التي يحدد من خلالها موقع الدولة في سياق معادلة الصراع الدولي فإن الهند قد دخلت هذا النادي منذ عام **1984** كما أنها استغلت أحداث **11 سبتمبر** لتطور من مكانتها و إمكانيتها لما يكتمل لها دورا متميزا في أحداث الساحة العالمية بعد أن انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية و باكستان بالتابعات و الملاحق التي جاءت بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** مما أعطى الهند المجال الواسع للتطور و البناء مأخوذة في ذلك بما قدمته منافستها الأخطر الصين من نموذج متميز في شكل الإنجاز المحقق إزاء ذلك كانت الاتفاقية الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة معها في مختلف الأنشطة بما فيها النووية، قد أعطتها مكانة الدولة الأكثر رعاية في المدة الأخيرة مما يدل على المكانة التي تحتلها الهند في المسرح السياسي الدولي، الأمر الذي يرشحها أن تكون احد الأقطاب الرئيسية في عالم متعدد الأقطاب[2].

إذا هناك قوى صاعدة بإمكانها أن تكون مراكز استقطاب دولية تنافس و تزاحم الولايات المتحدة في مجال النفوذ العالمي، و إذا تحقق و شكلت هذه القوى مع بعضها تحالفا فستكون أمام كتلة دولية واحدة تملك الكثير من أسباب القوة و حصول ذلك معناه شكل جديد من أشكال العلاقات الدولية التي تكون قواعدها الأساسية مبنية على تكافؤ و تعادل القوة بين المتنفذين في الصراع الدولي، و حصول ذلك أمر جيد لعموم المجتمع العالمي لأنه لا يتيح لقوة منفردة أن تتحكم بالأوضاع و بطريقة غير مسؤولة ، مثلما فعلتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها بالمسرح السياسي الدولي، منذ عقد التسعينات من القرن الماضي.

لذلك فإننا أمام احتمال بروز عالم متعدد الأقطاب يشمل على الأقل القوى المؤثرة التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، روسيا، الكتلة الأسيوية (الصين ، الهند)، أما اليابان فقد تطلع أن تكيف وضعها مع العصر الجديد، بما فيه دورها العسكري و بما يجعلها أحد العناصر الفعالة في نشاط و فعالية المحور الذي تلتحق به، ما يمنح هذا المحور قوة دفع إضافية يحتاجها في اشكالياته القادمة و التي تصنع أحداث وقائعها المتقاطعة مع المحور الأمريكي، و من الجيد أن

[1] حميد حمد السعدون، نفس المرجع، ص 10.

[2] ديمتر روذر موند، ترجمة مروان سعد الدين، **الهند نهضة عملاق أسيوي**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008) ، ص 75.

تنتهي الحقبة الراهنة التي ينفرد فيها طرف واحد في قيادة العالم و أن نشهد عالم متعدد الأقطاب يجري التنافس فيه سياسيا، و اقتصاديا و علميا و ثقافيا بما يوفر لشعوب العالم الثالث، فرصة مناسبة و معقولة للتطور و البناء و بما يمكنه من معانقة العصر الذي بات فيه العالم "قرية كونية" و أن تنتهي كل أشكال التوترات و العنف[1].

خلاصة الفصل الثالث:

- يعتبر الموقف الروسي في الأزمة السورية محورا من محاور السياسة الخارجية الروسية للحفاظ على أمنها القومي و مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

- يمثل التدخل الأمريكي في الأزمة السورية أحد المتغيرات التي تحاول أمريكا من خلاله أضعاف ورقة الضغط التي تفرضها روسيا في الشرق الأوسط و المتمثلة أساسا في البعد الطاقوي.

- يعتبر عامل المصلحة من بين أهم العوامل المتحكمة في توجهات السياسة الخارجية الروسية و الأمريكية اتجاه الأزمة السورية.

- تمثل أزمتي أوكرانيا و جورجيا مظهرا من مظاهر عودة التنافس الأمريكي الروسي الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة.

- إن توسع الناتو نحو أوربا الشرقية يمثل بالنسبة لروسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي من خلال التدخل الأمريكي في أوكرانيا و جورجيا و إنشاء قواعد عسكرية فيها.

- ساهم الرئيس **فلاديمير بوتين** في أعادة روسيا لدورها العالمي و ذلك من خلال منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم.

- ساهمت روسيا و القوى الصاعدة الأخرى مثل: الصين، الهند و **إيران**... إلى صياغة نظام التوازنات الدولية في النظام الدولي مما يتجه إلى ظهور عالم متعدد الأقطاب.

[1] حميد حمد السعدون، نفس المرجع، ص 11.

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة و منفتحة على العالم، ما مكنها من استعادة هيبتها و استعادة دورها و مكانتها العالمية التي فقدتها بسقوط الإتحاد السوفيتي ، و تبع للنظرية الدور فإن كل دول ذات موقع استراتيجي و تراث تاريخي و حضارة مميزة و ذات قوة عسكرية و اقتصادية، تشعر بواجبها بل و حقها في المشاركة في تحديد مصير العالم حتى و إن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة، و هذا الأمر ينطبق على روسيا تماما، فالتحولات الكبرى التي مست بنيان النظام الدولي و التغيرات الداخلية فيه، أدت إلى تفسير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيرات الإقتصادية و المجتمعية و الخارجية دور كبير في عودة روسيا دولة فاعلة في النظام الدولي، حيث أن أهداف السياسة الخارجية الروسية هي أهداف طويلة المدى إذا لا تزال روسيا تعتبر نفسها قوة على الساحة الدولية و عودتها إلى العالم مرة أخرى، فحاول فلاديمير بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة استراتيجيات جديدة منها عدم التدخل في مواجهات مع الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و السعي إلى عالم متعدد الأقطاب، و تكوين تحالفات إقليمية و دولية جديدة، فلم تعد تتخذ القرارات لإثبات الوجود فقط بل لخدمة مصالحها و من خلال الأحداث الإقليمية و العالمية التي استأثرت باهتمام السياسة الخارجية الروسية ، حيث كانت الأزمة السورية وأزمتي جورجيا و أوكرانيا و الملف النووي الإيراني من الشواهد على ذلك، لذلك عادت روسيا من جديد إلى النظام الدولي لتكون واحدة من الفاعلين الدوليين فيه، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها كالآتي:

- ساهمت شخصية الرئيس "فلاديمير بوتين" في إعادة بناء روسيا داخليا و خارجيا و ذلك من خلال استراتجيات معينة لغرض إعادة أمجاد الإتحاد السوفيتي السابق حيث أن روسيا هي وريثته.

- تسعى روسيا لفرض وجودها في النظام الدولي من اجل استعادة مكانتها الدولية التي فقدتها بعد سقوط الإتحاد السوفيتي من خلال تجسيد فكرة النظام الدولي متعدد الأقطاب.

- إن تحول السياسة الخارجية الروسية من الإيديولوجية إلى البراغماتية مكن روسيا من تحقيق قفزة أثرت بشكل كبير في نظام التفاعلات الدولية.

- يعد التوازن الإستراتيجي الروسي الأمريكي من خلال الأزمة السورية و أزمتي أوكرانيا و جورجيا نقطة فاصلة في عودة توازن القوى في النظام الدولي خاصة في منطقة أوراسيا.

-إن الهدف الرئيسي لروسيا من خلال إقامة تكتلات و تحالفات إقليمية و دولية ، هو السعي إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب و ذلك من اجل إنهاء احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لأحادية النظام الدو

قائمة المصادر و المراجع:

مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- الأمارة لمي مضر ،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2009).

2- أيفو دالر و آخرون، **هلال الأزمات**، تر، حسان البناني(لبنان دار العربية للعلوم، ناشرون، 2006).

3- بابيفا بافل ، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة: بوتين و البحث عن العظمة الروسية** ، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2010).

4- تشوييت شاهرام ، **طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).

5- الجبوري عادل ، **المؤامرة الصهيونية على سوريا**، (القاهرة: المركز العربي لخدمات الصحافة و النشر مجد، 2012).

6- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية، 2007) .

7- خواجة محمد ، **الشرق الأوسط: تحولات إستراتيجية**، (لبنان، دار الفارابي، 2008) .

8- ذياب سبيتان فتحي ، **قضايا عالمية معاصرة**،(الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2011).

9- رود ديمتر موند، ترجمة مروان سعد الدين، **الهند نهضة عمق أسيوي**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008).

10- زاقود عبد السلام ، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد** (الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2003).

11- الشيخ نورهان ، **البحث عن المكانة، نظام عالمي جديد وروسي مؤثر**، (جامعة القاهرة، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2015) .

12- عبد العاطي عمر ، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2014) .

13- عبد المنعم ممدوح ، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، (ب ب ن، ب د ن، ب س ن).

قائمة المصادر و المراجع:

14- علي حسن حيدر ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و تستقبل النظام الدولي** (عمان: دار الكتاب للطباعة و النشر، 2013) .

15- علي عبد الصادق ، **روسيا و البحث عن الدور الجديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق و المتابعة، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، 2000) .

16- عليون برهان ، **عصر المواجهات الكبري** ، (القاهرة: مكتبة مديولي، ط3، 1993) .

17- الفرح سهيل ، **الحضارة الروسية أسئلة الهوية و الأخر- العربي**، (سوريا:دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ،2010) .

18- فيتالي نومكن ،**العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي**،(الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2006).

19- اللهيبي أديب صالح ، **العلاقات الروسية السوفيتية 1946-1967 دراسة تاريخية**، (عمان: دار عيداء للنشر و التوزيع، 2001).

20- المصري شفيق ، **النظام العالمي الجديد، ملامح و مخاطر** (لبنان: دار العلم للملايين، 1992).

21- المنياوي رمزي ، **الفوضى الخلاقة** (دمشق: دار الكتاب العربي، 2011).

22- نايف حطاب السليم، **بداية التاريخ، المتغيرات الدولية الراهنة و المستقبلية**، (الأردن: دار المعتز للنشر و التوزيع، د، س، ن) .

23- نعمة هاشم كاظم ، **روسيا و الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2016).

المذكرات:

1- بلجهم أسماء ، **الدور الأمني لروسيا بعد ثورات الربيع العربي**، (جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر2016/2015 .

2- بولمكاحل إبراهيم ، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة** (جامعة باتنة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2008-2009).

3- بوناب خوله ، **تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي،** (جامعة المسيلة، كلية الحقوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، 2015-2016) .

4- حروري سهام ، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة** ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر العلوم السياسية، 2003-2004) .

5- خليل فادي ، **دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية،** (جامعة دمشق: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،2014/ 2015).

6- رحماني صفية ، **سياق سياسة روسيا الخارجية اتجاه الدول الجوار القريب،** (جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2016، 2017).

7- رحمون هنده ، **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، إعادة إحياء الدور العالمي،** (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2016/2017) .

8- فتحي سهام ، **الأزمة السورية من خلال التحول التوازنات الإقليمية و الدولية** (شهادة الماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2015 .

9- لعريبي خديجة ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (جامعة بسكرة: كلية الحقوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2013-2014).

10- مدوخ نجاة ، **السياسية الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(دراسة حالة سوريا 2010-2014)،** (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر 2014،2015 .

11- مغرورة جيران ، نايت عثمان باية، **دور روسيا على الساحة الدولية منذ 1991 ،** (جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس 2002) .

المجـــلات و الدوريات:

1- الحمداني سعد ، العلاقات الروسية، الإيرانية، 2003-2010، **المجلة السياسية والدولية** (العراق، العدد 21، 2012) .

2- طلال يوسف أيمن ، روسيا البوتينية بين الديمقراطية الداخلية و الولايات الجامعية، **مجلة المستقبل العربي،** (بيروت، العدد 347 ديسمبر 2008) .

قائمة المصادر و المراجع:

3- عطوان خضر عباس ، سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، بيروت 2008 .

4- قدوره عمارة ، محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب، أوكرانيا بؤرة للصراع، **مجلة سياسات عربية**: العدد 9، جويلية 2014 .

5- اللاييف فيض ، إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب، **مجلة شؤون الأوسط**، (مركز الدراسات الإستراتيجي، العدد 128، 2008) .

6- السعدون حميد حمد ، الدور الدولي الجديد لروسيا، **دراسات دولية**، (العدد 42).

7- لينش الين ، روسيا بين الليبرالية و الديمقراطية، ترجمة: هدى عوض، **مجلة السياسة الدولية**، العدد، 167، جانفي 2007، ص 233 .

8- مانكوف جفري ، أمن الطاقة الاوراسية، **دراسات عالمية**: العدد 89، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2010).

المواقع الالكترونية:

1- أوكرانيا، http://ar.wikipdia.org/wikil, بتاريخ 2018/05/12 على الساعة 23:20.

2- بن سلمان علي ، الأزمة الأوكرانية...الإتحاد الأوربي يحاول إيقاف التمرد الروسي، (وكالة أنباء براتا، العراق) على الرابط-Hbr) http://wwwbarthamens.vom/247189.ttm : consel 14/5/2018)23 :10

3- الصواف محمد "روسيا و أمريكا: صدقات الحضارة تمحو عادات الماضي" 06-09-2010، استرجعت بتاريخ 20-02-2011/ 01201, 06 /http://org/ubanews

4- الغايش عبير عبد الفتاح محمد ، مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية 2013-2015، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات و العلاقات الدولية، متحصل عليه http://democraticac-de/p36472

5- http://abcneuws.go.com/reference/bios/ 22 / 04/2018.h:23:15

6- القرم، http://www.bbc.com/arabic/wordnews/ بتاريخ 2018/05/12 على الساعة 23:30

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Anderi p . tsygankov. Pavel A. tsygankov , « **Russian theory of international relations** https://www.online.SFSU.edu/…/compendium % 20russian %20A ng09 …pp7.8 . 18/03/2018. 11 .13 »

2- Henrik Larsen&*, **the Russo s-Georgian war and beyond: towards a European great power concert, Danish institute for international studies** (diis) 2009, retrieved june16.2011http://www.diis.dk/grapàhicss/publication/wp2009/wp200932the Russo Georgian war and beyond web.pdf

3- La peine Jean –million, l'analyse des systèmes politique, **revue française de sociologique**, 16-04-1975.

4- Marie mendras, ce de question de l'état : la recentralisation et possible, **revue critique internationale**, 12 juillet 2002,

5- Mary kaldor, terry tynn kart, and others, **oil wars**, London: Pluto presse, 2007.

6- Michel nazet, **la Russie et ces marges nouvel empire**, perspective économiques et géopolitiques, paris, ellipses édition marketing,2007

7- Susan c, **the impact of the Russian- Georgian war on sino-russien Relations**: a longitudinal Analysis George mason university, (retrieved may 10,2011) http://digilib.gov.edn:880/handle/1920/5859

8- Thomas gomart .**politique etrange russe.l'etrange inconstance .conflict studies research centre .Russian series** (United Kingdom. March 2006)

9- Tomas mc namara, **prospects of u.s, Russian security cooperation, in comparative, strategy**: 13, n 3 (julY-1994).

10- Tugce varol, **the Russian foreign energy policy**, republic of Macedonia .European scientific institute, 2013

الـفـهـرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول:تحليل السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين	2
المبحث الأول:محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية	2
المطلب الأول:محددات السياسة الخارجية الروسية	3
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية	8
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية	**9**
المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة	**10**
المطلبالثاني: نظرية الدور	**11**
المبحث الثالث:الإصلاحات المعتمدة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين	**13**
المطلب الأول: سيكولوجية الرئيس فلاديمير بوتين	**14**
المطلب الثاني: إستراتيجية بوتين في إعادة بناء روسيا	**17**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: ملامح الصعود الروسي في النسق الدولي	**24**
المبحث الأول: العلاقات الروسية الأمريكية	**24**
المطلب الأول:طبيعة العلاقات الأمنية العسكرية الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية	**25**
المطلب الثاني: التنافس على المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية	**28**
المبحث الثاني: العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي	**33**
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي	**33**
المطلب الثاني: تداعيات أزمتي أوكرانيا وجورجيا على العلاقات الروسية الأوربية	**38**
المبحث الثالث: العلاقات الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط	**42**
المطلب الأول: العلاقات الروسية مع إيران	**43**
المطلب الثاني: العلاقات الروسية مع سوريا	**46**

الـفـهـرس

خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: دور الصعود الروسي في إعادة بناء التوازنات الدولية	52
المبحث الأول: التوازن الاستراتيجي الأمريكي الروسي من خلال الأزمة السورية	52
المطلب الأول: الموقفين الروسي و الأمريكي من الأزمة السورية	52
المطلب الثاني: دوافع السياستين الخارجية الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية	57
المبحث الثاني: التحكيم الروسي في أزمتي أوكرانيا وجورجيا	60
المطلب الأول: تأثير التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية على التوازنات الدولية	60
المطلب الثاني: تأثير دور روسيا في الأزمة الجورجية على التوازنات الدولية	65
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الروسي	68
المطلب الأول: سيناريو عودة نظام الثنائية القطبية	69
المطلب الثاني: سيناريو عودة نظام متعدد الأقطاب	73
خلاصة الفصل	76
الخاتمة	80
قائمة المراجع والمصادر	88